

جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية وبنوك

بمعنوان:

دور البنوك الإسلامية كنموذج في التنمية

- دراسة مقارنة السعودية الكويت ماليزيا والجزائر -

تحت إشراف الأستاذين:

من إعداد الطالبتين:

- الدكتور: لحول عبد القادر - مشرف -

- فيلالي سليمة

- الدكتور: بوعلي هشام - مشرفا مساعد

- بن تامر سارة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2020/09/22

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور نور الدين عبد الله رئيسا

الدكتور لحول عبد القادر مشرفا

الدكتور بوعلي هشام مشرفا مساعد

الدكتور حريق خديجة مناقشا

السنة الجامعية 2020-2019

الاهداء

الحمد لله الذي هدانا إلى نعمة الإسلام

أهدي عملي المتواضع وثمره نجاحي إلى أول شخصين ناضلا من أجل أن يتحقق حلمي
أبي وأمي الأحباء حفظهما الله
وإلى أختي الحبيبة
وإلى كل أحابي وأهلي وأسرتي، إلى أصدقائي وزملائي في الدراسة
إلى من صحبتني وكانت سندا لي وسهرت معي لإنجاز هذا العمل غاليتي "فيلاي سليمة".
إلى كل من علمني حرف إلى كل من ساهم في إرشادي إلى طريق الصواب
إلى كل من دعا لي في ظهر الغيب أن يوفقني الله.

بن تامر سارة



الاهداء

الحمد لله الذي هدنا الى نعمة الاسلام

أهدي ثمرة جهدي الى قدوتي وقوتي ومن منحني كل شيء أبي العزيز حفظه الله،
وأطال في عمره.

الى من في بسمتها وطن وفي ضحكتها حياة أُمي الغالية، رعاك الله وأدامك.
الى من أحيا بهم وأتقاسم معهم مر الحياة وحلوها إخوتي، أدامكم الله سنداً لي وحفظكم من كل شر.
الى كل أهلي وأحبابي وإلى أصدقائي وزملائي في الدراسة.
الى صديقتي وأختي التي أثبتت أن الاخوة ليست فقط من الرحم، وكانت خير رفيقة
وسهرت معي لإنجاز هذا العمل تستحقين كل الحب غاليتي "بن تامر سارة".
الى كل من دعا لي في ظهر الغيب وإلى كل من تسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

فيلالي سليمة



شكر وتقدير



الحمد لله الذي وهب لنا بنعمته العمل والعلم

الحمد لله الذي يسر لنا أمورنا وعززنا بالفهم

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد أعظم النعم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

نتقدم بخالص الشكر والتقدير الى الأستاذ لحول عبد القادر والأستاذ بوعلي

لإشرافهما على البحث ونسأل الله العظيم أن يزيدهم علما ويجزهما الأجر والثواب.

كما نقدم خالص الشكر والامتنان الى الأستاذ الفاضل عبد الرحمن نعجة العفيفي

على ما تفضل به من نصائح وإرشادات وكان خير سند لنا ومنه تعلمنا، نسأل الله

عز وجل أن ينير طريقه وييسر أموره.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أشكر الأساتذة والدكاترة الأفاضل الذين تكرموا

بمناقشة هذه المذكرة، نسأل الله العلي العظيم أن يبارك في علمهم وينير خطاهم.

وشكرا لكل من ساعد في انجاز هذا البحث وشكرا لكل من ساهم ولو بكلمة طيبة

رفعت المعنويات.

Congratulation



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير	
إهداء	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ- د
الفصل الأول: ماهية البنوك الإسلامية وأهميتها في التنمية.....	01
تمهيد	02
المبحث الأول: مدخل للبنوك الإسلامية	
المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك الإسلامية في الجزائر.....	
الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية.....	03
الفرع الثاني: تطور البنوك الإسلامية.....	04
الفرع الثالث: أسباب ظهور البنوك الإسلامية.....	05
المطلب الثاني: تعريف البنوك الإسلامية وخدماته.....	10
الفرع الأول: تعريف البنوك الإسلامية.....	10
الفرع الثاني: خدمات البنوك الإسلامية.....	11
الفرع الثالث: أسس عمل البنوك الإسلامية.....	17
المطلب الثالث: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية.....	17
الفرع الأول: خصائص البنوك الإسلامية.....	19
الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية.....	20

المبحث الثاني: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية وعلاقتها مع البنك المركزي.....	23
المطلب الأول: مصادر ووظائف البنوك الإسلامية	23
الفرع الأول: مصادر البنوك الإسلامية.....	23
الفرع الثاني: وظائف البنوك الإسلامية.....	27
المطلب الثاني: علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي.....	29
الفرع الأول: رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية	29
الفرع الثاني: العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية ومشاكلها.....	30
الفرع الثالث: العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية في ظل النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي التقليدي	32
الفرع الرابع: الرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية.....	34
المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامية.....	36
الفرع الأول: صيغ التمويل الإسلامية القائمة على الملكية.....	36
الفرع الثاني: صيغ التمويل الإسلامية القائمة على المديونية.....	44
المبحث الثالث: مدخل الى التنمية.....	49
المطلب الأول: مفهوم التنمية.....	49
الفرع الأول: مفهوم التنمية في الاقتصاد.....	49
الفرع الثاني: مفهوم التنمية في الإسلام.....	50
المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية وخصائصها.....	51
الفرع الأول: أهداف التنمية الاقتصادية.....	51
الفرع الثاني: خصائص التنمية الاقتصادية.....	54
المطلب الثالث: مقومات التنمية الإسلامية في الفكر الإسلامي	58

المبحث الرابع: البنوك الإسلامية ودورها في التنمية	61
المطلب الأول: دور البنوك الإسلامية في التنمية	61
المطلب الثاني: عقبات التنمية الاقتصادية	64
المطلب الثالث: مدى انتشار البنوك الإسلامية	66
الفرع الأول: المصارف الإسلامية في البلدان العربية	66
الفرع الثاني: انتشار البنوك الإسلامية في بعض الدول الأجنبية	67
خلاصة الفصل	68
الفصل الثاني: دراسة نماذج البنوك الإسلامية في السعودية والكويت، ماليزيا والجزائر	69
تمهيد	70
المبحث الأول: نموذج البنوك الإسلامية في السعودية	71
المطلب الأول: نشأة والتعريف بالبنوك الإسلامية في السعودية	71
الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية في السعودية	71
الفرع الثاني: التعريف بالبنوك الإسلامية في السعودية	72
المطلب الثاني: تحليل المؤشرات المالية للبنوك الإسلامية في السعودية	76
الفرع الأول: تحليل مجموع أصول البنوك الإسلامية في السعودية	76
الفرع الثاني: تحليل مجموع أرباح البنوك الإسلامية في السعودية	79
الفرع الثالث: تحليل حقوق الملكية للبنوك الإسلامية السعودية	81
المطلب الثالث: عرض البيانات المالية للبنوك الإسلامية في السعودية وتحليلها	83
الفرع الأول: تحليل إجمالي المطلوبات	83
الفرع الثاني: تحليل حسابات المودعين	84
الفرع الثالث: تحليل مدينو التمويل	85
الفرع الرابع: تحليل إيرادات التمويل	86

المبحث الثاني: نموذج البنوك الإسلامية في الكويت	87
المطلب الأول: نشأة والتعريف بالبنوك الإسلامية في الكويت.....	87
الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية في الكويت	87
الفرع الثاني: التعريف بالبنوك الإسلامية في الكويت.....	88
المطلب الثاني: تحليل المؤشرات المالية للبنوك الإسلامية الكويتية	92
الفرع الأول: تحليل مجموع أصول البنوك الإسلامية الكويتية	92
الفرع الثاني: تحليل مجموع أرباح البنوك الإسلامية في الكويت	95
الفرع الثالث: تحليل حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الكويتية	97
المطلب الثالث: عرض البيانات المالية للبنوك الإسلامية في الكويت وتحليلها.....	99
الفرع الأول: تحليل إجمالي المطلوبات	99
الفرع الثاني: تحليل حسابات المودعين.....	100
الفرع الثالث: تحليل مدينو التمويل	101
الفرع الرابع: تحليل إيرادات التمويل	102
المبحث الثالث: نموذج البنوك الإسلامية في ماليزيا	103
المطلب الأول: نشأة وتطور بالبنوك الإسلامية في ماليزيا.....	103
الفرع الأول: تجربة المصارف الإسلامية في ماليزيا.....	103
الفرع الثاني: قائمة البنوك الإسلامية في ماليزيا	105
المطلب الثاني: تحليل المؤشرات المالية للبنوك الإسلامية في ماليزيا	110
الفرع الأول: تحليل مجموع أصول البنوك الإسلامية في ماليزيا	110
الفرع الثاني: تحليل مجموع أرباح البنوك الإسلامية في ماليزيا	113
الفرع الثالث: تحليل حقوق الملكية للبنوك الإسلامية في ماليزيا	115

المطلب الثالث: عرض البيانات المالية للبنوك الإسلامية في ماليزيا وتحليلها.....	117
الفرع الأول: تحليل إجمالي المطلوبات	117
الفرع الثاني: تحليل حسابات المودعين.....	118
الفرع الثالث: تحليل مدينو التمويل	119
الفرع الرابع: تحليل إيرادات التمويل	120
المبحث الرابع: نموذج البنوك الإسلامية في الجزائر	121
المطلب الأول: نشأة وتطور بالبنوك الإسلامية في الجزائر.....	121
الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية في الجزائر	121
الفرع الثاني: تعريف بالبنوك الإسلامية في الجزائر	122
المطلب الثاني: تحليل المؤشرات المالية للبنوك الإسلامية في الجزائر	123
الفرع الأول: تحليل مجموع أصول البنوك الإسلامية في الجزائر	123
الفرع الثاني: تحليل مجموع أرباح البنوك الإسلامية في الجزائر	125
الفرع الثالث: تحليل حقوق الملكية للبنوك الإسلامية في الجزائر	127
المطلب الثالث: عرض البيانات المالية للبنوك الإسلامية في الجزائر وتحليلها.....	129
الفرع الأول: تحليل إجمالي المطلوبات	129
الفرع الثاني: تحليل حسابات المودعين.....	130
الفرع الثالث: تحليل مدينو التمويل	131
الفرع الرابع: تحليل إيرادات التمويل	132
خلاصة الفصل	133
خاتمة	134
قائمة المراجع والمصادر	
الملخص	

1. توطئة:

تحظى البنوك بدور بالغ الأهمية لما لها من تأثير على مجرى الحياة الاقتصادية ككل، فهي تساهم بإمداد النشاط الاقتصادي بالأموال اللازمة من أجل تنميته وتطويره من جهة، وتحقيق منافع المدخرين من جهة أخرى. إلا أنها تتعرض لمخاطر وفشل في أداء مهامها لكونها تتعامل بالربا، إضافة إلى الحرج الذي يتلقاه المسلمون عند تعاملهم بالربا لأنها محرمة شرعا في قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله، وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون". سورة البقرة الآية 278-279، هذا ما دفع بعض المفكرين في مجال الاقتصاد إلى إنشاء بنوك إسلامية تطبق وتجسد على أرض الواقع مبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات وتجنب غضب الله.

ظهرت المصرفية الإسلامية في السبعينيات حيث انتشرت في دول إسلامية عديدة نظرا للمساندة والدعم والتأييد الذي تلقته من طرف الجماهير، حيث قامت بفتح فروع لها في الدول الغربية، وحققت نجاحات على الصعيدين الإقليمي والدولي على الرغم من حداثة تجربتها مقارنة مع نظيرتها التقليدية. ورغم ما حققته الصناعة المالية الإسلامية في العالم إلا أنها تعاني من تحديات كبيرة في رواجها والإقبال عليها في الجزائر وهو ما استدعى إلى دراسة جملة من التجارب الدولية للبنوك الإسلامية حيث اخترنا السعودية، الكويت وماليزيا وذلك للاستفادة منها.

2. إشكالية الدراسة:

إن تجربة تطبيق المصرفية الإسلامية كانت ناجحة في العديد من الدول لدورها المتمثل في دفع عجلة التنمية مقارنة بتجربتها في الجزائر التي كانت حديثة العهد. وبناء على ما سبق يمكن حصر الإشكالية على النحو التالي:

- ما دور البنوك الإسلامية في دفع عجلة التنمية بناء على نماذج السعودية، الكويت، ماليزيا والجزائر؟

وحتى نتمكن من الإطاحة بكل جوانب موضوع البحث نطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي البنوك الإسلامية وما هي أهم وظائفها؟

- فيما تتمثل صيغ تمويل البنوك الإسلامية؟

- فيما يتجلى دور البنوك الإسلامية في التنمية؟

- مدى انتشار البنوك الإسلامية في العالم؟

- ما مدى نجاح نماذج البنوك الإسلامية في السعودية، الكويت وماليزيا؟

- ما هو واقع البنوك الإسلامية في الجزائر وكيفية الاقتداء بالنماذج السابقة؟

3. فرضيات البحث:

في محاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية تتضح أمامنا مجموعة من الفرضيات الفرعية:

- المصارف الإسلامية تمارس نشاطها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ولها عدة وظائف
- تساهم المصارف الإسلامية مساهمة فعالة في دفع بعجلة التنمية الاقتصادية
- تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر العديد من التحديات اذ تحتاج الى تغيير أساليبها من أجل تحقيق أهدافها.

4. أهمية البحث:

ترتكز أهمية هذه الدراسة على إثبات قدرة المصارف الإسلامية على دفع عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر وأيضا في كون هذا الموضوع محط اهتمام الدول الغربية وذلك من خلال إنشاء فروع لها في بنوكها وتطبق أساليب التمويل الإسلامية وكذا إقامة علاقات مشتركة لها مع بنوك إسلامية في دول عربية. وانتشار هذه البنوك على مختلف دول العالم حيث أصبح لها طابع عالمي وأصبحت منافس قوي للبنوك الربوية حتى في الدول التي يهيمن على بنوكها التعامل بالربا كل يوم.

5. أهداف البحث:

نهدف من وراء بحثنا هذا الى ما يلي:

- إثبات أن الشريعة الإسلامية صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان إذ هي المنفذ الوحيد لما تعانيه البشرية من أزمات على مختلف الأصعدة.
- الإطاحة بكل جوانب البنوك الإسلامية من أجل التعرف عليها أكثر من حيث الخدمات التي تقدمها لزيائنها واستثمار أموالها، مصادرها، وظائفها، وعلاقتها بالبنك المركزي.
- محاولة دراسة أهم صيغ التمويل التي تطبقها المصارف الإسلامية
- محاولة الاقتداء بنماذج البنوك الإسلامية في السعودية، الكويت وماليزيا وحصر النقائص الموجودة لدى البنوك الإسلامية الجزائرية.

6. أسباب إختيار الموضوع:

- إن أهم الأسباب التي دفعتنا الى اختيار و دراسة هذا الموضوع تمثلت فيما يلي:
- الميل الشخصي للموضوع والرغبة في دراسته وإظهار أهميته

- محاولة فهم و توضيح عمل المصارف الإسلامية ومعرفة صيغها التمويلية.
- محاولة مقارنة نماذج البنوك الإسلامية في السعودية، الكويت وماليزيا مع النموذج الجزائري.

7. منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة و تحقيق أهداف البحث و التحقق من صحة الفرضيات تم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: من خلال السرد التاريخي لنشأة المصارف الإسلامية و تطورها.

المنهج الوصفي التحليلي: الذي يظهر جليا في الجانب النظري و ذلك بهد الفهم و التعريف بعناصر الموضوع.

المنهج الاستقرائي: من خلال تبيان أساليب التمويل في البنوك الإسلامية و تبيان موقف الشريعة الإسلامية منها بإعطاء أدلة من القرآن و السنة و الإجماع.

8. الدراسات السابقة:

- دراسة بعنوان، اسهامات المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية، وهي عبارة عن مقالة في المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية قام بها الدكتور سلام عبد الرزاق، العدد 3، 2012. يهدف هذا البحث الى بيان مدى اسهام البنوك الإسلامية في التنمية ، وقد استعرض الباحث مختلف الجوانب النظرية للموضوع وأيضاً استعرض بعض تجارب البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية، ثم بين أهم معوقات التنمية في العالم الإسلامي، واختتم الباحث ببعض الحلول المقترحة التي من خلالها قد تستطيع البنوك الإسلامية تحقيق العديد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات التي تعمل بها، وأيضاً من خلال البعد الاجتماعي لها فهي تستطيع تحقيق التنمية .
- دراسة بعنوان، أفاق البنوك الإسلامية في العالم الإسلامي مع الإشارة للتجربة الجزائرية، وهي عبارة عن مقالة في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، في 2018، تطرق الباحثان ميدون السيساني وإسماعيل بن قانة الى البنوك الإسلامية كنموذج يسمح لتجميع وتشغيل رؤوس الأموال و البحث على خلق سوق إسلامية وبيئة مالية نخدم المستثمرين وتجلب حتى رؤوس الأموال الأجنبية.
- دراسة د. ابتسام سعاد و أ.د. رابح خوني، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008-2015، وهي مقالة في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث ركز الباحثان في هذا البحث على طبيعة التجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية والتي تعد احدى التجارب الرائدة، والتي

استطاعت أن تحقق قفزة هائلة من بلد فقير بعد استقلاله عن بريطانيا، إلى دولة تطمح أن تكون في مصاف الدول المتقدمة عام 2020، وبين أن التمويل الإسلامي في ماليزيا لقي دعما حكوميا منذ بدايات هذه الانطلاقة ووضعت الأطر القانونية والرقابية الداعمة له ولعل أبرزها كان في سنة 2013 بتعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية. كما بين البحث أن البنوك الإسلامية تتنافس مع البنوك التقليدية لا مع ما بينها مما أدى الى التركيز على البدائل الإسلامية للمنتجات التقليدية.

- دراسة صباح رحيم مهدي وسعد مجيد عبد علي الجنابي، إدارة المصارف الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، بعض المصارف الإسلامية العربية إنموذجا للمدة 2013-2016، وهي مقالة في مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، حيث تطرق الباحثان الى المفاهيم الأساسية للموضوع من تعريفات للمصارف الإسلامية وأهدافها وسماتها ووظائفها والى الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية، وقدم أيضا دراسة بعض تجارب المصارف الإسلامية في الدول العربية، وتوصل الباحثان الى أن أهم العوامل التي ساعدت في انشاء المصارف الإسلامية هي تمسك المسلمين بأحكام دينهم، ورفضهم التعامل بكل ما يؤدي الى شبه الربا، وفي الأخير عرضوا بعض التوصيات منها تكثيف الندوات والنشرات والمحاضرات لتعريف الناس بطبيعة عمل المصارف الإسلامية وأهدافها .

- مداخلة بعنوان، التجربة الماليزية نموذج للصيرفة الإسلامية، ضمن المحور الرابع، تقويم التجربة المصرفية الإسلامية مع التأكيد على التجربة الجزائرية والتحديات التي تواجهها، وضرورة تكييف النصوص القانونية المنظمة للخدمات المالية الإسلامية بالجزائر مع ضوابط الشريعة الإسلامية، مقدمة في إطار أعمال الملتقى الوطني المنظم من طرف جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، من طرف الدكتورة بن حناشي زليخة والأستاذة: شطيبي محمود مريم، ملخص هذه المداخلة.

9. هيكل البحث:

بناء على إشكالية البحث وفرضياته فقد تم تقسيم البحث الى فصلين وهذا النحو التالي:

يتضمن الفصل الأول دراسة حول مفاهيم النظرية للبنوك الإسلامية ويقدم الفصل الثاني نماذج البنوك الإسلامية في السعودية، الكويت، ماليزيا والجزائر وتحليل أهم المؤشرات من أجل تقييم الأداء العام لهذه البنوك.

الفصل الأول

تمهيد:

البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية تعمل في إطار إسلامي، وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وظهورها لم يكن وليد الصدفة بل كان ضرورة للاستجابة لرغبة العملاء الذين يرفضون التعامل بالربا، وكذلك نظرا لدورها المهم في تحقيق التنمية الاقتصادية على أسس شرعية صحيحة، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال، وتقوم بترشيد السبل في توظيف الأموال وتساهم في تدريب الأفراد على ترشيد إنفاقهم وتحفيزهم على الادخار، وتنمية أموالهم، فضلا عن تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع، بالدعوة إلى أداء الواجبات الشرعية في الأموال كالزكاة والصدقة.

وللتعريف أكثر بمثل هذه البنوك سوف نتطرق في هذا الفصل الى أربعة مباحث وهي:

المبحث الأول: مدخل للبنوك الإسلامية

المبحث الثاني: الطوح النظري لتعاملات البنوك الإسلامية

المبحث الثالث: مدخل الى التنمية

المبحث الرابع: الدور التنموي للبنوك الإسلامية

الفصل الأول: ماهية البنوك الإسلامية و أهميتها في التنمية

المبحث الأول: مدخل للبنوك الإسلامية

المطلب الأول : نشأة و تطور البنوك الإسلامية

الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية

الصيرفة الإسلامية في شكلها المعاصر ليست إلا إحياء وتجديداً لجانب من جوانب النظام الاقتصادي الإسلامي الذي نشأ مع الدولة الإسلامية منذ أيامها الأولى ، والذي هو جزء ل يتجزأ من العقيدة الإسلامية ذاتها. ومن ثم فالصيرفة الإسلامية ليست ظاهرة حديثة كما يعتقد الكثيرون خاصة في العالم الغربي ، وإنما هي نظام عقيدي ومنظومة حياة لها جذورها في التاريخ وفي النفوس على حد سواء . ولذلك لم يكن غريباً لنا ان نلاحظ هذا الانتشار السريع للعمل المصرفي الإسلامي ونموه بمعدلات هائلة منذ منتصف السبعينيات حيث يقدر عدد المؤسسات المالية والصيرفة الإسلامية بحوالي 250 مؤسسة تنتشر وتتوزع عبر القارات الربع الرئيسية في العالم.¹

كانت أول تجربة لإنشاء البنوك الإسلامية في إحدى المناطق الريفية في باكستان خلال الأربعينيات من القرون العشرين من خلال إنشاء مؤسسة تقوم باستقبال من الميسورين و الطبقات الغنية من أجل إقراضها إلى المزارعين المحتاجين للأموال أي نفس فكرة البنوك ، علماً أن الفكرة كانت بدون عائد عندما يتم منح هؤلاء المحتاجين و بالمقابل أنها ستتقاضى أجور رمزية لتغطية تكاليفها الإدارية فقط .² و بعدها ظهرت التجربة الثانية في الريف المصري لإنشاء بنك إسلامي عام 1963، إذ تم إنشاء ما يسمى بنوك الادخار المحلية و التي أقيمت في مدينة "ميت غمر " بجمهورية مصر العربية و التي أسسها د. أحمد النجار رئيس الإتحاد الدولي للمصارف الإسلامية الأسبق، و قد استمرت هذه التجربة حوالي ثلاثة سنوات .³

و بعدها تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي الذي بدأ ممارسة نشاطه عملياً عام 1971⁴ حيث يعد أول بنك ينص في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة البنكية أخذاً و عطاءاً، و قد كانت طبيعة معاملات البنك النشاط الاجتماعي و ليس البنكي بالدرجة الأولى.

¹ د. سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلام، جامعة أم القرى، طبعة تمهيدية ص 7 .

² - حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية و أدائها المالي و أثرها في سوق الأوراق المالية، دار البازوري العملية لنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، الأردن، 2011 ، ص 23

³ - صادق راشد الشميري، الصناعة المصرفية الإسلامية: مداخل و تطبيقات ، دار البازوري العملية لنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، الأردن، 2014 ، ص 94

⁴ - محمود حسين الوادي و حسين سمحان ، المصارف الإسلامية الأسس النظرية و التطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الرابعة ، الأردن ، 2012، ص 38

و على الرغم من فشل هاتين التجربتين لكونهما وجهتا تحديات كثيرة نتيجة عدم توفر الكوادر المؤهلة من العاملين و مشكلات أخرى في طبيعة معاملات البنك إلا أن عكست رغبة قطاع واسع و شريحة واسعة من المسلمين في إيجاد بدائل من المؤسسات المالية (التجارية أو التقليدية) و التي كانت قائمة في حينها¹

فجاء الاهتمام لإنشاء بنوك تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية عام 1973، حيث ورد في النص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية، و جاء أول بنك إسلامي متكامل يتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية عام 1975 و المتمثل في بنك دبي الإسلامي الأردني لتمويل الاستثمار ثم توالى بعد ذلك إنشاء البنوك الإسلامية.²

الفرع الثاني: تطور البنوك الإسلامية.

بدأت البنوك الإسلامية بالانتشار في مختلف الدول العربية الإسلامية فتم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني سنة 1977 ، و بنك فيصل الإسلامي المصري و بنك التمويل الكويتي و البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الاستثمار سنة 1978 و المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار و التنمية بالقاهرة سنة 1981 و أنشئ في باكستان بنك المشاركات الباكستاني و في تركيا بنك الفیصل الإسلامي و بيت التمويل في جمهورية إيران الإسلامية.³

و قد ظهرت العديد من البنوك الإسلامية في فترة الثمانيات، بالإضافة إلى إنشاء العديد من المؤسسات المالية و الإسلامية مثل شركات التكافل الإسلامي، صناديق الاستثمار الإسلامية و صناديق إدارة أموال الزكاة، كما تم خلال العقد الأخير من القرن العشرين و السنوات الأولى من القرن الواحد و العشرين، تأسيس الكثير من مؤسسات البنية التحتية و الهيئات الداعمة التي تعمل على وضع الأسس الإرشادية مثل الاتحاد العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية و هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و مركز السيولة المالية للبنوك الإسلامية.⁴

¹ - صادق راشد الشميري، مرجع سابق ، ص 94

² - شوقي بورقية ،الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية:دراسة تطبيقية مقارنة ،شهادة دكتوراه ،جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم تسير ،

2011/2010 ، ص9

³ - حربي محمد عريقات و سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية : مدخل الحديث، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2012، ص:80

⁴ - مصطفى كمال سيد الطایل، الصناعة المصرفية و العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية ، الطبعة الأولى، مصر، 2014 ، ص59

الفرع الثالث: أسباب الظهور البنوك الإسلامية

قد تتعدد الأسباب وراء ظهور المصارف الإسلامية، فمنها ما يرتبط بثقافتنا، بصورتنا باستقلالنا وغيرها فهي المحرك والدافع وراء التغيير. وتتمثل هذه الأسباب التي أدت إلى ظهور المصارف الإسلامية في:

أولاً: التعامل بالربا :

تعريف الربا:

الربا لغة : من فعل الربا يقال الربا الشيء يربو إذا زاد، و الربوة و الربابة تعني المرتفع من الأرض.¹ قال الله تعالى : " و ترى الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت و ربّت " ²

الربا في الاصطلاح:

" الربا هو الزيادة في أحد البدلين المتجانسين دون أن يقابل هذه الزيادة أي عوض في عقود المعوضات أو مبادلة مال بمال من جنسه " ³

الربا في الاقتصاد:

هو ذلك المبلغ الإضافي نتيجة لتمديد مدة ائتمان أو بيع أو عوامل أخرى حيث يعرف عن الائتمان أنه عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها غالبا ما تكون نقود.

تحريم الربا:

هناك عدة آيات في القرآن الكريم تنهى عن الربا و تدينه إدانة صارمة تتفق مع تحريمه في الكتب السماوية السابقة. كما أن النهي عن الربا إقترن بالأمر بالصلاة و الزكاة و ذلك إشعار بأن ذلك الركن من أركان الإسلام كالصلاة أو الزكاة ، و إن من ينكره فقد أنكر معلوما من الدين بالضرورة .

و إن منع الربا هو ركن من الاقتصاد الإسلامي و إن الحضارة الإسلامية حضارة فاضلة تقوم على منع أي كسب خبيث و لهذا إقترن النهي أيضا ببيان أن من يبيح الربا في حرب مع الله و رسوله .⁴

¹ - ابن المنظور ، لسان العرب ، الجزء الثاني ، صفحة 1116.

² - سورة الحج المكية، ترتيبها 22، الآية 5 من 87 آية، الحزب 34 من الجزء 19، برواية حفص.

³ - محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان ، مرجع سبق ذكره، ص 26 .

⁴ - د.محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004، ص51-52.

يقول سبحانه و تعالى:

أولاً: { و ما آتيتم من ربا ليربو في أموال الناس، فلا يربو عند الله، و ما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون }¹

ثانياً: { و أخذهم الربا و قد نُهوا عنه و أكلهم أموال الناس بالباطل، و أَعْتَدْنَا للكافرين منهم عذاباً أليماً }²

ثالثاً: { يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة، و اتقوا الله لعلمكم تُفْلِحُونَ }³

رابعاً: { يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله و دُروا ما بقي من الربا أن كنتم مؤمنين }⁴

خامساً: { و أحل الله البيع و حرم الربا }⁵

جاءت السنة النبوية الشريفة تبين أن الربا من الكبائر، ومن السبع الموبقات المهلكات، وأن اللعنة تلحق من يأكله ومن يطعمه غيره، ومن يشهد عليه.⁶

ما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " اجتنبوا السبع الموبقات قالوا يا رسول الله وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، و التولي يوم الزحف، و قذف المحصنات الغافلات المؤمنات "

وما رواه مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما قال: " لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه، وقال: هم سواء .

قال الرسول صلى الله عليه وسلم: " يأتي على الناس زمان يأكلون الربا، فمن لم يأكله أصابه من غباره " في رواية (من بخاره).

• الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتعامل بالربوي :

حرم الإسلام الفائدة على القروض وما في حكمها سواء كانت ودائع مصرفية أو حسابات مختلفة في المؤسسات المصرفية والمالية باعتبارها عين الربا. كما أن انتشار أسلوب التعامل الربوي في الأنظمة الرأسمالية قد خلق نظاماً مصرفياً يركز على أموال المودعين، بإعطائهم فوائد تقل نسبتها عن نسبة الفوائد التي يحصلون

¹ - سورة الروم، الآية: 39

² - سورة النساء، الآية: 161

³ - آل عمران، الآية: 130

⁴ - سورة البقرة، الآية: 278

⁵ - سورة البقرة، الآية: 275

⁶ - علي أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، الجزء الأول، مؤسسة الريان للنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص. 101.

عليها من عمليات الإقراض والتسهيلات الائتمانية، الأمر الذي أدى إلى انتشار المصارف الربوية وسيطرتها على الموارد المالية في المجتمع.

ومن أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً ما يلي:

أولاً: تركيز الموارد المالية في كل مجتمع بأيدي فئة قليلة من كبار مساهمي المصارف و أصحاب الودائع الادخارية، بحيث يعيش أفرادها في ترف و بذخ دون القيام بأي عمل منتج . كما أن تركيز الثروة في هذه الفئة أمر يسيء إلى مفهوم العدالة الاجتماعية في الإسلام.

ثانياً: إن دفع الفائدة على رأس المال يخلق عبئاً ثابتاً على المؤسسات الإنتاجية التي تلجأ إلى الاقتراض من المصارف، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي ارتفاع أسعار السلع و الخدمات المنتجة يضاف إلى ذلك أن هذا العبء يشكل عائقاً في سبيل إنشاء كثير من المشروعات الخدمية الهامة التي يحتاج إليها المجتمع ذات العائد المنخفض.

ثالثاً: تؤدي الفائدة إلى نقل الثروة من فئة الفقراء إلى فئة الأغنياء المترفين، الأمر الذي يحرم المستهلكين في المجتمع من الخيرات التي سخرها الله لإشباع حاجاتهم، و من ثم فإن حق المحرومين في مساعدة الذين لديهم فائض في دخولهم يصبح لاغياً.

رابعاً: إن النتيجة المباشرة لنقل الثروة من الفقراء إلى الأغنياء، هي انتقال القوة الشرائية، من الفئة التي يرتفع ميلها إلى الاستهلاك إلى الفئة الغنية التي ينخفض ميلها الاستهلاكي و يزداد ميلها الادخاري، مما يخلق عدم التوازن في المجتمع بين الإنتاج و الاستهلاك. و يترتب على هذا الوضع أن يصبح الناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي في الدولة عرضة للتقلبات الحادة التي تتحمل آثارها الوخيمة جماهير الفقراء سواء في أوقات الرواج أو كساد. و يرجع السبب في هذه الأزمات إلى عدم المرونة في المستوى العام للأجور، و عدم ارتفاعه في أوقات الرواج بنفس نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار. و كذلك في حالة الكساد، حيث تقوم المؤسسات بتسريح أعداد كبيرة من اليد العاملة بسبب نقص الطلب الفعال و خاصة الإنفاق الاستهلاكي، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى معيشة الطبقة العاملة في حالتي الرواج و الكساد. أما طبقة أرباب العمل، فإنها تزداد ثراء في أوقات الرواج، و تعاني قلة في الأرباح و احتمال الخسائر في أوقات الركود. و مما لا شك فيه

أن نشوء هذه الأزمات الاقتصادية سيؤدي إلى خلق صراع طبقي و تضارب في المصالح بين طبقتي أرباب العمل والعمال.¹

¹ - د. محمود حسن صوان، مرجع سابق، ص 55-56 .

ثانياً: تحريم اكتناز الأموال

تعريف الاكتناز:

لغة: إحراز المال في وعاء أو دفنه، وهو مشتق من الكنز، وهو كل شيء مجموع بعضه إلى بعض في بطن الأرض أو على ظهرها، واكتنازه: يعنى جمعه وإمساكه.

وشرعاً: هو المال الذي لم تؤد زكاته ولو لم يكن مدفوناً فالادخار أعم في اللغة، والشرع من الاكتناز.

أي الذي جاء الوعيد به في قوله تعالى: **{وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ}**¹

فيطلق على الأموال التي لم تؤد الوظائف المفروضة فيها لأهلها من الصدقة لا على مجرد اقتنائها وادخارها.²

الاكتناز بمفهومه الاقتصادي:

تطلق كلمة الاكتناز كترجمة للمصطلح الاقتصادي (hoarding) باللغة الانجليزية، و تعريف الاكتناز بالمعنى

الاقتصادي بأنه: "جمع المال و تكديسه و الاحتفاظ بالمتراكم منه نقداً سائلاً مدة زمنية غالباً ما تكون طويلة"

حيث يظل المال المكتنز مجمداً بعيداً عن التداول، و من دون فائدة مباشرة أو نفع اقتصادي³.

الحكمة من تحريم اكتناز الأموال :

في حقيقة الأمر أن المال هو شريان العملية الاقتصادية، فتوقف المال بعيداً عن الاستخدام المستمر يؤدي

مشاكل اقتصادية و اجتماعية حساسة، لذلك نجد في الاقتصاد التقليدي و المصارف التقليدية الحث و التشجيع

على عملية الادخار و الاستثمار عن طريق المصارف بحيث تكون هذه الأموال جارية في شريان العملية

الاقتصادية الكلية بدون توقف أو تعطل. إلا أننا نجد في الاقتصاد الإسلامي حلاً جذرياً، و جعله الله ركن

أساسي في اكتمال إيمان و صحة عبادة المسلم، فأقر الزكاة حيث تفرض ، على سبيل المثال رأس المال

الواقف و غير المستخدم خلال عام، كما أن الله حرم ذلك عندما ينوي صاحب المال اكتنازه خشية من الدهر، و

لم يثق المخلوق في خالق و وارث الملكوت السموات و الأرض و هذا المبدأ يستند على دليل شرعي⁴:

{ و الذين يكنزون الذهب و الفضة و لا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب أليم، يوم يحمى عليها في نار

جهنم فيكوى بها جباههم و جنوبهم و ظهورهم ، هذا ما كنزتم فذوقوا ما كنتم تكنزون }⁵

¹ - سورة التوبة: الآية 34

² - <http://www.al-eman.com/index.htm> ، 17 افريل 2020 ، ساعة 21:50.

³ - <https://www.marefa.org/> ، 17 افريل 2020 ، ساعة 22:24.

⁴ - د. عبد اللطيف حمزة، المصارف الإسلامية النظرية و التطبيق، ص 10.

⁵ - سورة التوبة، الآية 35.

أثار اكتناز الأموال على الاقتصاد:

أكد علماء شريعة وخبراء اقتصاد أن الاكتناز والبخل والشح ثلاثي مدمر لاقتصاديات الأفراد والشعوب لأنه تعطيل متعمد لنعمة المال في دفع عجلة التنمية وحبس له عن أداء دوره. والمستهلك هو أكبر المتضررين من هذه السلوكيات الاقتصادية الخاطئة.

تفرق الدكتورة سهير معربة رئيسة قسم الاقتصاد في كلية التجارة بين الاكتناز والادخار قائلة: الادخار عادة ما يكون عملية مؤقتة وإيجابية ومفيدة بالمفهوم الاقتصادي، سواء بالنسبة إلى الفرد أو المجتمع، لأنه عادة ما يتحول إلى مصدر للاستهلاك أو الاستثمار، أما الاكتناز فهو عملية عقيمة من الناحية الاقتصادية، إضافة إلى آثارها السلبية على الفرد والمجتمع بما يحدثه من تجميد للمدخرات فيعطل المال ويجعله بعيداً عن حركة التداول والتنمية. وتشير إلى ارتباط الاكتناز بصفات مذمومة أخرى مثل الشح والبخل والرغبة في الاختزان لعدم الشعور بالأمان عند المكتنزين إلا بوجود المال المكتنز عندهم ما يجعلهم أقرب إلى المرضى النفسيين، وهو أمر مستهجن اجتماعياً، لأنهم عاشوا من خوف الفقر في فقر بحجة مواجهة مصاعب الحياة ومفاجأتها.¹

ثالثاً: الغرر:

تعريف الغرر:

الغرر لغة: الخداع و يقال غَرَّرَ يُغَرِّهُ أي خدعه و أطعمه بالباطل، حيث نهى الرسول صلى الله عليه و سلم عن بيع الغرر، و هو مثل بيع السمك في الماء و الطير في الهواء.² اصطلاحاً: ما كان له ظاهر يغر و باطن مجهول، أو الصفة في المعاملة تجعل بعض أركانها مجهولة العاقبة (النتيجة) أو ما هو تردد أثره بين الوجود و العدم، و يكون العقد حينها دائراً بين احتمال الربح و الخسارة.³

الحكمة من تحريم الغرر:

لم يرد في القرآن نص خاص في حكم الغرر، أو في حكم جزئية من جزئياته و لكن ورد نص فيه حكم تدخل تحته جميع الأحكام الجزئية التي ذكرها الفقهاء في الغرر المنهي عنه ، هذا الحكم هو " تحريم أكل المال بالباطل"، فقد ورد النهي عن أكل المال بالباطل في الآية 188 من سورة البقرة في قوله تعالى: { و لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل} و في الآية 161 من سورة النساء قوله: {.. و أخذهم الربا و قد نهوا عنه و أكلهم أموال الناس بالباطل..} و قد ذهب المفسرون مذاهب عدة في تفسير كلمة الباطل ، و لكنهم متفقون على أن الغرر المنهى عنه من الباطل. و يقول ابن العربي في تفسير قوله تعالى " بالباطل" يعني بما لا يحل شرعاً، و لا يفيد مقصوداً لأن الشرع نهى عنه، و منع منه، و حرمة تعاطيه كالربا.⁴

المطلب الثاني: تعريف وخدمات البنوك الإسلامية

¹ - الإسلام يرفض الاكتناز وبحاربه بالزكاة والصدقات ، صحيفة الخليج ، 2 ماي 2014 ، 19 أبريل 2020 ، <http://www.alkhaleej.ae/portal> .

² - أحمد سمير قرني رزق، الغرر و الخط، دراسة فقهية قانونية مقارنة، رسالة ماجستير في الفقه و أصوله، ص 4.

³ -أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم تسيير، 2012/2011 ، ص17.

⁴ - الصديق محمد الأمين الضرير، الغرر و أثره في العقود في الفقه الإسلامي، الطبعة الثانية ، الخرطوم ، 1990 ، ص78، 75.

فرع الأول: تعريف البنوك الإسلامية

هناك عدة تعريفات للبنوك الإسلامية نذكر منها مايلي :

تعريف 1: "هو ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء".¹

تعريف 2: "مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية، و توظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط المشروعية بهدف تحقيق الربح ، و لها رسالة إنسانية ذات بعد تنموي و اجتماعي، تهدف إلى توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية"²

تعريف 3: " المؤسسة المالية التي تتعامل بالنقد على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وتعمل على استثمار الأموال بطرق شرعية، وتهدف إلى تحقيق أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة".³

تعريف 4: هي بنك تساهم في القيام بتطبيق نظام بنكي جديد يختلف عن غيره من النظم البنكية القائمة في أنه يلتزم بالضوابط التي وردت في الشريعة الإسلامية في مجال المال و المعاملات، و أنه يضع في اعتباره تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع العملي.⁴

و من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية واقتصادية واجتماعية وتنموية، تقوم بتجميع الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف والأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: خدمات البنوك الإسلامية:

1- الاعتماد المستندي:

هو تعهد خطي صادر عن بنك "البنك المصدر" إلى البضائع المستفيد بناء على طلب ووفقا لتعليمات الشاري "طالب فتح الاعتماد" يتعهد به البنك المصدر بدفع مبلغ محدد وقبول سحوبات زمنية بقيمة محددة و ذلك خلال مدة محددة ومقابل استلام البنك المصدر لمستندات محددة.⁵

أطراف الاعتماد المستندي:

¹ - عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، طبعة 2007، ص 397.

² - عبادة إبراهيم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، 2008، ص 17.

³ - د. هبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، طبعة الأولى، دار الفكر للنشر و التوزيع، بيروت، 2003، ص 122

⁴ - شهاب سعيد أحمد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، ص 11.

⁵ - فيصل محمود مصطفى النعيمات، مسؤولية البنك في قبول المستندات في نظام الاعتماد المستندي، دار وائل، عمان، الأردن، 2005، ص 18.

1-طالب فتح الاعتماد: و هو المستورد الذي يطلب فتح الاعتماد المستندي بشروط محددة.

2- المستفيد: و هو المصدر الذي سيبيع البضاعة للمستورد حسب الشروط الواردة في الاعتماد

3- البنك فاتح الاعتماد: و هو البنك الذي يصدر كتاب الاعتماد المستندي حسب شروط طالب فتح الاعتماد.

4- البنك المبلغ للاعتماد: و هو البنك المرسل الذي يقوم بتبليغ الاعتماد للمستفيد.

5- البنك المغطي: و هو البنك الذي يدفع قيمة الاعتماد.

و هناك أنواع كثيرة من الاعتمادات المستندية سواء من حيث التعزيز، أو القابلية للتحويل أو الإلغاء أو التظهير أو طريقة الدفع، و ما يهمنا هنا هو دور البنك الإسلامي في الاعتمادات المستندية و مدى جواز تنفيذ مثل هذه العمليات مقابل عمولة.¹

مشروعية الاعتمادات المستندية:

هذه المعاملة من المعاملات الحديثة، و قد أجاز الفقهاء المعاصرون هذه المعاملة حيث خرجها الفقهاء على أساس عقد الوكالة إذا كان الاعتماد المعاملة مغطى بالكامل 100%.

لأن هذا النوع من الاعتمادات لا ينطوي على أي نوع من التمويل من قبل البنك فاتح الاعتماد.

أما إذا كان الاعتماد مغطى جزئياً أقل من 100% ، يكون البنك كفيلاً بالجزء المتبقي من قيمة الاعتماد و وكيلاً بالجزء المغطى من الاعتماد، حيث يكون دور البنك وكيلاً عن العميل فاتح الاعتماد و ضامناً له تجاه المستفيد.²

الاعتمادات المستندية لدى البنوك الإسلامية :

لم تغفل المصارف الإسلامية الاعتمادات المستندية التي تعتبر من أساسيات التجارة الخارجية، و إنما استعارت العمل بها من البنوك التجارية بعد أن خلصتها من الفوائد الربوية، و أبقتها على مجرد وكالة بأجرة إذا كان المستورد يملك مبلغ الاعتماد، أما إذا كان لا يملك المبلغ المحدد في الاعتماد، فيمكن أن تكون هذه العملية على أساس المراجعة لأمر بالشراء أو على أساس المشاركة.

كما يقول عبد الحميد البعلي: (إن نظام الاعتمادات المستندية من معطيات العمل المصرفي في البنوك التجارية (الربوية) تم استعير العمل بها في المصارف الإسلامية بعد تطويعها لمعطيات العمل المصرفي الإسلامي و صيغ تشغيل الأموال و الاستثمار فيه، و بخاصة صيغتي المراجعة لأمر بالشراء و المشاركة)

و لذلك قسم الدكتور مصطفى طایل الاعتمادات المستندية التي تجربها البنوك الإسلامية إلى قسمين:

1 - محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 232 .

2 - حربي محمد عريقات، مرجع سبق ذكره ، ص 228.

القسم الأول:

اعتمادات مستندية ممولة تمويلًا ذاتيًا من قبل العميل طالب فتح الاعتماد، و فيه يكون دور البنك الإسلامي في هذه الحالة هو دور الوكيل بأجر. ومثال ذلك:

- عميل "أ" يفتح اعتمادًا مستنديًا لدى بنك إسلامي بمبلغ عشرين ألف جنيه بتاريخ أول يناير، حيث يقوم البنك الذي فتح الاعتماد باستلام 25% من القيمة بصفة تأمين .
- بتاريخ 15 مارس يتم تقديم المستندات بكامل قيمة الاعتماد، حيث يقدم البنك المراسل القيمة بالكامل على حساب البنك الإسلامي.
- العميل تأخر في تسديد قيمة بوالص الشحن الواردة على الاعتماد المفتوح لديه حتى منتصف شهر إبريل.
- البنك لا يتقاضى أية فوائد على تأخير سداد المبلغ.

القسم الثاني:

الاعتمادات الممولة من البنك الإسلامي تمويلًا كاملاً أو جزئياً.

فإذا كان التمويل كلياً من البنك الإسلامي كانت تلك المعاملة بالمضاربة، يكون الربح بحسب الاتفاق و الخسارة على البنك، و يمكن أن تكون على أساس المراجعة، و أما إذا كان التمويل جزئياً فيكون على أساس المراجعة في الغالب¹

II- خطابات الضمان و الكفالات المصرفية :

تعريف خطاب الضمان: هو تعهد كتابي و نهائي يصدر من المصرف بناءً على طلب عميله (رجل الأعمال) و يسمى الأمر بقبول دفع مبلغ نقدي معين أو قابل للتعيين بمجرد ما يطلبه المستفيد من المصرف، خلال مدة محددة.

و هناك ثلاثة اطراف في خطاب الضمان :

الكفيل و المكفول (العميل الطالب للكفالة) ، المستفيد و تختلف طبيعة العلاقة ما بينهم حسب طبيعة الرابطة القائمة بين كل منهم.²

¹ - محمد عثمان بشير، المعاملات المالية المعاصرة، الطبعة السادسة، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان -الأردن، 2007، ص 284، 285.

² - حربي محمد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص242 .

مشروعية الضمان و الكفالة:

و الكفالة مشروعة بالإسلام استنادا إلى ما رواه أبو داود و الترمذي عن أبي أمامة أن رسول الله قال: الزعيم غارم . أي الكفيل ضامن . و تَبَتَّ أن النبي كَفَلَ بعض أصحابه، حيث رَوَى ابو داود و أبي ماجه عن ابن العباس رضي الله عنهما قوله: لزم رجل غريماً له، أي مديناً له، بعشرة دنانير، فقال الدائن للمدين: و الله لا افارُكُ حتى تقضيَني أو تأتيني بجميل أي ضامن كفيل، فَتَحَمَّلَ بها النبي عليه الصلاة و السلام، أي تكفل بها فقضاها عنه ¹

III--تحصيل الأوراق التجارية:

تعريف الأوراق التجارية:

الأوراق التجارية عبارة عن صكوك ثابتة تمثل حقا نقديا محدد القيمة وواجبة الدفع في وقت محدد، و هي قابلة للتداول بطريقة المناولة أو التظهير، و تعتبر أداة وفاء للديون بدلا من النقود.

و تشمل الأوراق التجارية الكمبيالة و الشيك و السند الأذني أو لأمر.

مشروعية الأوراق التجارية :

على وجه العموم، يلاحظ بأن جميع أنواع الأوراق التجارية تقوم بوظيفة مشتركة و هي الوفاء بالدين و جميع الأوراق التجارية مشروعة استنادا إلى أطول آية في القرآن الكريم:

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَخْشَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ }²

¹ - محمد محمود العرجوني، البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها تطبيقاتها المصرفية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، ص299.

² - سورة البقرة، الآية 282.

دور البنوك الإسلامية في تحصيل الأوراق التجارية:

حيث أن جميع أنواع الأوراق التجارية تقوم بوظيفة الوفاء بالدين، فلا بد من تحصيل هذه الديون إما بالتاريخ المعين في الورقة أو القابل للتعيين أو عند الإطلاع وفقاً لنوع الورقة التجارية. و هنا يكمن دور البنك الإسلامي الذي يقوم بتحصيل الأوراق التجارية، أي الديون المترتبة لعملاء البنك على الآخرين، نيابة عن هؤلاء العملاء. و هذا التحصيل هو من قبيل الوكالة بأجر المجازة شرعاً. و من ثم فإن تقاضي البنوك الإسلامية أتعاباً أو عمولات عن هذا العمل جائز شرعاً لأنه من أعمال الوكالة بأجر. و لكن يشترط الفقهاء أن تكون العمولة مقطوعة.

و تتم عملية تحصيل الأوراق التجارية من قبل البنك الإسلامي بأن يقدم العميل الأوراق التجارية التي لديه إلى البنك من أجل تحصيلها. و من ثم يقوم البنك بإرسال خطاب إلى المدين قبل موعد استحقاق الورقة التجارية بعدة أيام، أسبوع مثلاً، يخطر فيها بموعد الاستحقاق و قيمة الدين و رقم الصك، و متابعة المدين حتى يتم التسديد الكامل للورقة، أي الدين. حيث يقوم البنك بإيداع قيمة الورقة في حساب عميله لديه بعد خصم العمولة، ويخطر به بتحصيل الدين و قيمة العمولة المقطوعة و قيمة المبلغ الذي أودع في حسابه.

و أما بالنسبة للشيكات و كونها مسحوبة على البنوك، فيقوم البنك الإسلامي بإرسالها إلى المقاصة لدى البنك المركزي، حيث يتم تحصيل قيمتها و إيداع قيمة الشيك في حساب العميل. علماً بأن البنوك الإسلامية و التقليدية لا تأخذ عمولة مقابل تحصيل الشيكات، وفقاً للعرف المصرفي السائد حالياً.¹

IV- الحوالات المصرفية:

يقصد بها عملية نقل النقود أو أرصدة الحسابات من حساب إلى حساب، أو من بنك إلى بنك، أو من بلد لآخر و ما يستتبع ذلك من تحويل العملة المحلية بالأجنبية أو الأجنبية بأجنبية أخرى. و عرفتها موسوعة البنوك الإسلامية بأنها: أمر صادر من مصرف لآخر، أو لفرع من فروع نفس المصرف لدفع مبلغ معين لشخص معين بناء على طلب عملائه.²

و تقسم الحوالات إلى قسمين: حوالات داخلية و هي التي يتم فيها نقل النقود من مكان إلى آخر في نفس الدولة، بناء على طلب من العميل، و حوالات خارجية و هي التي يتم فيها نقل النقود من دولة إلى دولة أخرى، و بعملات مختلفة³

1 - محمد محمود العلجوني، مرجع سبق ذكره، ص 303.

2 - د. محمد عثمان البشير، مرجع سبق ذكره، ص 276.

3 - حربي محمد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 233.

مشروعية الحولات النقدية:

الحالة في تخريجها الشرعي عبارة عن عملية تحويل يقوم بها المصرف باعتباره وكيلا عن الأطراف المعنية و الوكالة عقد جائز شرعا، بأجر كان أو بدون أجر و ما يأخذه المصرف من عمولة على هذه العملية بمثابة الأجر ، و هو جائز من الناحية الشرعية.

أما الربح الذي يجنيه المصرف من فرق السعر بين العملتين في التحويل الخارجي (أي بين العملة المحلية و الأجنبية بيعا أو شراء) فجائز شرعا ما دام شرط التقايض حاصلًا فعلا لأن كل عملية تعد نوعا قائما بذاته. و الرسول صلى الله عليه و سلم يقول " فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كانت يدا بيد. ¹

٧- شراء و بيع العملات الأجنبية في المصارف الإسلامية :

من الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية التعامل في النقد الأجنبي، أي بيع و شراء العملات الأجنبية، و هو ما يعرف بصرف العملات. و يعني صرف العملات لغة و اصطلاحا بيع النقود ببعضها، أو بيع الأثمان ببعضها ببعض، أي بيع و شراء العملات الأجنبية و الصكوك المقومة بعملات أجنبية بسعر صرف ثابت أو متغير، موحد أو متنوع مقوم مباشرة أو عن طريق وسيط معياري كالذهب أو الدولار الأمريكي. ²

مشروعية صرف العملات الأجنبية:

تعتبر خدمة صرف العملات الأجنبية من الخدمات المصرفية الجائزة شرعا بنص الحديث الشريف و إجماع الفقهاء ، وذلك استنادا إلى ما رواه عمر بن خطاب رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه و سلم قال: " الذهب بالذهب ربا إلا هاء و هاء، و البر بالبر ربا إلا هاء و هاء، و التمر بالتمر ربا إلا هاء و هاء، و الشعير بالشعير ربا إلا هاء و هاء (رواه بخاري و مسلم و النسائي و ابن ماجه و احمد) و عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه و سلم قال: الذهب بالذهب و الفضة بالفضة و البر بالبر و لتمر بالتمر و الملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد . و روي عن البراء بن عازب و زيد بن أرقم أنهما سئلا عن الصرف، فقالا نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن بيع الورق بالذهب دينا، أي مؤجلا، بدون قبض عن التعاقد. و عليه يجوز التفاضل بين البديلين شرط القبض و التسليم الفوري و لا يجوز التأخير في أحد البديلين كونه يصبح ربا النساء .

أي يدا بيد .

أي القمح . ³

¹ - حربي محمد عريقات ، مرجع سبق ذكره ، ص234.

² - محمد هاشم عوض، دليل العمل في البنوك الإسلامية، الطبعة الثانية، 2008، ص 75.

³ - محمد محمود العلجوني ، مرجع سبق ذكره ، ص317

VI - فتح حسابات جارية:

هي خدمة توفرها المصارف الإسلامية كما هي في المصارف العادية وهي قبول و الاحتفاظ كأمانة بأموال يودعها العملاء لا تضاف عليها أي فائدة ولا تتحمل أي مخاطر ويمكن للمصرف أن يضيف عليها جوائز غير مسبقة التحديد، وتسمح بعض المصارف الإسلامية بالسحب على المكشوف لبعض العملاء لا تتقاضى عليها فوائد إنما يكون كقرض حسن يخضع لشروط محددة متفق عليها.

وتقوم المصارف الإسلامية بفتح هذه الحسابات للأشخاص الذين يرغبون بحفظ أموالهم فقط أو للذين يرغبون بالحصول على الخدمات المصرفية المتعلقة بالتعامل التجاري أو بخدمات الدفع أو التحويل للاستغناء عن حمل النقود و التعامل النقدي اليومي، وقد عرفها البعض من وجهة النظر القانونية بأنها المبالغ التي يودعها أصحابها في البنوك بقصد أن تكون حاضرة التداول و السحب عليها لحظة الحاجة بحيث ترد بمجرد الطلب، ودون التوقف على إخطار سابق من أي نوع¹.

VII - تأجير الخزائن الحديدية :

يقوم البنك بتأجير خزائن حديدية لمن يرغب من العملاء نظير أجر سنوي زهيد، و هي على شكل أدراج يحمل كل منها رقما معينا، وهي على أحجام مختلفة تلائم الاحتياجات المختلفة للعملاء، و هذه الخزائن مجهزة بشكل يمنع خطر السرقة و السطو و الحريق .

وتوجد هذه الخزائن في غرف محصنة و مسلحة تسليحا كاملا تحت الأرض في مبنى المصرف ويوجد لهذه الخزائن مفتاحان أحدهما لدى المصرف و الثاني لدى العميل . فيقوم موظف المصرف المختص بفتح القفل الأول و يترك للعميل فتح الثاني و إدخال و إخراج ما يشاء بسرية تامة ، ويحق لصاحب الصندوق الدخول خلال ساعات الدوام الرسمي و الاستفادة من هذه الخدمة و توفر هذه الخدمة للعميل ضمان سلامة ممتلكاته الموجودة في الصندوق و تحقق للمصرف إمكانية اجتذاب عملاء جدد ، ويتقاضى المصرف أجرا مقابل تأجير الخزائن الحديدية.²

و هذه المعاملة أجازها الفقهاء أيضا إن اختلف في تخريجها، فهناك من قال بأنها عقد وديعة، و قال آخرون :إنها عقد إيجار . و على الرغم من غاية هذه الخدمة هي الحفظ، و الصيانة لا الاستئجار و هو ما جعل البعض يكيف هذه العلاقة على أنها عقد وديعة إلا أنه من الواضح ، أن العميل له الحق في أن يودع في هذه الخزانة ما يريد دون علم البنك أو تركها فارغة و من غير الجائز في عقد الوديعة جهالة النوع و الكم و مواصفات الوديعة بصورة محددة ، و لذلك فالأرجح أن عملية تأجير الخزائن الحديدية يحكمها عقد الإيجار لا عقد الوديعة، و هذا

¹ - حسين محمد سمحان، اقتصاديات النقود و المصارف، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2011، ص174.

² - حربي محمد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص245.

يتفق مع طبيعة الالتزام الرئيسي للبنك تجاه العميل و هو الحق في الانتفاع بالخزينة و حراسة البنك لها مقابل الأجر.¹

الفرع الثالث: أسس عمل البنوك الإسلامية

1. عدم التعامل بالربا (الفائدة) :

فالأساس الأول و القاعدة الأساسية الرصينة التي يقوم عليها المصرف الإسلامي هي توظيف الأموال بعيدا عن الربا، و بدون هذا الأساس يصبح المصرف الإسلامي كسائر المصارف التقليدية، لأن الله حرم الربا في جميع الشرائع السماوية، فهو محرم في اليهودية، و محرم في المسيحية، و أكد الله حرمة في الشريعة الإسلامية خاتمة الأديان السماوية.

وقد تدرج تحريمه في القرآن الكريم و الأحاديث النبوية الشريفة كما أجمع علماء الأمة على تحريم الربا و الفوائد أي كان نوعها و مقدارها، فقد أفتى مجلس الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الثاني بتاريخ 10-16 ربيع الثاني 1406

الموافق: 22-28 كانون 1985م، في حكم التعامل المصرفي بالفوائد و حكم المصارف الإسلامية بما نصه:

• كل زيادة - أو فائدة على الدين الذي حل أجله، و عجز المدين عن الوفاء به مقابل تأجيله، و كذلك الزيادة - أو الفائدة على القرض منذ بداية العقد... هاتان الصورتان ربًا محرماً شرعاً.

• إن البديل الإسلامي الذي يضمن السيولة المالية و المساعدة على النشاط الاقتصادي حسب الصورة التي يرتضيها الإسلام، هو التعامل وفقا لأحكام الشريعة و لاسيما ما صدر عن هيئات الفتوى المعنية بالنظر في جميع أحوال التعامل التي تمارسها المصارف الإسلامية في الواقع العملي.²

و بهذا يكتسب المصرف الإسلامي الوظيفة الأساسية التي هي محاربة الربا من أجل تطهير المال من شبهة الظلم و الاستغلال، فالاقتراض و الإقراض بالربا محرم، لا تجيزه حاجة و لا ضرورة، بل إنه في نظر الإسلام من أكبر الكبائر و من الجرائم الموبقات المهلكات لمن يتعامل به فردا كان أو جماعة .

و قد أثبتت العديد من الدراسات و الأبحاث أن نظام الفائدة الربوي سبب أساسي لاضطراب النظام الاقتصادي و الاجتماعي للدول، و أنه كلما انخفضت نسبة التعامل بنظام الفائدة قل التدهور، فإذا انعدمت هذه النسبة استقر النظام و نما الاقتصاد باستخدام البدائل الشرعية.

¹ - محمد عبد المنعم أبو زيد، الضمان في الفقه الإسلامي و تطبيقاته في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى ، القاهرة، 1997، ص 53

² - علي احمد السالوس، مرجع سبق ذكره، ص182.

2. تحرير المال من الاكتناز أو التعطيل:

من منطلق محاربة الإسلام لتعطيل المال، يسعى المصرف الإسلامي إلى تنمية الوعي الادخاري و تشجيع الاستثمار و عدم الاكتناز، و حيث إن الادخار هو امتناع عن الاستهلاك، و الاستثمار هو تحويل المدخرات إلى أصول منتجة، فليس من الضروري أن من يدخر المال سيستثمره، لذلك منع الإسلام اكتناز المال و أوجب دفعه للانتفاع به في تشغيل الموارد، لأن المكتنز يعطل المال عن أداء وظيفته في الدورة الاقتصادية، كما أن تراكم رأس المال النقدي في الاقتصاد لا قيمة له إذا لم يتحول إلى أصل منتج للسلع و الخدمات، و لأجل ذلك يعمل المصرف الإسلامي على تحريك المدخرات المودعة لديه باعتباره وكيلًا عن أصحابها، ويدفع بها نحو الاستثمار الحقيقي في الاقتصاد.

و بذلك يسهم المصرف أيضا في تنمية القيم العقائدية، و تثبيت المبادئ السلوكية بِحَثِّ الأفراد على الامتثال لأوامر الله و اجتناب نواهيه، لقول الله تعالى: {و الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَ الْفِضَّةَ وَ لَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ} ¹

3. استثمار المال لتحقيق التنمية الاقتصادية:

يعتبر الاستثمار أحد أهم الأسس و المرتكزات التي يقوم عليها المصارف الإسلامية فهو القاعدة الأساسية للنشاط المصرفي الإسلامي، و محور عملية الوساطة التي يقوم بها في الاقتصاد، ففي حين تقوم المصارف التقليدية على المتاجرة في الأموال، و هو ما يكسبها صفة المؤسسة التجارية، تقوم المصارف الإسلامية على توظيف المال في الاستثمار الحقيقي المنتج للسلع و الخدمات، و هو ما يكسبها صفة المؤسسة الاستثمارية و ليست التجارية، و من هنا ارتبط وجود المصرف الإسلامي بوجود البدائل الاستثمارية لأدوات العمل المصرفي التقليدية، فطبيعة توظيف الأموال أساسها المشاركة بين المدخرين المستثمرين لأموالهم، و المستثمرين أصحاب العمل، و أدواتها المضاربة و المشاركة، و الإجارة، و المرابحة، و الاستثمار المباشر، و كلها تعمل في النشاط الإنتاجي و السلع الحقيقية، و هو ما يؤدي إلى تحريك الأموال المعطلة، و يدفع بها للمشاركة في المشروعات الاقتصادية و تعزيز خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و بهذا يصبح الاستثمار بالنسبة للمصارف الإسلامية مسألة حتمية يتوقف عليها وجودها أو عدمه. ²

¹ - سورة التوبة، الآية 34.

² - محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية، الطبعة الأولى، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، 2010، ص147.

المطلب الثالث: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية.

الفرع الأول: خصائص البنوك الإسلامية.

خصائص البنوك الإسلامية :

- تقوم المصارف الإسلامية بجميع وظائف البنوك التجارية التقليدية من ادخار ، و تمويل ، و خدمات ، و تسيير المعاملات ، الى غير ذلك إلا انها تتميز بخصائص نذكر منها ما يلي :
- قدرة المصارف الإسلامية على أداء كل الوظائف التي تقوم بها البنوك الربوية من تمويل و تسيير للمعاملات و جذب المدخرات و تحويلات و صرف و ما شابه ذلك من العمليات المصرفية .
- تلتزم البنوك الإسلامية بقواعد الشريعة الإسلامية و أحكامها، مع القدرة على الوفاء بمتطلبات العصر من حيث التنمية الاقتصادية من جميع مجالاتها
- تستبعد البنوك الإسلامية التعامل بالربا و تعتبر هذه الخاصية المعلم الأساسي للبنوك الإسلامية ، و الأساس الذي قامت عليه هذه الخاصية أن الإسلام حرم الربا و شدد العقوبة عليه ، لأن التعامل بالربا يفتح باب الظلم و الاستغلال ، فكلما كثرت الأزمات و عم الضيق زاد التعامل بالربا مما أدى إلى كسر ظهور المحتاجين و إرهابهم بالقروض ذات الفوائد الكبيرة حيث تكونت طبقة تملك رؤوس الأموال مما يتيح لها التحكم بالطبقة الأخرى و تعمل جاهدة على إسقاط هذه الأخيرة و إخضاعها لسيطرتها بكل ما أوتيت من قوة.
- و هنا ينقسم الجمع إلى طبقتين تستغل إحدهما الأخرى و هذا ما يفقد المجتمع المقومات الأساسية للتعایش بين أفراد من الود و الرحمة و الإيحاء و التعاون و جاء الدين للتوفيق بين مصلحة الفرد و مصلحة المجتمع و حمايتهما في نفس الوقت و الحرس على التآخي بين أفراد و يمنع وجود طبقة استغلالية ظالمة على حساب طبقة أخرى و استبعاد التعامل بالفوائد من معاملات المصارف الإسلامية بدوافع عقائدية تجعل القائمين يستشعرون دائما أن العمل الذي يمارسونه ليس مجرد عمل تجاري يهدف إلى تحقيق الربح بل هو أسلوب من أساليب الجهاد في حمل عبء الرسالة و استنفاد الأمة من مباشرة أعمال مجافية للأصول الشرعية.
- توجيه البنوك الإسلامية جهودها نحو التنمية عن طريق الاستثمارات ، و يحتل الاستثمار في البنوك الإسلامية حيزا كبيرا في معاملاتها بينما نجد أن البنوك الربوية تتجه إلى الاستثمارات عن طريق الإقراض بالفائدة ، لأنها لا تفرق بين الحلال و الحرام ، أما المصارف الإسلامية فقد نهجت غير هذا الطريق ، و سلكت سبيلا يتماشى مع المبادئ الإسلامية ، و أصبحت تستثمر أموالها بإحدى الطريقتين تقرهما الشريعة الإسلامية و هما :

- الاستثمار المباشر بمعنى أن يقوم المصرف بنفسه بتوظيف الأموال التجارية في مشروعات تدر عليه الأرباح .

- الاستثمار بالمشاركة بمعنى أن يقوم المصرف بالمساهمة في رأس مال المشروع مما ينتج عليه أن يصبح المصرف شريكا في ملكية المشروع ، و شريكا في إدارته و تسييره و الإشراف عليه

و شريكا كذلك في كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة و ذلك بالنسب التي يتفق عليها بين الشركاء.

- تقوم البنوك الإسلامية بإرساء قواعد العدل و المساواة و ذلك في المغانم و المغارم و إبعاد عناصر الاحتكار و تعميم مصلحة في أكبر عدد ممكن من المجتمع بعد أن كانت المصالح مخصصة لأصحاب الأموال الطائلة الذين لا يهتمون بأي طريقة كسبوا المال.
- تقوم البنوك الإسلامية بالالتزام بالضوابط العامة للعمل المصرفي و قواعد الإدارة المصرفية من حيث مراعاة الضمان و السيولة و الربحية مما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية و أحكام فقه المعاملات.
- البنوك الإسلامية تقوم على مبدأ الفصل الحسابي بين الموارد العادية ، و الموارد الخاصة للتوصل إلى البيان الدقيق لأرباح و خسائر الاستثمار العام و الخاص .
- تتكيف المصارف الإسلامية و تتلاءم مع المتغيرات الهيكلية للاقتصاد و تواجه الأزمات بصورة مشتركة و مرنة و ذلك لأن أنظمة البنوك الإسلامية و نشاطاتها و أهدافها تتيج لها التكيف مع مثل هذه تغيرات و مما يلبي تطلعات المواطنين و احتياجاتهم.¹

الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية.

في سبيل تحقيق رسالة البنك الإسلامي فإن هناك العديد من الأهداف التي تؤدي الى تحقيق تلك الرسالة و هي :

(1) -الأهداف المالية:

انطلاقا من أن البنك الإسلامي في المقام الأول مؤسسة مصرفية إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية و تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

جذب الودائع و تنميتها:

يعد هذا الهدف من أهم أهداف البنوك الإسلامية حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية و ترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الأموال و استثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي و أفراد² " و تعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في البنك الإسلامي سواء كانت في صورة ودائع استثمار بنوعيتها، ودائع تحت الطلب، الحسابات الجارية أو ودائع ادخار و هي مزيج من الحسابات الجارية و ودائع الاستثمار³ "

¹ -لعمش أمال ، مرجع سبق ذكره، ص8

² - مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة بنك البركة، مذكرة ماجستير، مالية

دولية، جامعة وهران، 2012/2011، ص 26

³ - جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية- دراسة نظرية تطبيقية 1980-2000، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2006/2005، ص 85.

استثمار الأموال:

يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، وهو الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في المصارف الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين، علي أن يأخذ المصرف في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الاجتماعية.

تحقيق الأرباح:

الأرباح هي الحصلة الناتجة من نشاط المصرف الإسلامي ، وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات البنكية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة علي المودعين وعلي المساهمين، يضاف إلي هذا أن زيادة أرباح البنك تؤدي إلي زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين والمصرف الإسلامي كمؤسسة مالية إسلامية يعد هدف تحقيق الأرباح من أهدافه الرئيسية ، وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي ، وليكون دليلا علي نجاح العمل المصرفي الإسلامي¹.

(2) - أهداف خاصة بالمتعاملين:

للمتعاملين مع البنك الإسلامي أهداف متعددة يجب أن يحرص البنك الإسلامي علي تحقيقها وهي علي النحو التالي:

تقديم الخدمات المصرفية:

يعد نجاح البنك الإسلامي في تقديم الخدمات البنكية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته علي جذب العديد منهم، وتقديم الخدمات البنكية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية يعد نجاحا للبنوك الإسلامية وهدفا رئيسيا لإدارتها .

توفير التمويل للمستثمرين:

يقوم البنك المصرف الإسلامي بإستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام بإستثمار هذه الأموال مباشرة سواء في الأسواق (المحلية و الدولية).²

1 - مطهري كمال ، مرجع سبق ذكره، ص28 .

2 - islamic development bank, thirty-five years in the service of development , jeddah , arabia saudi , jumad awal , may 2009 , p05

توفير الأمان للمودعين:

من أهم عوامل نجاح المصارف مدى ثقة المودعين في المصرف، ومن أهم عوامل الثقة في المصارف توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصا الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسهيل أصول ثابتة، وتستخدم السيولة النقدية في المصارف في الوفاء باحتياجات سحب الودائع الجارية من ناحية واحتياجات المصرف من المصروفات التشغيلية بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين.

(3) - أهداف داخلية:

للبنوك الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها منها :

تنمية الموارد البشرية:

تعد الموارد البشرية العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في البنوك بصفة عامة ، حيث أن الأموال لا تنتج عائدا بنفسها دون استثمارها ، وحتى يحقق البنك الإسلامي ذلك لابد من توافر العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال ، ولابد أن تتوفر لديه الخبرة المصرفية ولا يتأتى ذلك إلا من خلال العمل على تنمية مهارات أداء العنصر البشري بالبنوك الإسلامية عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل.

تحقيق معدلات نمو:

تنشأ المؤسسات بصفة عامة بهدف الاستمرار وخصوصا البنوك حيث تمثل أساس الاقتصاد لأي دولة، وحتى تستمر البنوك الإسلامية في السوق البنكية لابد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو ، وذلك حتى يمكنها الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية .

الانتشار جغرافيا واجتماعيا:

وحتى تستطيع البنوك الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة بالإضافة إلى توفير الخدمات البنكية والاستثمارية للمتعاملين بحيث تغطي أكبر قدر من المجتمع، وتوفر للمتعاملين الخدمات البنكية في أقرب الأماكن لهم، ولا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات .

(4) أهداف ابتكارية:

تشهد المنافسة بين البنوك في السوق المصرفية على جذب العملاء سواء أصحاب الودائع؛ الاستثمارية، الجارية أو المستثمرين. وهي في سبيل تحقيق ذلك تقدم لهم العديد من التسهيلات بالإضافة إلى تحسين

مستوي أداء الخدمة البنكية والاستثمارية المقدمة لهم، وحتى تستطيع البنوك الإسلامية أن تحافظ على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق البنكية لابد لها من مواكبة التطور البنكي وذلك عن طريق ما يلي:

ابتكار صيغ للتمويل:

حتى يستطيع البنك الإسلامي مواجهة المنافسة من جانب البنوك التقليدية في جلب المستثمرين لابد أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة، ولذلك يجب على البنك أن يسعى لإيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي يتمكن من خلالها من تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية:

يعد نشاط الخدمات البنكية من المجالات الهامة للتطوير في القطاع البنكي، وعلى البنك الإسلامي أن يعمل على ابتكار خدمات بنكية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويجب على البنك الإسلامي ألا يقتصر نشاطه على ذلك، بل يجب عليه أن يقوم بتطوير المنتجات البنكية الحالية التي تقدمها البنوك التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.¹

المبحث الثاني: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية وعلاقتها مع البنك المركزي

المطلب الأول: مصادر ووظائف البنوك الإسلامية

فرع الأول: مصادر البنوك الإسلامية

المعروف أن مصادر أموال أي مصرف تكون على شكلين وهي مصادر طويلة الأجل يمكن استثمارها في مشروعات طويلة الأجل وهي:

1. مصادر الأموال الذاتية (الداخلية):

تتضمن مصادر أموال البنك الإسلامي الذاتية، أي الداخلية، تلك الأموال المتأتية من مساهمات أصحاب البنك، أي المساهمون في شركة البنك الإسلامي، والأموال الناشئة عن نتائج أعماله كاحتياطات النقدية التي يحتفظ بها البنك التزاماً بالقوانين السائدة، وذلك الجزء من الأرباح التي يحققها البنك من نشاطه ولا يوزعها على مساهميها، مثله في ذلك مثل البنك التقليدي. وفيما يلي تفصيل بهذه المصادر.²

¹ - مطهري كمال، مرجع سبق ذكره، ص 27/ 29

² - محمد محمود العلجوني، مرجع سبق ذكره، ص 174 .

1-1- رأس المال:

رأس المال المدفوع هو المصدر الذي تتدفق منه الموارد للبنك الإسلامي، وبه يتم تأسيس هذا البنك وإيجاد الكيان الاعتباري له، وإعداده وتجهيزه ليتمكن من ممارسة نشاطه المصرفي، وهو الجانب¹ وهو يعد الجانب المالي الذي يشارك به المساهمون في البنك عند تأسيسه من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر هذا المصدر من ضمانات حقوق المودعين وتجدر الإشارة إلى أن رأس المال المدفوع، يشكل نسبة ضئيلة بالنسبة لمجموع الأموال التي يستخدمها البنك، سواء كان بنكا ربويا أم إسلاميا، ذلك أن القدر الأكبر من المال يأتي عن طريق الودائع بأشكالها المختلفة علما أن البنك لا يمول برأس ماله، وإنما بما يجمعه من ودائع².

1-2- الإحتياطيات:

تتخذ البنوك بصفة عامة كل التدابير الضرورية لمواجهة أي احتمال سلبي، قد يقع لها في المستقبل، من أجل ذلك نجدها تخلق لنفسها احتياطيات خاصة، إلى ما هو مفروض عليها قانونا، وهي تعرف على أنها المبالغ المقطوعة من الربح الصافي المتحقق للبنك، من أجل دعم مركزه المالي والمحافظة على سلامة رأسماله، وعلى ثبات قيمة ودائعه، وموازنة أرباحه.

وتجدر الإشارة هنا بالنسبة للاحتياط المفروض على البنك قانونا، والذي يعرف بالاحتياط القانوني، وقد حدد المشرع الجزائري نسبته ب 10/ تقتطع من النتائج الصافية من الاستهلاكات والأعباء و المؤونات، وتتوقف إلزامية هذا الاقتطاع بمجرد بلوغ الاحتياطي قيمة رأس المال.

1-3- الأرباح المجمدة:

تستعمل هذه الأرباح عادة في توسيع نشاط المؤسسة وتمويل استثمارات جديدة، مما يعطي للبنوك قوة لمنافسة البنوك والمؤسسات الأخرى. ومن الملاحظ هنا أن احتفاظ المؤسسة بجزء من الأرباح، هو أمر ضروري تقتضيه الأمور الاقتصادية لأن من الأهداف المشاريع الاقتصادية التوسع والحصول على أكبر حصة في السوق، وهذا لا يتم إلا بتعزيز رأس مال المؤسسة بالأرباح التي لا توزع.

¹ - محمود حسن صوان، مرجع سبق ذكره، ص 117 .

² - عرورة فتحة، آليات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق بن عكنون، 2007-

2. المصادر الخارجية للأموال:

تعتبر هذه المصادر بمثابة خدمات مصرفية يقدمها البنك الإسلامي لعملائه، وبالتالي يتحقق له منها عائدا وأجرا أو عمولة مشروعه.¹

2-1- الحسابات الجارية (ودائع تحت الطلب):

وتعتبر (عقد قرض) وأن عوائد هذا الحساب تضاف إلى عوائد المساهمين وليس للمودعين حصة فيها حيث أن المصرف (ضامن) لهذه الأموال وتقع مخاطر استثمار هذه الأموال على المصرف وليس على المودع طبقا لقاعدة (الخارج بالضمان). وأن هذا الحساب لا يستحق أي نصيب في أرباح الاستثمار، وتتكون من الأموال التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف على أن يقوم بردها أو برد مبلغ مساو لها عند طلب المودع، كما تنتقل ملكيتها من شخص لآخر عن طريق السحب عليها باستعمال الشيكات ولا تستلم هذه الحسابات أية عوائد كما تستخدم من قبل الزبون كوسيلة للمعاملة والمدفوعات والسيولة²

2-2- وديعة الاستثمار (الوديعة الثابتة):

وهي الأموال التي يتم إيداعها من قبل الزبائن لدى المصرف بغرض الحصول على عوائد مع معرفة الزبون الكاملة بأنها ستستثمر في مجالات تتحمل مخاطر معينة أي يقوم المصرف باستثمار تلك الأموال وفقا للقاعدة الشرعية (الغنم بالغرم) أي ربحا وخسارة. كما سيقوم المصرف باللجوء الى استثمار مبالغ هذه الودائع وأن يسعى جاهدا لتوفير المضاربة الناجحة ولا يقوم بالتأجيل ولا التمهّل في تهيئة الفرصة المناسبة لتلك المضاربة.

تعتبر مصادر هذه الودائع أهم مصدر يمكن الاستعانة به في الاستثمار والتوظيف حيث ستأخذ ودائع الاستثمار هذه صورة عقد مضاربة بين المودعين والمصرف وسيقوم بتوظيفها مقابل نسبة من الربح تحصل عليها كما سيتم تحديد هذه النسبة مقدما في العقد وهي حصة شائعة ومعروفة من الربح غير محددة بمبلغ معين.

¹ - محمد محمود العلجوني، مرجع سبق ذكره، ص 176.

² - صادق راشد الشميري، مرجع سبق ذكره، ص 43.

2-3- ودائع التوفير (الودائع الخارجية):

تعتبر هذه الودائع مصدر من مصادر التمويل الخارجي للبنك تلتقي مع الوديعة الجارية بإمكان السحب منها متى ما شاء المودع وتلتقي مع الوديعة الاستثمارية (الثابتة) في إمكان أن تدخل في مجال المضاربة وهناك آليات متعددة يمكن أن يتفاوض المصرف مع الزبائن باستخدام هذه الودائع، أما عن طريق حساب ادخار مع التفويض بالاستثمار حيث يستحق المودع نصيباً من الربح ويحسب العائد من الربح أو الخسارة على أقل رصيد شهري، كما يحق لصاحب الوديعة الإيداع والسحب متى شاء¹.

2-4- صكوك الاستثمار:

باعتبارها أحد مصادر أموال المصرف وتعد تطبيقاً لصيغة عقد المضاربة حيث تكون الأموال من أصحاب الصكوك ويقوم المصرف بالعمل، وبإمكان المصرف أن يحدد نوعية الصكوك (مطلقة أو مقيدة) وتحكم وفق قاعدة الغنم بالغرم لتوزيع أرباح هذه الصكوك.

2-5- ودائع المؤسسات المالية الإسلامية ومستحقات المصارف العاملة:

قد تقوم بعض المصارف الإسلامية بتحويل قسم من الفوائض النقدية لديها إلى المصرف أما في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عوائد أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عنها عوائد وذلك لتسوية بعض المعاملات بينها.

2-6- شهادات الإيداع:

باعتبارها مصدر من مصادر الأموال متوسط الأجل التي يطمح المصرف بتشجيع التعامل، حيث سيقوم بإصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة تناسب مختلف شرائح المجتمع وتحفيز الأفراد على اقتنائها كما سيقوم بتحديد مدة الشهادة من 6 أشهر إلى 5 سنوات.

2-7- صناديق الاستثمار:

وتعتبر مصدر جديد من مصادر أموال المصرف وتمثل أوعية استثمارية تلبي حاجات ومتطلبات المودعين من استثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبهم سواء الداخلية منها أو الخارجية لتحقيق عوائد مجزية. حيث يقوم المصرف باختيار أحد مجالات الاستثمار المحلية أو الدولية وينشأ لهذا الغرض صندوق يطرح للاكتتاب العام على المستثمرين ويقوم المصرف بأخذ نسبة معروفة من الربح مقابل إدارته لهذا الصندوق، كما بإمكان المصرف أن يقوم بتوكيل أحد الجهات المختصة بهذا النشاط بإدارة هذا الصندوق مقابل نسبة معينة من الأرباح².

¹ - صادق راشد الشميري، مرجع سبق ذكره، ص 44، 45، 46.

² - صادق راشد الشميري، مرجع سبق ذكره، ص 48، 79.

فرع الثاني: وظائف البنوك الإسلامية

لا تختلف أنشطة ووظائف البنوك الإسلامية عن التقليدية إلا فيما يتعلق بالفائدة ومجالات الاستثمار، ويمكن تلخيص وظائف البنوك الإسلامية فيما يلي:

أولاً: تمويل القطاعات المختلفة

- تقديم التمويل المناسب للقطاعات الصناعية والزراعية.
- تقديم التمويل المناسب لقطاع المقاولات والعقارات يصيغ عقود الاستصناع والإجارة.
- تقديم التمويل المناسب للنشاط التجاري (استيراد وتصدير) عن طريق تطبيق أساليب البيع الإسلامية المختلفة (كالمساواة والمضاربة والمشاركة والمرابحة للأمر بالشراء) وما يتعلق بهذا النشاط من فتح الاعتمادات المستندية، إصدار خطابات الضمان، وبواصل التحصيل والشحن.¹

ثانياً: إدارة استثمارات أموال الغير:

حيث يكون البنك (مضارباً) عن طريق هذه الآلية لقاء نسبة من ناتج الاستثمار علة أساس عقد المضاربة ويستحق تلك النسبة في حال تحقق الربح فقط وإذا تحققت خسارة فإن البنك يخسر جهده ووقته ويتحمل رب المال الخسارة المالية.²

ثالثاً: استثمار الأموال:

عن طريق هذه الآلية يقوم البنك الإسلامي بتوظيف الأموال المتاحة له من مصادر ذاتية أو عن طريق الإسهام في منشآت قائمة، وعند تحقيق أرباح أو خسائر يقوم البنك بتوزيع ذلك على مصادر الأموال المستثمرة بعد استقطاع النسبة المخصصة له من الربح.³

¹ - صادق رشد الشميري، الصناعة المصرفية الإسلامية: مداخل وتطبيقات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014 ص 24

² - حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 25

³ - مصطفى محمد كمال الطاييل، مرجع سبق ذكره، ص 64.

ربعا: الخدمات البنكية:

يقوم البنك الإسلامي بتقديم خدمات مقابل أجر محدد مثل: الحوالات و الشيكات وفتح الاعتمادات، خدمات الصراف الآلي، أو إصدار بطاقات خاصة للتسوق على شبكة الانترنت بكل أمان وغيرها من الخدمات الأخرى.¹

خامسا: الخدمات الاجتماعية:

يقوم البنك بتقديم خدمات اجتماعية كثيرة من خلال الإقراض أو من صندوق القرض أو من صندوق الزكاة والصدقات ليقوم بتنمية الطاقة البشرية وخدمة البيئة لإيجاد فرص عمل لشرائح واسعة وكبيرة من المجتمع ودعمهم ماليا لإخراجهم من دائرة البطالة ليكونوا أفراد منتجين في المجتمع.²

سادسا: الاتجار المباشر والاستثمار المباشر في البنوك الإسلامية

- تتسع صيغة البنك للاتجار المباشر كأحد صيغ توظيف الأموال سواء في البيوع العادية أو بيوع المربحة.
- يقوم البنك من خلال بدائل متنوعة منها الإدارة المختصة بالتمويل والائتمان، أو عن طريق إدارة تجارية مستقلة داخل هيكل البنك، أو عن طريق شركة تجارية تابعة، أو عن طريق التعاون مع التجار.
- يمكن للبنوك الإسلامية أن تقوم بتأسيس مشروعات جديدة، أو تشارك في أخرى قائمة.
- أي أن تقوم البنوك الإسلامية ببيع ما سبق أن اشترته من السلع بثمنه الأصلي مع زيادة ربح عليه ويعتبر هذا الشكل من قبيل الاتجار المباشر.

سابعا: ضمان الأموال

- أموال الحسابات الجارية مضمونة (وما يأخذ حكمها) من جانب البنك
- الأموال المشاركة في حسابات الاستثمار في النتائج الفعلية للعمليات، ومن ثم يرد عليها احتمالات النقصان في الأرباح المتوقعة، وكذا احتمالات النقص في قيمة أصل المال.
- تنشئ البنوك الإسلامية نظما لحماية أموال الودائع، ووقايتها من مخاطر الخسارة على أسس تعاونية تكافلية.
- إذا كان النقص في أرباح أو في أصل الأموال ناتجا عن تقصير أو إهمال أو مخالفة الشروط (المتفق عليها) من جانب إدارة البنك (المضارب)، فإن البنك يتحمل وحده عبئ النقص وآثاره وتلزمه بذلك السلطات النقدية.
- البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تقوم بجمع الأموال، استثمارها، تنميتها وتوظيفها توظيف إسلامي بأسلوب مختلف عن البنوك التقليدية.³

¹ - حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، مرجع سبق ذكره، ص26.

² -صادق راشد الشميري، مرجع سبق ذكره، ص32.

³ - صادق راشد الشميري، مرجع سبق ذكره، ص27.

المطلب الثاني: علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي

الفرع الأول: رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية

"البنوك الإسلامية جزء من النظام البنكي، لا تتفصل عن أحكامه أو قواعده ونظمه الإشرافية والرقابية التي يخضع لأحكامها، ورغم أن هناك اختلافات جوهرية بين البنوك الإسلامية وغيرها من المؤسسات البنكية وغير البنكية الأخر بحكم خصائص معاملاتها المتميزة وارتباطها بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، إلا أن البنوك الإسلامية تخضع لإشراف نفس الأجهزة البنكية وغير البنكية التي تخضع لها البنوك التقليدية أيضا. ويعد البنك المركزي في أي دولة من الدول، السلطة الأولى التي لها الحق في الوضع والرسم والإشراف على تنفيذ السياسات النقدية بجوانبها المختلفة تتضمن ثلاث سياسات فرعية، وهي:

أ- السياسة الائتمانية

ب- سياسة سعر الصرف

ج- سياسة إدارة الدين العام

ولما كانت معاملات البنوك الإسلامية تؤثر وتتأثر بتنفيذ هذه السياسات، فضلا عن كونها أداة من أدوات تنفيذها، فإن البنك المركزي للدولة يقوم بمتابعة أعمال البنوك الإسلامية للتأكد من عدم تعارضها مع هذه السياسات والتزامها بتعليماته وقراراته وتوجيهاته المبلغة للبنوك في هذا الخصوص، مثلها في ذلك مثل جميع الوحدات البنكية العاملة في الدولة ويستخدم في ذلك نوعان من المتابعة هما:

النوع الأول: المتابعة الميدانية بالتفتيش الفجائي والدوري على البنوك والإطلاع على دفاتها ومستندات التأكد من سلامتها وعدم مخالفتها للوائح والقرارات والقوانين والسياسة الائتمانية المتبعة.

النوع الثاني: رقابة مكتبية الإحصائية المختلفة وفقا لنماذج معينة متفق عليها، فضلا عن التقارير المختلفة التي يطلبها البنك بشكل دوري ووفقا لكل حالة.

وفي كلا النوعين من الرقابة يتم التأكد بالفحص والتفتيش من أن إلى آخر¹.

¹ - محمود محمد سليم خوالدة، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 295، 296.

الفرع الثاني: العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية ومشاكلها

حيث سوف نتطرق في هذا الفرع الى كل من نماذج العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية، وكذا الآثار السلبية لمشكلة العلاقة بينهما.

أولاً: نماذج العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية

حيث تتمثل هذه النماذج فيما يلي:

النموذج الأول: النظام المالي الإسلامي

يتمثل في البلدان التي قامت بتغيير نظامها المالي والبنكي بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهو ما يطلق عليه بأسلة النظام البنكي وهي السودان وإيران والباكستان، وتقوم العلاقة هنا على التكامل وهي محددة بضوابط وقواعد تتلاءم مع مبادئ نشاط الصيرفة الإسلامية.

النموذج الثاني: الأنظمة التي تأخذ بعين الاعتبار مبادئ الشريعة الإسلامية

يتمثل في البلدان التي أصدرت قوانين عامة تسمح بقيام البنوك الإسلامية وتنظم حركتها بعيداً عن البنوك التقليدية بوضع الحدود والضوابط وتخصص لها الأجهزة الحكومية التي تشرف على نشاطها وتتأكد من ممارستها فتضحي العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية منضبطة، لا تثار بين الطرفين أية إشكالات، استناداً لمواد وبنود القوانين الموضوعة التي تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المتميزة للبنوك الإسلامية، كما يتمثل في البلدان التي لم تصدر تشريعاً يتضمن إنشاء بنك إسلامي وأفضل مثال هو تأسيس بيت التمويل الكويتي طبقاً لأحكام القانون من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة المالية مع عدم الإخلال بالأحكام التي استثنيت منها هذه الشركة من أحكام القوانين القائمة والموضحة بهذا النظام والتي تعتبر القانون الصادر بالترخيص في قيام هذه الشركة إقراراً لها.

النموذج الثالث: الأنظمة التي لا تأخذ بعين الاعتبار مبادئ الشريعة الإسلامية

المفهوم الأساسي لطبيعة عمل البنوك الإسلامية مع نصوص القوانين التي ستتعامل وتتعايش معها تلك البنوك بالتالي وجدت نفسها في مأزق حقيقي نتيجة إخضاعها لأساليب الرقابة التقليدية من قبل البنوك المركزية في الدول التي تعمل بها ومثال على ذلك مصر والأردن والبحرين وغيرها من البلدان الأخرى.

النموذج الرابع: نموذج البنك المركزي الإسلامي

يتمثل نموذج البنك المركزي الإسلامي في العربية السعودية من خلال مؤسسة النقد العربي السعودي وهي مؤسسة حكومية تقوم على رأس النظام البنكي في المملكة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية فلا يجوز لها دفع أو قبض فائدة أو مباشرة أي عمل يتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية، طبقا لما تقتضي به المادة الأولى من مرسومها الملكي رقم 23 لسنة 1371هـ، وتقوم بأعمال بنك الحكومة ومراقبة البنوك التجارية، كما تقوم بتوجيه ومراقبة الائتمان ونسبة السيولة في البنوك.¹

ثانيا: الآثار السلبية لمشكلة العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية

فيما يتعلق بالعلاقات بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية فقد ظهرت عدة مشاكل رئيسية نتيجة هذه العلاقة نذكر منها ما يلي:

أ- مشاكل قانونية متعلقة بالإطار القانوني السائد:

لأن القوانين المعمول بها لا تتناسب النظام البنكي الإسلامي المعتمد على عقود المشاركة والمضاربة، لذلك أسست الحكومة الباكستانية هيئة قضائية بنكية والحكومة السودانية هيئة عليا للرقابة الشرعية على البنوك، للتعامل مع العقود المعتمدة في النظام الإسلامي، أما في إيران بالرغم من أن النظام القانوني يستند أساسا الى الشريعة، إلا أنه برزت بعض المشاكل المتعلقة في عدم وجود تعريف للحقوق والقيود على الملكية الفردية.

ب- مشاكل متعلقة بأهداف السياسة المالية وأدواتها:

واجهت كل من السودان وإيران والباكستان، مسألة تطوير طريقة لتمويل العجز الحكومي على أسس إسلامية لذلك بقى الاقتراض الحكومي يتم على أساس العائد المحدد (سعر الفائدة) حيث يقتضي النظام المالي الإسلامي أن تقوم الحكومة بتبرير وترشيد نفقاتها وهناك فصل بين نفقات الحكومة العامة وبين نفقات على رفاهية المجتمع، حيث يعتمد الثاني على فرض الضرائب (حقوق) وثروة الأفراد في المجتمع، بينما يعتمد تمويل الأول على إدارة مصادر المجتمع الذي تتوكل بها الحكومة ويميل الاقتصاديون الإسلاميون مثل محسن خان وعباس ميراخور ومحمد عمروا شابرا وغيرهم الى أن الاتفاق الحكومي يجب أن يتم على الضروريات وضمن مراقبة فاعلة تمنع أي هدر أو عدم كفاءة مع ذلك تبقى هنالك حاجة للاقتراض الحكومي ويجب إيجاد البديل الإسلامي المناسب لطريقة التمويل، ومن المهم في هذا المجال أيضا مراجعة الضرائب لتكون فاعلة وكافية.

¹ - حربي محمد عريفات وسعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 296-297

ت-نقص القواعد الأساسية:

هناك مشكلة واضحة في نقص الجهاز المدرب ووعي الأعمال البنكية الإسلامية ويتم في البلدان المذكورة تدريب الموظفين أثناء العمل ويعتمد تثقيف جمهور المتعاملين مع البنوك على موظفي البنوك أنفسهم¹

الفرع الثالث: العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية في ظل النظام المصرفي الإسلامي والنظام

المصرفي التقليدي

أولاً: العلاقة في ظل نظام مصرفي إسلامي

هناك دول إسلامية قامت بأسلمة نظامها المصرفي بأجمعه، مثل السودان وباكستان وإيران، وبالتالي فإن نظامها النقدي يعتبر إسلامياً، وإذا فإن علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية في هذه الدول تحدد بالعناصر التالية:

- أن يتقيد البنك الإسلامي بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الإسلامي، وأن يخضع لإشرافه وتفتيشه.
- أن يتقيد البنك الإسلامي بتوجيهات البنك المركزي في مجال الاستثمار، ذلك أن البنك المركزي يمكن أن يضع خطة للاستثمار مبنية على مقاصد الشريعة الإسلامية التي تراعي الأولويات الاقتصادية، وبهذا يمكن أن ينتقل البنك المركزي الإسلامي من مجرد توجيه عرض النقود والتحكم فيه إلى توجيه الاستثمار نحو أوجه الصناعة والزراعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية خدمة للتنمية الاقتصادية في البلد.
- يمكن للبنك المركزي أن يقوم بدور المكتب الفني الذي يقوم بتقييم فرص الاستثمار المختلفة وطرحها بين البنوك الإسلامية وتحديد معدل الربح في كل فرصة استثمارية.
- بوصفه بنك البنوك، فإن البنك المركزي الإسلامي يفرض على البنوك الإسلامية أن تودع لديه فوائضها المالية على أساس القرض الحسن، أو على أساس المشاركة في الربح والخسارة، على أن يقوم بتمويل مشاريعها بالمقابل عند حاجتها للتمويل على أساس المعاملة بالمثل، إما بالقرض الحسن أو بالمشاركة في الربح والخسارة.²

¹ - حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 297

² - د. فارس مسدور، الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، مداخلة في الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس-سطيف - 2010، ص 6-7

ثانيا: العلاقة في ظل النظام المصرفي التقليدي:

نجد هذه العلاقة في الدول التي اهتمت بالبنوك الإسلامية وأولتها عناية خاصة، حيث قامت بإصدار القوانين اللازمة لضمان السير الحسن لها، وبالتالي فهي مسيرة ومنظمة وفق قوانين خاصة بها، مما يضع الوضع أمام أي مبادرة لإنشاء مثل هذه البنوك في البلدان.

ونجد أيضا بلدانا أخرى قد استقبلت البنوك الإسلامية لكن في ظل قوانينها السابقة مع بعض الاستثناءات وبالتالي فإن قوانينها المصرفية لم يتم أقليمتها مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، مما يجعل الطريق صعبا أمام البنوك الإسلامية في هذه الدول.

بصفة عامة يمكن تحديد علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية في ظل النظام المصرفي التقليدي كما يلي:

- يتقيد البنك الإسلامي بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي في إيداع العملات الأجنبية وسحبها.
- يودع البنك الإسلامي نسبة معينة من مجموع ودائعه في شكل نقد لدى البنك المركزي، وذلك حفاظا لحقوق المودعين والمستثمرين والمساهمين، حيث أن هذه النسبة تختلف من بلد إلى آخر، وهذه الودائع يعطى عليها البنك المركزي فوائد للبنوك التجارية التقليدية، لكن البنوك الإسلامية لا تأخذها باعتبارها أنها ربا محرم.
- بما أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للبنوك التجارية التقليدية ان احتاجت الى سيولة نقدية، فانه يقرضها بناء على الفائدة، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فإنها لا تستفيد من هذه التسهيلات التي يمنحها البنك المركزي، نظرا لإرتكازها على الفائدة التي لا تتعامل بها البنوك الإسلامية أخذا وعطاء، لذلك فإن هذه البنوك تعاني من مشكلة المقرض الأخير في هذه الدول.
- يلجأ البنك المركزي الى الاقتراض-تنفيذا للسياسة النقدية- من البنوك التجارية عن طريق بيع السندات بفوائد، لكن البنوك الإسلامية تعتبرها من باب الإقراض بالفائدة، لذلك استحدثت بديلا لهذه السندات، مثل سندات المقارضة المبنية على المشاركة في الربح والخسارة.
- يقدم البنك المركزي الى البنوك التجارية التقليدية خصما خاصا بعمليات التصدير يقوم على أساس الفائدة لكن البنوك الإسلامية لا تقبل التعامل بالفائدة مما يجعلها تقوت فرصة مهمة في دائرة نشاطاتها.
- يقوم البنك المركزي بتحديد سقف الائتمان الإجمالي الذي يمنحه أي بنك في مدة معينة، ويطبق ذلك على البنوك، علما أن تمويلاتها تكون على سبيل المشاركة في الربح والخسارة عن طريق الاستثمار وليس عن طريق القرض، وبالتالي فإن تقييدها بالسقف الائتماني يعتبر عائقا لها في ممارسة نشاطاتها المختلفة تماما عن البنوك التقليدية.

- كما يحدد البنك المركزي نسبة رأس المال الى الودائع، وذلك لتحقيق الأمان للمودعين، ويطبق ذلك على جميع أنواع الودائع، لكن هذا ممكن بالنسبة للبنوك التقليدية، أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فإن ودائع لأجل والودائع الادخارية لا تعتبر قرضا، وإنما تعتبر ودائع استثمارية، تخضع للربح والخسارة، فلا يمكن تطبيق هذه النسبة لأن البنك الإسلامي ضامنا لها.
- يقوم البنك المركزي بعمليات التفتيش على كل البنوك بما فيها البنوك الإسلامية، وذلك بإجرائه لزيارات ميدانية للتأكد من صحة المعلومات المقدمة من طرفها، وذلك عن طريق الفحص المفاجئ للقيود والسجلات المحفوظة لديه، وإجراء المطابقة بينها وبين البيانات المقدمة.¹

الفرع الرابع: الرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية

أولاً: تعريف ووظائف هيئة الرقابة الشرعية

تحتل الرقابة الشرعية وزن كبير في سير المؤسسة البنكية الإسلامية، وتقوم على وجود هيئة مستقلة مكونة من مجموعة من علماء الشريعة وفقهاء الدين وخبراء متخصصين في العمل البنكي، تتمثل مهمتهم كهيئة في مراجعة النشاطات البنكية التي تقوم بها البنوك الإسلامية، والتدخل بإبداء الرأي والمشورة في جميع معاملاتها المالية للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال:

- متابعة العمليات المصرفية وبيان المخالفات إن وجدت واقتراح الحلول المناسبة لتصويبها
- مراجعة العقود التي يبرمها البنك الإسلامي مع عملاءه، وبالتالي صياغة العقود المناسبة التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.
- المساعدة في وضع برامج تدريب العاملين في البنوك الإسلامية بما يؤدي الى استيعاب أحكام الصياغة التمويلية والاستثمارية الإسلامية والخدمات البنكية وفهم الجوانب الشرعية والفقهية لها.
- كما أنها تقدم في نهاية كل سنة مالية تقدم تقريراً يفصح عن التزام البنك في معاملاته بالقواعد الشرعية خلال السنة، وبالتالي تعمل الرقابة الشرعية على تأكيد قيام البنك بالتطبيق العلمي لمبادئ الاقتصاد الإسلامي²

¹ - د. فارس مسدور، مرجع سبق ذكره، ص 7

² - محمد عريقات حريي وعقل سعيد جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 291

ثانياً: ضوابط هيئة الرقابة الشرعية

تمارس الرقابة الشرعية نشاطها وفق مجموعة من الضوابط أهمها:

- يتم ترشيح أعضائها من قبل الجمعية العمومية للمؤسسة المالية العمومية.
- يجب أن يكون موقع الهيئة في رأس الهيكل التنظيمي للمؤسسة المالية.
- لا يجوز أن يكون عضو الهيئة الشرعية موظف في المؤسسة المالية العمومية لضمان مواجهة الضغوط والمؤثرات التي قد تؤثر سلباً في مصداقية وحيادية ما يصدر عنه.
- تمنح هيئة الرقابة الشرعية السلطة والحقوق والصلاحيات الكافية التي تمكنها من إبداء الرأي وتساعدتها في إصدار الفتوة بشكل صحيح، وذلك من خلال تزويدها بجميع البيانات والمعلومات اللازمة التي من شأنها تسهيل وظيفتها.¹

ثالثاً: أدوات هيئة الرقابة الشرعية

وحتى تؤدي هيئة الرقابة الشرعية دورها المنوط بها والواجبات والمهام الملقاة على عاتقها، لابد لها أن تتبع الأسلوب الإداري العلمي في تنفيذ أعمالها، والذي يتضمن:

- التخطيط لتحقيق أهداف الرقابة الشرعية من خلال رسم السياسات والإجراءات ووضع برامج العمل والجداول الزمنية.
- التنظيم بتحديد الواجبات والاختصاصات والأفراد الذين يؤدون الأعمال والوقت المحدد لإنجاز هذه الأعمال وتصميم هيكل العمل وتحديد المسؤوليات والعلاقات بين العاملين.
- متابعة خطط العمل وتقييمها فيما يتعلق بتحقيقها لأهدافها المرسومة.
- مشورة موظفي البنك في كيفية أداء الأعمال البنكية وسبل تطويرها بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

- التدرج في تطبيق السياسات والإجراءات الرقابية بهدف ضمان قبولها من قبل العاملين على تنفيذها.

تنشأ هيئة الرقابة الشرعية بنشأة البنك الإسلامي فهي تمثل هويته التي تميزه عن البنوك التقليدية، وكما سبق الذكر يتلخص هدفها ونشاطها في السهر الدائم على مشروعية العمل البنكية في البنك الإسلامي بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.²

¹ - محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 150

² - محمد عريقات حربي وعقل سعيد جمعة، مرجع سابق، ص: 292

المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامية

فرع 01: صيغ التمويل الإسلامية القائمة على الملكية

تستخدم البنوك الإسلامية أساليب تمويلية عديدة من بينها أساليب التمويل القائمة على الملكية المتمثلة في المشاركة والمضاربة والمزارعة والمساقاة والمغارسة حيث تعطي للمتعاملين هذه الأساليب القدرة على التصرف فيأخذ فيها صفة المالك وسوف نتعرض لكل أسلوب على حدى فيما يلي:

أولاً: التمويل بالمشاركة

1- مفهوم المشاركة:

تعرف المشاركة بأنها: الاشتراك بين جهة تمويل وشخص أو أكثر في استثمار مال معين أو أموال معينة، حيث تقدم الجهة الممولة جزء من التمويل اللازم لتنفيذ مشروع معين، بينما يقوم العميل بتغطية الجزء المتبقي من التمويل، وفي حالة تحقق أرباح يتم تقاسمها بصورة تتناسب مع مساهمة كل طرف في رأس المال.¹

وقد عرفت اصطلاحاً بأنها: استقرار ملك شيء له قيمة مالية بين مالكين فأكثر لكل واحد أن يتصرف فيه تصرف المالك. وعرفها آخرون بأنها: تعاقد بين اثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأموال أو الأعمال أو الوجاهة، ليكون الغنم بالغرم بينهم حسب الاتفاق. أو هي عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح.²

ويعتبر التمويل بالمشاركة من أفضل الأساليب التمويلية التي طرحتها المصارف الإسلامية، حيث يتطلب مشاركة العميل نسبة في رأس المال إلى جانب عمله وخبرته، ويقوم المصرف بتمويل النسبة الباقية على أساس المشاركة في النتائج المحتمل حدوثها ربها كانت أو خسارة.

2- مشروعيتها:

المشاركة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع

أما في الكتاب فقوله تعالى: {وان كثيرا من الخطاء ليبيغي بعضهم على بعض إلا الدين امنوا وعملوا الصالحات} وأيضا قوله تعالى: {فهم شركاء في الثلث}.

وفي السنة النبوية قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث القدسي: {أن الله يقول أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما}.

¹ - عبد المجيد سعد علي عكروت، دور البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص: 71

² - د. محمود حسين الوادي و د. حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 165.

أما الإجماع: فقد أجمع علماء المسلمين على جواز أنواع من الشركات والخلاف بينهم في بعض أنواعها وبعض أحكامها.

3- شروطها:

من أهم شروط المشاركة ما يلي:

- أن يكون رأس المال من النقود، وأجاز بعض الفقهاء أن يكون من العروض.
- أن يكون رأس المال معلوماً وموجوداً بالاتفاق.
- أن يتم توزيع الأرباح بالنسب المتفق عليها.
- توزيع الخسائر بنسبة مساهمة كل طرف في رأس المال، ولا يجوز الاتفاق على غير ذلك.
- أن يكون الربح موزعاً بين الشركاء بحصة شائعة منه في الجملة لا مبالغاً مقطوعاً.
- ليس للشريك التبرع بمال الشركة أو الإقراض أو الهبة أو الإعارة.
- يجوز للشريك إضاع المال (أي إعطائه إلى آخر لبيعه أو يشتري به على أن يرد الثمن والربح دون مقابل) ويجوز المضاربة به، والعمل به بما يجرى به العرف بين التجار وبما لا يخالف الشرع.¹

4- أنواع التمويل بالمشاركة:

تتعدد أساليب المشاركة وتختلف باختلاف طبيعة التمويل وآجاله واستمرار مشاركة المصرف من عدمه، حيث تقتصر على ذكر الأنواع التالية:

المشاركة في رأس المال:

وتسمى أيضاً بالمشاركة الدائمة أو الثابتة، حيث يقوم المصرف الإسلامي بشراء أسهم شركات أخرى، أو يساهم في رأس مال مشروعات إنتاجية أو صناعية أو زراعية، على أن تتولى إدارة المصرف تحديد نسبة المساهمة في مختلف المشاريع التي يجب أن تكون في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، وفي نهاية كل سنة مالية يتم تحديد كل من الأرباح أو الخسائر ونصيب كل شريك منها، وإذا كان أحد الشركاء قائماً على إدارة أعمال هذه الشركة فيتم تخصيص نسبة من صافي الربح يتفق عليها.

¹ - د. محمود حسين الوادي، د. حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 166، 167.

المشاركة المنتهية بالتمليك:

وتسمى بالمشاركة المتناقصة، وأطلق عليها هذا الاسم لعدم توفر عنصر الاستمرارية فيها، بحيث يقوم المصرف على أساس وعد منه بالتنازل عن ملكيته في المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات، خلال مدة معينة، ووفق عقد مستقل، للطرف الآخر الذي يصبح المالك الوحيد في نهاية الشركة.

المشاركة على أساس صفقة معينة:

يعتبر هذا التمويل تمويلًا قصير الأجل، حيث يقوم المصرف الإسلامي بتمويل جزء من عملية تجارية أو عدة صفقات مستقلة عن بعضها ضمن المشروع نفسه، يحصل من خلالها على النسبة المتفق عليها من الربح، وينتهي هذا النوع من المشاركة بانتهاء الصفقة.¹

5- مزايا التمويل بالمشاركة:

إن قيام البنوك الإسلامية بتوظيف الأموال وفق آلية المشاركة، يبرز لنا الدور التمويلي الفعال الذي تلعبه هذه الأخيرة، بحيث تستطيع أن تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق المشاريع الاستثمارية المختلفة. فمن الناحية الأفراد نلاحظ أن هذه الآلية لها القدرة على تحفيزهم للدفع بأموالهم لتنمو وتزيد، خاصة إذا تغلق الأمر بالمشاريع الكبرى التي يعجز هؤلاء الأفراد القيام بتمويلها لوحدهم، إلا إذا دخلوا في مشاركات مع بعضهم البعض أو مع هيئة مالية لها القدرة التمويلية كالبنوك الإسلامية، ومن ثم يستطيع الأفراد بهذه القدرات المحدودة وعن طريق المشاركات القيام بمشروعات استثمارية هامة، تعود عليهم بالفائدة من حيث زيادة دخولهم وبالتالي مستواهم المعيشي والاجتماعي. أما من ناحية البنوك الإسلامية، فإن وجود طاقة قادرة على مشاركتها في الأموال الموجودة لديها من شأنه أن يزيد من عائداتها المالية، ويشجعها على توسيع نطاق تعاملها وتمويل مشروعات استثمارية أخرى، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة رأس المال وتشجيع الاستثمار.

¹ - آمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص 47

ثانياً: المضاربة

1- مفهوم المضاربة (المقارضة):

وهي اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما ماله للأخر ليعمل فيه، على أن يقسم الربح بينهما على ما يتفقان عليه، ويسمى الأول رب المال والثاني المضارب أو العامل¹

ويقصد بالمضاربة علاقة مشاركة تقوم بين طرفين أحدهما صاحب المال والأخر صاحب الخبرة، بحيث يقدم الأول مالا يوظفه أو يتاجر به الثاني في مجال خبرته على أن يتم اقتسام ما ينتج عن ذلك من ربح بينهما بالنسبة التي يتفقون عليها ابتداء فيما بينهما وقد ضارب رسول الله صلى الله عليه وسلم بمال السيدة خديجة رضي الله عنها.

وتعد صيغة التمويل بالمضاربة من أهم صيغ التمويل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية حيث أنها تؤلف بين عنصري الإنتاج والنشاط، وهما المال والعمل ففي حين يوجد الكثيرون ممن يملكون المال ولا يقدرّون على توظيفه وتشغيله لعدم توافر الخبرة أو الجهد أو الوقت لديهم، يوجد آخرون يملكون الخبرة ويستطيعون تقديم الجهد ولكنهم يفتقدون المال اللازم للنشاط فتأتي صيغة المضاربة لتمزج بين الأمرين وتعمل على الاستفادة بالعنصرين، حتى تتحقق الفائدة لكلا الطرفين ويؤدي المال وظيفته في تنمية النشاط الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للمجتمع.²

2- مشروعيتها:

المضاربة مشروعة في الكتاب والسنة:

أما في الكتاب في قوله تعالى: ﴿وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله﴾³ والدليل على مشروعيتها قول النبي صلى الله عليه وسلم: "ثلاث فيهن بركة البيع إلى أجل والمقارضة، وخط البر بالشعير". رواه ابن ماجه

3- شروطها:

- بما أن المضاربة من عقود المعاملات فهي تستوجب مجموعة من الشروط، وضعها الفقهاء لصحة العقد، ومن أهمها مايلي:
- أن يكون رأس المال من النقود، ويكون معلوماً من حيث القدر والجنس والصفة، لكل من رب المال والمضارب، وألا يكون رأس المال ديناً في ذمة المضارب.
- أن يكون رأس مال المضاربة إلى المضارب كي يتسنى له استثمار المال، والتصرف فيه وفق ما اتفق عليه في العقد.

¹ - زهير بن دعاس، عويس ي أمين، صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي العدد الرابع، جامعة المسيلة، ص: 245.

² - د. محمود الأنصاري، إسماعيل حسن، سمير مصطفى متولى، البنوك الإسلامية، الكتاب الثامن، أكتوبر 1988، ص: 64-65.

³ - سورة المزمل، الآية 20

- أن تكون نسبة الربح محدودة ومعلومة لكل من رب المال والمضارب.
- الخسارة في المضاربة التمويلية يتحملها رب المال وحده، ولا يتحمل المضارب منها شيئاً، طالما لا توجد إثباتات لحالات التعدي والتقصير ومخالفة نصوص العقد ضد المضارب، فهو بذلك يخسر جهده وعمله.
 - أن يستقل المضارب استقلالاً تاماً بالعمل والإدارة بما يناسب طبيعة النشاط ويوافق مصلحة المضاربة.
 - لا تقتصر المضاربة على نشاط واحد وإنما يجوز في كل الأعمال والأنشطة التي تهدف إلى تنمية المال وتحقيق الربح، وفق ما تقتضيه قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.¹

4- أنواعها:

تتعدد أنواع التمويل بالمضاربة، ويمكن النظر إليها من عدة وجوه على النحو التالي:

❖ من حيث الشروط:

أ- المضاربة المقيدة:

تشير المضاربة المقيدة إلى عملية التمويل التي يقيد فيها صاحب المال المضارب بنوع معين من العمل، أو أن يلزمه بممارسة النشاط في مكان معين، أو زمن محدد، ويربطه بالتعامل في منتجات بذاتها، كأن يشترط عليه ألا يشتري إلا الأدوات الكهربائية، أو ينهاء عن شراء المنتجات الغذائية.²

ب- المضاربة المطلقة:

هي التي لا تنقيد بشروط يضعها البنك (رب العمل) سواء فيما يخص نوع العمل أو الزمان أو المكان فهي بدون قيود إلا النوعية منها.³

❖ من حيث أطراف التعامل:

أ- المضاربة الثنائية :

وتعرف كذلك بالمضاربة الخاصة، وهي عقد بين طرفين فقط، بين صاحب رأس المال وصاحب العمل، ويجوز أن يكون صاحب رأس المال شخصاً طبيعياً أو معنوياً كبنك أو مؤسسة أو شركة.

ب- المضاربة المشتركة أو المتعددة:

وهي عقد بين مجموعة من أصحاب الأموال من جهة ومجموعة من أصحاب العمل من جهة ثانية، ولعل أبرز مثال في هذا المجال، المصارف الإسلامية التي تتلقى المال من المودعين بوصفها مضارباً وتقدمه إلى أرباب العمل المتعددين ليضاربوا به بوصفهم أرباب العمل.

¹ - ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر-بائشة- 2008، ص: 38-39.

² - د. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحث رقم 66، كلية التجارة - جامعة المنصورة، ص: 165.

³ - شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

❖ من حيث دوران رأس المال:

- أ- مضاربة مؤقتة : وهي محددة بدورة واحدة لرأس المال، أي محددة بصفقة محددة، وتنتهي فورة انتهاء الصفقة.
- ب- مضاربة مستمرة : وهي غير محددة بصفقة واحدة، وإنما بالعديد منها، الأمر الذي يؤدي الى دوران رأس المال عدة مرات.¹

ثالثا: المزارعة

1- مفهومها:

يمكن اعتبار المزارعة شكل من أشكال المضاربة المطبقة على النشاط الفلاحي، حيث تعرض الأرض للمزارع الذي يعمل عليها على أن يتم تقسيم المحصول أو الزرع بينهما، فهذه الصيغة تهدف إلى تحقيق مصلحة الطرفين خاصة إذا كان صاحب الأرض لا يستطيع أن يعمل عليها، وصاحب العمل لا يملك الأرض يعمل عليها.²

2- مشروعيتها:

جوازها قول الرسول صلى الله عليه وسلم : "من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه ، فإن أبى فليمسك أرضه". (رواه مسلم).

3- شروطها:

- يشترط في المزارعة بالإضافة إلى أهلية المتعاقدين والإيجاب والقبول ما يلي:
- تحديد الأرض محل الزراعة وتسليمها لمن عليه واجب العمل.
 - أن يكون البذر من صاحب الأرض حتى يكون رأس المال كله من أحدهما قياسا على المضاربة.
 - الاتفاق على الشيء المزروع مالم يفوض الزارع تقويضا شاملا، وهذا قياس على المضاربة المقيدة أو المطلقة.
 - الاتفاق على كيفية توزيع العائد وأن يكون نصيب كل منها جزء شائعا من الغلة كالنصف أو الثمن أو الربع.
 - الاتفاق على أجل انتهاء العقد أي مدة المزارعة.³

¹ - منيرة بباس، الصناعة المصرفية التقليدية والصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات الوساطة المالية والتحرر المالي دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2016، ص 76.

² - د. شلال الزهير، د. جاري فاتح، د. بن طالبي فريد، صيغ التمويل الإسلامي في القطاع الفلاحي، مداخلة في الملتقى الوطني: تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر، جامعة البليدة، 2017، ص 6.

³ - د. جمال سامي، أ. عبد الرزاق معازنية، صيغ وأساليب التمويل الإسلامية وسبل تطبيقها في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، العدد التاسع، جوان 2018، ص: 891.

رابعاً: المساقاة

1- مفهومها:

يقصد بها دفع الشجر وما في حكمها لمن يقوم بسقيه وبتعهده حتى يبلغ نضجه، نظير جزء معلوم من ثمره، ومن ثم تكون المساقاة شركة زراعية تقوم بين طرفين، يقدم أحدهما الشجر وهو رب المال، ويقدم الطرف الثاني العمل، وهو القائم بعملية السقي والرعاية وما في حكم ذلك، ويوزع صافي الناتج مشاركة بينهما بنسبة يتفق عليها الشريكان كالنصف أو الثلث أو نحو ذلك.

وعرف الفقهاء المساقاة هي: معاهدة على دفع الأشجار الى من يعمل فيها على أن الثمرة بينهما. وتعرف أيضاً على أنها: عقد على القيام بمئونة أي خدمة شجر أو نبات بجزء من غلته. وهي أن يدفع الرجل شجره إلى آخر ليقوم بسقيه وعمل سائر ما يحتاج إليه بجزء معلوم له من ثمره.

2- مشروعيتها:

لقد أجاز الفقهاء شركة المساقاة نظراً للحاجة إليها، ومن الأدلة التي استند عليها الفقهاء ما رواه مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع".

3- شروطها:

لصحة عقد المساقاة يشترط ما يلي:

- أن يكون النخل أو الشجر معلوماً عند إبرام العقد فلا تجري المساقاة في مجهول.
- أن يكون الجزء المعطى للعامل معلوماً وأن يكون مشاعاً في جميع النخل أو الشجر، وإذا حصر في نخل أو شجر خاص قد لا يثمر وفي ذلك غرر يحرمه الإسلام.
- على العامل أن يقوم بكل ما يلزم لإصلاح النخل أو الشجر مما جرى عليه العرف أن يقوم به العامل في المساقاة.¹

¹ - د. لطف محمد السرحي، دور البنوك الإسلامية اليمنية في التمويل الزراعي، دراسة لواقع وتحديات التمويل الزراعي في اليمن وأفاق تطويره، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 14، المجلد 15، 2018، ص 350.

خامساً: المغارسة

1- مفهومها:

هي عقد على تعمير الأرض بالشجر بقدر معلوم، وهي ان يدفع الرجل أرضه لمن يغرس فيها شجراً بعوض معلوم لمدة معلومة على أن يكون الثمار بينهما.¹

ويمكن تعريف المغارسة بأنها: عقد يسلم بمقتضاه صاحب الأرض أرضه لمن يغرسها بأشجار معلومة ثابتة الأصل مثمرة، والعناية بالغراس لمدة معينة على أن تكون الأرض والأشجار أو الأشجار وحدها بينهما بنسبة معينة بعد انتهاء العقد.²

2- مشروعيتها:

لقد أجاز المذهب المالكي المغارسة بشرط أف يكون للمغارس نصيب من الأرض والشجر والثمر، وأن يتم تحديد المدة التي ينجز المغارس عمله خلالها.

3- شروطها:

لصحة عقد المغارسة يشترط الآتي:

- الاتفاق على مدة زمنية معينة: وهي غالباً ما تكون الفترة التي يعمل فيها المغارس حتى تطعم الأشجار.
- بلوغ الأشجار إلى علو معين: كأن يتفقا على أن المغارس لا يستحق شيئاً إلا إذا بلغ علو الأشجار مترين أو غير ذلك مما لا يطعم الشجر عادة إلا إذا بلغها.
- لا يصبح المغارس شريكاً بالجزء المعين إلا إذا نجح غرسه وأطعمت الأشجار التي غرسها وأثمرت ثمارها.

4- كيفية استخدامها في البنوك الإسلامية:

يمكن استخدام صيغة المغارسة بالمشاركة من طرف المصارف الإسلامية لتمويل القطاع الفلاحي، عن طريق تملكها للأراضي الزراعية وعرضها لعقد مغارسة مع مؤسسات متخصصة ذات خبرات عالية في مجال الأشجار المثمرة والتي تتلاءم كطبيعة الأرض على أن تكون للمؤسسة الغارسة نصيب من الثمار كالأشجار كالأرض والجزء الأكبر يعود للمصارف الإسلامية، ويمكن إدراج هذه الصيغة في ضمن أولويات الدولة من خلال إستراتيجية شاملة لاستصلاح الأراضي.³

¹ - د. نغم حسين نعمة، د. رعد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 12، العدد 2، سنة 2010، ص 142

² - محمد رافع يونس، المغارسة في أرض الوقف: دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي، مجلة الرافيدين للحقوق، المجلد 15، العدد 52، ص: 84

³ - د. شلال الزهير و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص: 10

الفرع 02: صيغ التمويل الإسلامية القائمة على المديونية

إلى جانب الأساليب القائمة على الملكية هناك أساليب التمويل القائمة على المديونية تتمثل في المراجعة، السلم الاستصناع، والإيجار وسوف نتعرض لكل أسلوب على حدى فيما يلي:

أولاً: المراجعة

1- مفهومها:

يقوم بيع المراجعة أساساً على كشف البائع الثمن الذي قامت عليه السلعة به، وهي من العقود الشرعية التي تعامل بها الناس منذ القدم الى يومنا هذا¹

هي بيع السلعة بمثل ثمنها الأول الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربحاً معلوماً، متفق عليه بمبلغ مقطوع أو نسبة من الثمن الأول.²

2- أنواعها:

أ- بيع المراجعة البسيطة:

التعريف اللغوي: المراجعة مشتقة لغة من الربح، تقول أربحته على سلعته أي أعطيته ربحاً.

اصطلاحاً: عرفها المالكية بقولهم: "أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحاً ما للدينار أو الدرهم"، بينما عرفها الأحناف بقولهم: "بيع ما ملكه بما قام عليه وبفضل".

ب- بيع المراجعة المركبة: وهي المراجعة للأمر بالشراء، وقد استحدثها فقهاء العصر وأخرجوا أحكامها بناء على مقتضيات الشريعة، وقد نشأت لتلبية غرضين رئيسيين:

- طلب الخبرة: بأن يكون الزبون أقل خبرة بالسعر والنوعية فينشد خبرة البنك.

- الحاجة الى التمويل: حيث يرغب الزبون بشراء سلعة على أقساط أو لأجل بواسطة البنك.

تعريفها:

أن يتقدم من يريد شراء سلعة موصوفة لمصرف أو جهة ما، يطلب أن يقوم المصرف أو غيره بشراء السلعة المطلوبة، واعدةا بشرائها منه بنسبة يتفق عليها مع الاتفاق بتقسيط الثمن.³

¹ - أ.حملاط بن عاشور، فرص وتحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة آلة مؤتمر الدولي: التكامل المؤسسي لصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، جامعة حسيبة بن بوعلي -شلف- الجزائر، 2019، ص337

² - د.أ. سعد عبد محمد، مي حمودي عبد الله، عقد بيع المراجعة في المصارف الإسلامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الحادي والثلاثون، 2012، ص4

³ - أ.حملاط بن عاشور، مرجع سبق ذكره، ص337

3- مشروعيتها:

بيع المربحة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع، ففي القرآن الكريم ثبتت مشروعيتها بدليل جواز البيع في قوله تعالى: ﴿واحل الله البيع وحرم الربا﴾¹.

والمربحة بيع، وقوله تعالى: ﴿ليس عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم﴾²

أما في السنة فقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم"، وهذا يفيد جواز بيع السلعة بأكثر من رأس المال، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أفضل الكسب فقال "كل بيع مبرور وعمل الرجل بيده". ولأن المسلمين تعاملوا بها في سائر العصور من غير نكير فقد أجمعت على جوازها بلا خلاف عند جمهور³

4- شروطها:

تتمثل شروط بيع المربحة فيما يلي:

- أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري الثاني في مجلس العقد حتى يقبل البيع أو يتركه، فإذا اختلفا وهو لا يعلم يبطل العقد، لتقرر الفساد بجهالة الثمن.
- أن يكون الربح معلوما.
- أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال، لأن المربحة بيع بمثل الثمن الأول وزيادة، فيقتضي ذلك أن يكون الثمن الأول مما له مثل (نفس الجنس).
- أن يكون العقد الأول صحيحا، فإذا كان فاسدا لم يجز بيع المربحة، لأن البيع الفاسد يفيد الملك إن أفاد بقيمة المبيع أو بمثله⁴.

5- كيفية استخدامها في البنوك الإسلامية:

يحدد العميل مواصفات وسعر السلعة التي يريد شراؤها على أن يقوم البنك بشرائها وإعادة بيعها للعميل، بإضافة العمولة أو هامش الربح الى سعر السلعة. ويجوز مطالبة البنك العميل دفع عربون أو مقدم فوري أو ضمان بالدفع، ولا يجوز للبنك أن يغالي في هامش الربح مستغلا حاجة العميل للتمويل أو عدم توافر السلعة في السوق.

¹ - سورة البقرة ، آية 275

² - سورة البقرة ، آية 198

³ - د.أ. سعد عبد محمد، مي حمودي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص5.

⁴ - خاطر سعية، التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008، مذكرة ماجستير في اقتصاد الدولي، المدرسة الدكتور آية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، 2015، ص 113

المرابحة المشروعة ينبغي أن يتحمل فيها البنك مخاطر الصفقة إلى أن تنتقل البضاعة إلى العميل، لذلك تزداد مخاطر عملية المrabحة كلما امتدت فترة تملك البضاعة قبل تسليمها للعميل.¹

ثانياً: السلم

1- مفهومه:

وهو أن يشتري البنك من العميل بئمن حال سلعة موصوفة وصفا كافيا مؤجلة التسليم إلى موعد محدد، وللبنك أن يتصرف بالسلعة محل عقد السلم بصورة مختلفة بعد تسليمها فهو أن يبيعها بنفسه بئمن حال أو مؤجل وإما يوكل العميل بيعها نيابة عنه بأجر أو بدون أجر.²

2- مشروعيته: جائز بالكتاب والسنة والإجماع

قال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه﴾³، وأما من السنة فما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من أسلف منكم فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم إلى أجل معلوم". وعن أبي سعد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أسلف في شيء فلا يصرف إلى غير"⁴، أما الإجماع فقال ابن المنذر: "أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن السلم جائز".⁵

3- شروطه:

- شروط تسليم أو قبض رأس المال أو الثمن في مجلس العقد
- شرط التأجيل: تأجيل التسليم
- أن يكون المسلم فيه معلوم القدر
- معرفة أو بيان صفات المسلم فيه
- أن يكون المسلم فيه معلوم القدر
- أن يكون المسلم فيه مقدورا على تسليمه
- ألا يجمع بين البديلين إحدى علل الربا
- أن يكون العقد باتا ليس فيه خيار -خاصة خيار الشرط.⁶

1- أحسن الحاج، أدوات المصرف الإسلامي، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثامن والأربعون، ديسمبر 2005، ص 7.

2- عبد الستار أبو غدة، المصرفية الإسلامية خصائصها وآلياتها وتطورها، المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية، سوريا، 2006، ص 20

3- سورة البقرة، الآية 28

4- رواه أبو داود وابن ماجه

5- أحمد بن حسن أحمد الحسني، مرجع سابق، ص 160

6- بهاء الدين مشتهى بسام: "دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996-2008، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر لعلوم الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، فلسطين، غزة، 2011، ص 48

ثالثاً: الاستصناع

1- مفهومه:

وهو بيع يتم فيه تبادل السلعة قبل تواجدها، ويعرف الاستصناع بأنه عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة وهو من عقود البيوع. ويعنى أن يطلب من الصانع تصنيع سلعة معينة وإذا قام بصنع السلعة المطلوبة وتسليمها تتم حالة بيع الاستصناع.¹

2- مشروعيته:

يستدل على مشروعية الاستصناع بما رواه البخاري عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اسنصع منبرا، وصنعه له نجار اسمه ميمون" وهذا ما يدل على مشروعية الاستصناع. (رواه البخاري)

3- شروطه:

- بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وصفته.
- بيان الثمن ووقت سداذه وما إذا كان معجلاً أو مقسطاً.
- أن يكون مما يجري فيه التعامل بين الناس مما يصنع صنعا وينضبط بالوصف الكافي النافي للجهالة.
- لا يجري الاستصناع في السلع التي لا يدخلها الصنعة مثل القمح والثمار والخضروات والفاكهة الطازجة.
- عقد الاستصناع لازم للطرفين (المستصنع والصانع) وليس للمستصنع خيار رؤية لطالما جاء المبيع مطابقاً لوصفه وشروطه.
- بمجرد توقيع العقد يثبت الملك للمستصنع في السلعة المصنوعة في الذمة ويثبت الملك للصانع في الثمن.
- تحديد وقت لتسليم المبيع.²

¹ - Elasrag, Hussein. Activating the role of Islamic finance in the development of small and medium enterprises. Munich Personal RePEc Archive. October 2011. P.11

² - د.سمير رضوان الشيخ، صيغ التمويل الإسلامية، ص11

رابعاً: الإجارة

1- مفهومها:

الإجارة تمثل بيعاً لمنافع الأشياء مع بقاء أصولها في ملكية البائع، فالإجارة تختص بتمليك المنافع مقابل أجره وبعبارة أخرى تتمثل في شراء العقارات والآلات والمعدات لحساب المصرف وتأجيرها للعملاء وفق أجر ومدة يتفق عليها.¹

2- مشروعيتها: هذه الصيغة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع

أما في الكتاب فقوله تعالى: ﴿قَالَتِ إِحْدَاهُمَا يَا أَبْتَ اسْتَأْجِرْهُ إِنْ خَيْرٌ مِنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيَّ الْأَمِينُ﴾².
أما في السنة، فقول النبي صلى الله عليه وسلم: "أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه." ، وقد روي أبو سعد الخديري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " من استأجر أجيراً فليعلمه أجره" رواه البيهقي عن أبي هريرة.

أما في الإجماع فقد أجمعت الأمة على جواز الإجارة منذ عصر الصحابة وإلى الآن لأن الناس يحتاجون إلى المنافع كحاجتهم إلى الأعيان.

3- أنواعها:

أ- **التأجير التشغيلي:** هي تأجير موجودات وأصول مختلفة وفقاً لاحتياجات المستفيدين وتتمتع بقابلية التسويق ثم قيام المصرف بإجارة هذه الأعيان لأية جهة ترغب الاستفادة من منافعها خلال مدة محددة يتفق عليها بعدها تعود الأعيان إلى حيازة المصرف لبحث من جديد من مستفيد آخر يرغب في استئجارها.³

ب- **التأجير التمويلي (الإجارة المنتهية بالتمليك):** تعتمد هذه الصيغة على تمليك منفعة أصل معين للمستأجر في نهاية هذه المدة بسعر السوق أو بسعر يحدده أو حتى بدون مقابل، حيث أن البنك يستوفي ثمن الأصل من خلال أقساط الإيجار خلال فترة الإيجار، لذلك فإن بدل الإيجار في هذا النوع يكون أعلى منه في التأجير التشغيلي وعادة ما تكون هنا مدة التأجير طويلة نسبياً.⁴

¹ - محمد جمال شبانة، آلية توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية الفلسطينية: دراسة حالة البنك الوطني الإسلامي، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، يناير 2016، ص 43.

² - القصص، الآية 26

³ - بهاء الدين مشتهى بسام: "دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996-2008، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر لعلوم الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، فلسطين، غزة، 2011، ص 45

⁴ - محمد جمال شبانة، مرجع سبق ذكره، ص 43-44

المبحث الثالث: مدخل الى التنمية

المطلب الأول: مفهوم التنمية

الفرع الأول: مفهوم التنمية في الاقتصاد.

يعتبر مائيل و بالدوين (meir & baldwin) التنمية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي و بالتالي يعرفانها على أنها: "عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة وإذا كان معدل التنمية أكثر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع"¹

أما الدكتور محمد زكي شافعي فيتصور التنمية الاقتصادية في أنها: "عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها، إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية"²

والبعض الآخر يعرفها كما يلي: "التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"³

أما الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد عرفت في دورتها الحادية و الأربعين في ديسمبر 1986 على أنها: "عملية اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و سياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم و الأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة و الحرة و الهادفة في التنمية و التوسيع العادل للفوائد الناجمة عنها."⁴

الفرع الثاني : التنمية في الفكر الإسلامي:

أما التنمية في الفكر الإسلامي فقد استعملت لفظ العمارة أو التعمير في المجال الاقتصادي، حيث يقول الخالق عز وجل (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها)⁵

ويعلق الإمام القرطبي في كتابه جامع الأحكام عن تفسير هذه الآية بقوله: "أنها تقصد طلب العمارة* لاستعمالها السنين والتاء في استعمركم للطلب ، والطلب المطلق من الله يكون على سبيل الوجوب "

¹ - سلام عبد الرزاق، إسهامات المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية ، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية ، العدد 3 ، 2012 ، ص104

² - حربي موسى عريقات ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، دار الكرمل ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 1993 ، ص51

³ - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية- مفهومها، نظرياتها، سياساتها-، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1996 ، ص 52

⁴ - سلام عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص104.

⁵ - القرآن الكريم، سورة هود، الآية 6

والأمر الثاني الذي يؤكد معنى العمارة ما جاء في سيرة السلف الصالح ومنها قول عمر بن الخطاب نائبه على مصر : (ليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استخراج الخراج . لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة . ومن طلب الخراج بدون عمارة أخرج البلاد) .

وهذا أكبر دليل على أن مفهوم هذا المصطلح يعني التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الرخاء للفرد من الجانبين المادي و الروحي كما أن مصطلح العمارة لم ينفرد بالتعبير عن التنمية في الإسلام، ولكن هناك مصطلح آخر احتوى مضمون للتنمية الاقتصادية وهو التمكين.

حيث يقول المولى عز وجل: { و لقد مكناكم في الأرض و جعلنا لكم فيها معاش }¹

ويفسر التمكين لغويا على أن له جانبين : الأول ويشمل (اتخاذ القرار - المكان - الوطن) و الجانب الثاني يتمثل في (السيطرة و القدرة على التحكم) .

أما الجانب التفسيري للآية فهو يعني أن الله سبحانه وتعالى قد مكن الإنسان من السيطرة على الطبيعة وهو إذ مكننا في الأرض طلب منا تعميرها وتنميتها وهو ما يحقق التنمية الاقتصادية.

وبالتالي تعرف التنمية الاقتصادية في ظل الفكر الإسلامي بأنها : «تلك العملية التي يتم بموجبها استخدام كل الموجودات أو المخلوقات في هذا الكون من ثروات طبيعية ووسائل علمية حديثة وطاقات بشرية من أجل تنمية جوانب الإنسان الروحية والخلقية والمادية بصورة متوازنة من غير إفراط أو تفريط في جانب من هذه الجوانب على حساب جانب آخر حتى نستطيع توزيع الناتج بما يحقق حد الكفاية المتناسب مع حجم هذا الناتج لجميع أفراد المجتمع وتقليل نسب التعاون العادي بين فئات المجتمع»².

¹ - سورة الأعراف، الآية 09

² - جميل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 16-17

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية وخصائصها.

الفرع الأول: أهداف التنمية الاقتصادية.

في الاقتصاد :

تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيق العديد من الأهداف، وهي كما يأتي:

- زيادة الدخل القومي:

هذا هو الهدف الرئيسي والأول من الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية، حيث تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد، وتعزز التركيبة الهيكلية للتجارة والصناعة، مما يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحلي.

- استثمار الموارد الطبيعية:

يسعى هذا الهدف إلى تعزيز وجود الاستثمارات المحلية والدولية للموارد الطبيعية الموجودة على أراضي الدول، عن طريق دعم البنية التحتية العامة، وتوفير الوسائل المناسبة التي تقدم الدعم للإنتاج، والخدمات العامة.

- دعم رؤوس الأموال:

يهتم هذا الهدف بتوفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامة، التي تعاني ضعفا وعجزا، بسبب قلة الادخار المرتبط بالاحتياجات المالية في البنك المركزي، والبنوك التجارية المشتملة على المال بصفته العادية، أو الأوراق المالية المتنوعة، مثل: السندات.

- الاهتمام بالتبادل التجاري:

هذا الهدف خاص بتنمية التجارة، ويهتم بمتابعة الصادرات، والواردات التجارية المعتمدة على تعزيز التجارة بين الدول النامية، والدول الأخرى؛ وخصوصا تلك التي تشتري الصادرات بأسعار مقبولة، تساعد على توفير الدعم للحاجات الأساسية للسكان.

- معالجة الفساد الإداري:

وذلك بالاهتمام بوضع قوانين وتشريعات، تحدّ من انتشار الفساد الإداري الذي يؤثر على استقرار القطاع الاقتصاديّ ويستغلّ موارده، وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحلي وتعزيز نموه وازدهاره في المجالات كافة.

- إدارة الديون الخارجية:

يرتبط هذا الهدف بضرورة متابعة المبالغ المالية المدينة على حكومات الدول النامية، والحرص على إيجاد الوسائل والطرق المناسبة لسداد هذه الديون، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة النفقات الخاصة بالإنتاج.¹

في الإسلام:

تعتبر التنمية الاقتصادية في الإسلام ذات طابع خاص للجمع بين التنمية الاقتصادية وبين جوانبها الأخرى مما يؤدي إلى توفير سائر الاحتياجات التي تضمن المعيشة المتوازنة للأفراد على اختلاف طبقاتهم وحسب تغير الظروف المعاشية، ويتفق مع مفهوم الإسلام للرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

ولهذا كان الهدف الأول للتنمية الاقتصادية في الإسلام لتحقيق الرخاء و توفير المتطلبات المادية للإنسان لأن ذلك يعد في نظر الإسلام ضرورة لعبادة الله و طاعته.

1- توفير الرفاه الاقتصادي و توفير الحاجيات المادية :

إن الوصول الى مستوى عالي من الرفاهية الاقتصادية، لا بد أن يكون مشمولاً في أهداف التنمية الاقتصادية في المجتمع المسلم، لما فيه من دلالة على وجوب المثابرة على بذل الجهد للانتفاع بما سخر الله من نعم لخدمة الإنسان و تحسين معاشه، تحقيقاً للغاية التي خلق من أجلها.

و قد وصف الإسلام السعي في توفير المتطلبات المادية بالعمل الصالح في كثير من نصوصه، و في المقابل نهى عن المسألة، و أمر بأن ينهض كل فرد لرفع مستواه المادي بالعمل و الإنتاج، ففي الأمر باستغلال الموارد الطبيعية و التمكن من الانتفاع بها. كما قال الله تعالى: { و هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها و كلوا من رزقه و إليه النشور }² و في الأمر بالعمل و السعي في الأرض يقول تعالى: { فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض و ابتغوا من فضل الله }³ ، و يقول النبي صلى الله عليه و سلم : { طلب الكسب فريضة على كل مسلم }، و في الأمر بالاستمتاع بما سخر الله من موارد طبيعية يقو تعالى { يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً و لا تتبعوا خطوات الشيطان }⁴، و في الأمر بالتزام الوجه المشروع في الكسب و العمل و الاستمتاع يقول تعالى : { يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم }⁵

¹ - مجد فراجة ، التنمية الاقتصادية ، 7 سبتمبر 2018 ، 26 مارس 2020 ، 19:49 ، موضوع أكبر موقع عربي بالعالم . <https://mawdoo3.com/>

² - سورة الملك ، الآية 15

³ - سورة الجمعة، الآية 10

⁴ - سورة البقرة، الآية 167

⁵ - سورة البقرة، الآية 267

ففي هذه الأوامر الإلهية بالمشي في مناكب الأرض، و الانتشار فيها و الابتغاء من فضل الله يعبر عنها اقتصاديا بممارسة مختلف العمليات الإنتاجية، و تتجسد عملياً بإرساء خطط للتنمية هدفها الوصول إلى الرخاء المادي.

2- تحقيق التوزيع العادل للدخول و الثروات:

تؤكد النصوص الإسلامية على الأخوة الإنسانية و العدالة الاجتماعية و الاقتصادية، و هذا التأكيد يعني أن التفاوت الفاحش في الدخل و الثروات ينافي جوهر الإسلام ، و يعيق عملية التنمية لأن فيه مساس بمشاعر الأخوة التي يريد الإسلام بثها بين الناس، فالخيرات المادية خلقها لينتفع بها جميع عباده، و ليس هناك مبرر لحصرها لدى قلة من الناس، طالما أن الله تعالى لم يجعلها وقفا على فئة معينة. و من هنا فإن تحقيق العدالة في التوزيع هدف أساس للتنمية الاقتصادية في الإسلام الذي يسعى إلى توفير لكل فرد مستوى لائق من المعيشة يضمن له حياة تليق بمقام الإنسان و كرامته، و الخطط و السياسات التنموية التي تعجز عن ضمان هذا المستوى محكوم عليها بالزوال.

و لقد ثبت عن عمر بن خطاب رضي الله عنه أنه قال فيما يخص عدالة التوزيع: { ما من الناس أحد إلا له في هذا المال حق أعطيه أو منعه، و ما من أحد أحق من أحد، و ما أنا فيه إلا كأحدهم و لكننا على منازلنا من كتاب الله و قسمنا من رسول الله، فالرجل و بلاؤه في الإسلام، و الرجل و حاجته، و الله لئن بقيت لياتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال و هو مكانه }¹ و قال الإمام علي كرم الله وجهه { إن الله عز و جل فرض على الأغنياء في أموالهم ما يكفي الفقراء، فإن جاعوا أو عروا أو جهدوا فيمنع الأغنياء، و حق الله تبارك و تعالى أن يحاسبهم و يعذبهم }

و علماء الإسلام و فقهاؤه يجمعون على أن واجب المسلمين عامة، و أغنيائهم خاصة أن يقوموا على الفقير و على الدولة أن تجبرهم على ذلك إذ لم يبادروا لفعله.

و عليه فمن واجب واضعي السياسات و خطط التنمية في الإسلام أن لا يهتموا فقط بالرخاء الاقتصادي، لأن هذا الرخاء لن يعمر طويلا ما لم توازيه عدالة في توزيع المداخل، فوجب عليهم النظر في قنوات لتوزيع الدخل تتوافق مع المرحلة التاريخية التي يعيشها، إضافة للقنوات الثابتة في الشريعة للتوزيع و لإعادة التوزيع .

¹ - محمد حسنين هيكل ، الفاروق عمر ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت ، ص 233

3- إعداد الإنسان الصالح و التنمية البشرية:

الإنسان هو فالإسلام هو مركز الجهد التنموي، و هو لب عملية التنمية و قوامها و من أجل ترقيته و إبعاده و توفير ظروف جيدة لمعيشته تقام خطط و سياسات التنمية.

فالإنسان هو المحرك الرئيسي لعجلة الاقتصاد، و لا يمكن أبدا أن تتحقق أهداف التنمية المذكورة دون تحرير طاقات الإنسان، و دون توفير الجو الملائم لتججيرها، فأجواء الظلم و القهر و الاستغلال ما لم ترفع ، فمهما كانت طبيعة الموارد المادية من حيث الوفرة و التنوع و الجودة فلا يمكن لها أن ترتقي بالإنسانية و أن تحقق مطالبها، و لا يمكن لأي إستراتيجية أو سياسة أن تعمل بكفاءة مناسبة ما لم يحترم فيها الإنسان كوسيلة و غاية.

لذا فقد حرص الإسلام كل الحرص على تكوين الإنسان قبل تكوين رأسماله، فكرمه إلى أعلى الدرجات لقوله تعالى: { و لقد كرمنا بني آدم و كملناهم في البر و البحر و رزقناهم من الطيبات و فضلناهم على كثير مم خلقنا تفضيلاً }¹ و سخر له ما في السموات و الأرض لقوله تعالى: { و سخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره، و سخر لكم الأنهار، و سخر لكم الشمس و القمر دآئين، و سخر لكم الليل و النهار، و آتاكم من كل ما سألتموه و إن تعدوا نعمة الله لا تحصوها، إن الإنسان لظلوم كفار }²

و من هنا جاء المنهج الإسلامي للتنمية ليعيد الأشياء في المجتمع الإنساني إلى طبيعتها، و ليرد قضية التنمية إلى عمادها و هو الإنسان.³

الفرع الثاني: خصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام.

تتميز التنمية الاقتصادية في الإسلام بعدة خصائص نذكر منها خاصية الشمول، و الواقعية، و التوازن، و العدالة، و المسؤولية، و الكفاية، و أن غايتها هو الإنسان ليكون بحق خليفة في الأرض و أنها مستمرة (أي مستدامة) ما دامت الحياة.

✓ الشمولية:

إن المنهج الإسلامي للتنمية لا يستهدف رقي الإنسان ماديا فحسب، و إنما روحيا بصفة أساسية و أن مبدأ الشمول في التنمية الاقتصادية الإسلامية يقتضي أن تضمن التنمية كافة الاحتياجات البشرية من مأكل و ملبس و مسكن، و نقل و تعليم، و صحة و ترفيه و حق العمل و حرية التعبير و ممارسة الشعائر الدينية.⁴

¹ - سورة الإسراء، الآية 70

² - سورة إبراهيم الآيات 32-34

³ - د محمد فرحي، د محمد قويدري، التنمية الاقتصادية في الإسلام : مفهومها طبيعتها و أهدافها

⁴ محمد شوقي الغنجرى، المذهب الاقتصادي في الإسلام، ص 111

و بالتالي فإن الشمولية تعني كذلك غرس الأخلاق و القيم الدينية كالصدق و الأمانة و الإيثار و التسامح و التراحم، و رد الحقوق إلى أهلها و إتقان العمل. و غيرها من القيم و الصفات الأخلاقية و الدينية و الاقتصادية المؤدية إلى تلك التنمية الاقتصادية الشاملة لكل جوانب الحياة، و ما تهدف إليه من سعادة الدنيا و حسن ثواب الآخرة.

و عليه فإن أي برنامج للتنمية الاقتصادية في ظل الإسلام لا يهدف إلى التنمية الخلقية لأفراد المجتمع يكون مصيره الفشل.

✓ التوازن:

فالتنمية في الإسلام هي تنمية متوازنة لأنها لا تستهدف الكفاية فحسب أي زيادة الإنتاج لقوله تعالى: {وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ} ¹ و إنها تستهدف أساسا العدل أي عدالة التوزيع بقوله تعالى: { اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى } ² بحيث يعم الخير جميع البشر أيا كان موقعهم في المجتمع و أيا كان مكانهم في الكون ذلك أن هدف الإسلام من التنمية الاقتصادية هو أن يتوافر لكل فرد، أيا كانت جنسيته أو ديانته أي بصفته إنسانا، حد الكفاية لا الكفاف أي المستوى اللائق للمعيشة بحسب زمانه و مكانه لا مجرد المستوى الأدنى اللازم للمعيشة، بحيث يستشعر نعم الله و فضله، فيتجه تلقائيا إلى حمده و شكره تعالى و عبادته، و تلك العبادة التي لا تتمثل في الإسلام بالصلاة و التوبة إلى الله فحسب و إنما أساسا بخدمة الغير و مد يد العون لكل محتاج لقوله تعالى: { لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ } ³. فالإسلام كما يتطلب زيادة الإنتاج يستلزم في نفس الوقت عدالة التوزيع، بحيث لا يغني أحدهما .

و أن مبدأ التوازن في التنمية الاقتصادية يقتضي أن تتوازن جهود التنمية، و من ثم فإنه لا يقبل في الإسلام أن تنفرد بالتنمية المدن دون القرى أو أن تستأثر الصناعة بالتنمية دون الزراعة، أو أن تقوم الكماليات على حساب الضروريات أو أن يركز على المباني الفخمة و المنشآت المتطورة دون توفير المرافق العامة و التجهيزات الأساسية... الخ.

¹ - سورة التوبة، الآية 105

² - سورة المائدة، الآية 8

³ - سورة النساء، الآية رقم 114

✓ الواقعية:

الواقعية هي النظر إلى المشكلة من الوجهة الواقعية، و تقابلها المثالية، و هي التي تضع الحلول المثالية التي تكون في كثير من الأحيان بعيدة عن إمكانية التطبيق في الواقع، و يشترط في المناهج الاجتماعية عامة أن تكون واقعية. لأن المناهج التي تنتظر نظرة مثالية إلى الحياة تجد صعوبة كبيرة في قبول الناس لها .

و مع ذلك فإننا نلاحظ أن الواقعية في الإسلام هي مثالية لأنها تهدف إلى أرفع مستوى و أكمل نموذج يمكن أن تصل إليه البشرية في نظامها الاقتصادي. و على هذا نستطيع أن نقول : بأن واقعية الإسلام مثالية، و أن مثالية الإسلام واقعية، لأن الإسلام . و هو من عند الله خالق الإنسان . لا يمكن أن يقرر مبادئ مثالية بعيدة عن التصور الإنساني للحياة و إمكانية التطبيق كما فعل بعض الفلاسفة الأقدمين حينما وضعوا تصورات مثالية و بعيدة عن الواقع، فكانت آراؤهم مجال تفكه العلماء الواقعيين

و من الأمثلة التي تظهر لنا فيها واقعية الإسلام و مثاليته في الوقت نفسه، الكيفية التي عالج بها مشكلة الفقر. فمن الناحية الواقعية نجد أن الإسلام فرض نظام الزكاة كحل لمشكلة الفقر، و ذلك حين كانت النظم و الشرائع الأخرى تعتمد على فكرة الإحسان الفردي الذي يقدم للفقراء مساعدة لهم، و يدفعه الغني عن رضا، منحة منه و تقضلا ، (و تبدو لنا مثالية الإسلام في علاجه لهذه المشكلة حين نظر إلى المجتمع الإسلامي بوصفه وحدة متماسكة متعاونة، تقوم على المحبة و الإخاء و التعاون ليكون المجتمع الإسلامي مجتمعا مثاليا، و لذلك عمل على تطهير النفس البشرية من الشح و البخل، و زرع فيها المشاعر النبيلة التي تجعل الناس يحسون آلام الآخرين و يلمسون حاجاتهم ، فيتنازلون عن حصة من أموالهم لخدمة هؤلاء الناس، و لتصرف هذه الأموال في مصالحهم و فيما يعود عليهم بالنفع و الخير.)

✓ المسؤولية:

يعتبر مبدأ المسؤولية من أهم المبادئ وضوحا و جلاء في التشريع الإسلامي، و أن المنتبِع لأحكام الشريعة يلاحظ أن هذه المسؤولية تتحدد في جانبين:

أ. مسؤولية المجتمع عن بعضه بعضا

ب. مسؤولية الدولة عن المجتمع

و تتضح لنا مسؤولية المجتمع عن أفرادهِ من خلال الواجبات التي فرضها الإسلام على المسلمين نذكر منها على سبيل المثال واجب إقامة التكافل الاجتماعي، فالإسلام حين يعترف بالحرية الفردية للإنسان في كل مجال تعبيرا عن احترامه للذات الإنسانية، لا يدع هذه الحرية مطلقة بدون حدود، بل يقيدُها بقيود كثيرة تكفل سعادة

المجتمع بأكمله، و هذه القيود هي نظم التكافل الاجتماعي التي تجعل الفرد مسؤولاً عن المجتمع الذي يعيش فيه، لأنه جزء منه، و الجزء لا ينفصل عن الكل، و الغاية العليا هي سعادة الكل قبل سعادة الجزء، و سعادة المجتمع مثل سعادة الفرد، و لا يعترف الإسلام بسعادة تقوم على شقاء الآخرين.

و بالرغم من الواجبات المالية التي فرضها الله على المسلمين للفقراء، فإن الدولة تعتبر مسؤولة عن الفقراء و الأرمال و العجزة، ممن لا يقدرّون على كفاية أنفسهم، و يحق لكل فقير أن يطالب الدولة بالإئتمان عليه إذا لم يكن هناك من ينفق عليه، و هذه المسؤولية تجعل الدولة مسؤولة عن جميع أفراد المجتمع .

قد أعلن النبي صلى الله عليه و سلم مسؤولية الدولة عن الأطفال و الذرية فقال " : من ترك مالا فلورثته و من ترك كلاً فالينا "

أي من ترك ذرية ضعيفة فليأتيني بصفتي الدولة فأنا مسؤول عنه كفيل به.

✓ الكفاية:

يقول الإمام الماوردي في كتابه "الأحكام السلطانية" (تقدير العطاء معتبر بالكفاية)، و يقول الإمام الشاطبي في كتابه الموافقات (الكفاية تختلف باختلاف الساعات و الأحوال).

إن المشكلة الاقتصادية في الإسلام لم ترتبط منذ البداية بهدف توفير الضروريات الأساسية للمعيشة، و إنما بهدف رفع مستوى المعيشة و تحسينه و هو ما انتهى إليه الفكر الاقتصادي الحديث بعد أربعة عشر قرناً معبراً عنه باصطلاح "

الرفاهية الاقتصادية" أو "الرخاء الاقتصادي". حيث يقول الأستاذ الدكتور شوقي الفنجري: " و لا نسلم كلية باستخدام اصطلاح الفكر الاقتصادي الحديث أو ربط المشكلة الاقتصادية في الإسلام بهدف "الرخاء المادي" إنما نفضل الإبقاء على الاصطلاح الدقيق الذي أخذ به الفقهاء القدماء و هو اصطلاح "حد الكفاية" و ليس ذلك تعصباً منا أو انحيازاً مطلقاً لاصطلاحات الاقتصاد الإسلامي أو لمجرد الرغبة في التميز و التمسك بالقديم، و إنما لأن الأمر في نظرنا أكبر و أعمق من ذلك، إذ يتعلق بالأساس و الجوهر لا الشكل و الاصطلاح، و هو ما نردّها إلى سببين رئيسيين:

أولهما: أن المال في الإسلام ليس غاية و إنما وسيلة لراحة الإنسان و سعادته ليكون بحق خليفة في الأرض و قد رأينا كيف أنه في المجتمعات التي جعلت الرخاء المادي هدفها الأساسي طغت عليها الماديات و ما استتبع ذلك من نشوء علاقات سياسية و أخلاقية مادية أشفت الإنسان و أصبحت تهدد الوجود البشري ذاته.

ثانيهما: أن الإسلام يأمر بالتمتع بالطيبات لكنه ينهى عن "الترف" حيث يرتبط بالإسراف و المغالاة، كما يرتبط عادة بالبطر و العلو على الناس قال الله تعالى: { يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد و كلوا و اشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين }¹ و قد ارتبط هدف "الرفاهية الاقتصادية" في الاصطلاح الحديث بالكماليات والترف المنهى عنه.

و مؤدى ما تقدم أنه يتعين أن يتوافر لكل فرد في أي مجتمع يوصف بأنه إسلامي المستوى اللائق للمعيشة و الذي يختلف باختلاف الزمان و المكان و هو ما عبر عنه رجال الفقه القدامى باصطلاح "حد الكفاية" تمييزا له عن حد الكفاف الذي هو الحد الأدنى للمعيشة².

المطلب الثالث: مقومات التنمية الإسلامية في الفكر الإسلامي.

إن نجاح و استمرار التنمية الاقتصادية يستوجب تدعيمها و تقويتها و ذلك بتركزها على مقومات أساسية نذكر منها:

التربية الإسلامية للإنسان:

إن غاية التنمية الاقتصادية في الإسلام هي الإنسان نفسه لا تستعبده المادة، و لا يستغله الغير و باعثها هو توفير الحد الكفاية لكل فرد من مجتمع كان لابد من الاهتمام بهذا العنصر الفعال : (الإنسان) و تقويمه تقويما جذريا بحيث يصبح يتماشى و يتفاعل و يطبق و يعمل على تدعيم القيم و الأخلاقيات التنموية الإسلامية، و ذلك بتطوير النظم التربوية القائمة على نظم تتجسد فيها خصائص المنهج الإسلامي و تسعى إلى تحقيق الأهداف المنوطة برقي الإنسان و ازدهاره ماديا و معنويا.³

الإعلام الإسلامي:

إن للمؤسسات الإعلامية دورا فعال و خطير في نفس الوقت في تنشئة الأجيال لأنه يساعد الأفراد في المجتمع على التحلي بالقيم و الأخلاق التي تخدم التنمية الأصلية النابعة من واقعهم المعاش و الخطير لأن انحرافه يؤدي إلى تعميق التبعية الخلقية و غيرها للخارج.

و منه فقط كان لازما على الأمة الإسلامية مراجعة الهياكل الإعلامية من بشرية و فكرية المتوفرة لديها و توجيهها لتنماشى مع القواعد العامة للإسلام ، بالإضافة إلى توفير الإطارات التي تجمع بين الكفاءة و الفهم الصحيح

¹ - سورة الأعراف ، الآية 31

² - زليخة بلحناشي، التنمية الاقتصادية في المنهج الاسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم تسيير، 2007 ، ص23

³ - جميل أحمد ، دور التنموي للبنوك الإسلامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 26

للإسلام حتى يتمكنوا من تحليل الأخبار من منظور إسلامي، و تنقية البرامج من الشوائب الخلقية التي تعتبر من المبادئ الروحية للمجتمع و ذلك لتستطيع أن تربي أجيالا إسلامية ذات فهم صحيح تستطيع أن تحرك طاقتها الكامنة و أفكارها الجديدة الجادة في خدمة التنمية الاقتصادية و رقيها.

التقدم التكنولوجي:

يقول المولى عز و جل { و قل ربي زدني علما }¹ ، يتبين من الآية أن الإسلام اهتم بزيادة و استمرارية العلم، و قد تركزت مطالب الإسلام على دعامتين نذكرهما باختصار:

- الدعامة الأولى: أفاق العلم:

و يهدف إلى قابلية العلم و نموه و تماشيه مع كل عصر و ظرف لأن العلم ليس له حدود و ما توصل إليه الإنسان من مخترعات تكنولوجية و طرق عملية و مناهج مختلفة سواء في العصور السابقة أو في عصرنا الحالي إلا قليلا من هذا الكون الزاخر و في هذا يقول المولى عز و جل { و ما أوتيتم من العلم إلا قليلاً }² و هذه القلة التي نؤمن بها تدفعنا إلى اتخاذ كافة الأسباب و الوسائل للاستزادة من هذا العلم و الكشف أكثر عن القوانين العلمية الموجودة في الكون و ذلك لتسخير الطبيعة أكثر فأكثر لخدمة البشرية ، و في هذا يقول الرسول صلى الله عليه و سلم : { لا يزال الإنسان طالبا ما طلب العلم فإن ظن أنه علم فقد جهل }

و نستنتج من هذا أن العلم يتصف بخاصية التطوير المستمرة و أن الإنسان مطالب بتطوير و تنمية هذه الخاصية

-الدعامة الثانية: الاستفادة من أي تقدم علمي

و يقول رسول الله صلى الله عليه و سلم { اطلبوا العلم و لو كان في الصين } ، و يتبين من الحديث الشريف أن الإسلام يدعوا إلى الاستفادة من أي تقدم علمي مهما كان زمانه أو مكانه ، و هذا يهدف إلى فتح أبواب العلم و المعرفة أمام الفرد المسلم بغض النظر عن الجبهة المأخوذ منها العلم.

و من الملاحظ في عصرنا الحاضر أن العلم قد قفز قفزات واسعة بسبب التقدم العملي الكبير بين الدول و استعمال جهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب العمليات الإنتاجية. و هذا ما يطلق عليه اسم

التكنولوجيا التقنية التي تعرف لأنها تطبيق العلم على الطبيعة و العمل و رأس المال و التنظيم بحيث ينتج عن ذلك وسائل إنتاجية جديدة تزيد من الكفاءة الإنتاجية و توظيف مجموعة الوسائل لتسخير الطبيعة المحيطة بالإنسان.

¹ - سورة طه ، الآية 111

² -سورة الإسراء ، الآية رقم 85 .

و من أجل أن تحقق الدول الإسلامية نموا اقتصاديا متزايدا كان لا بد لها من أن تستخدم الوسائل العملية التي تكمل دور الموارد البشرية و المادية في إحداث التنمية المطلوبة التي يجب أن تتناسب مع واقع المجتمع واحتياجاته.

أي يجب أن تكون ذات كفاءة وهذه الكفاءة ترتبط بطبيعة الموارد المتوفرة والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تتصدى لها.

دور الدول الإسلامية في التنمية:

يرى الإسلام وجوب دولة قوية تضطلع بمهمة التنمية و استمرارها و تقييم شريعة الله، و هو ما يفهم من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: { إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن } . و هذا يعني أن الدولة في الإسلام لا تقتصر مهمتها على حفظ الأمن في الداخل و الدفاع عن الوطن في الخارج بل تتعدى إلى الأعمال المتعلقة بالسهر على تحسين و ترقية الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

فالدولة في الإسلام مسؤولة عن تحقيق التنمية الاقتصادية و توفير الحاجات اللازمة للأفراد و يتسنى ذلك بتوفير فرص العمل اللازمة لكل فرد، و ذلك بتهيئة وسائل العمل لكي يستطيع الأفراد المساهمة في النشاط الاقتصادي للمجتمع و من هنا يمكن للأفراد العيش الكريم من ثمة أعمالهم و من أهم أدوار الدولة الإسلامية:

- إنشاء المرافق العامة و تطوير المؤسسات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية كإنشاء المشاريع الكبرى ذات الاستثمار المالي الكبير التي تساهم بقدر كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تشجيع و تطوير الهياكل الأساسية التي تساعد على حدوث التنمية الاقتصادية كتشجيع الزراعة و الصناعة و الخدمات التربوية و ما إليها من المراحل و الخطوات التي تستلزم القيام بعملية التنمية الاقتصادية.
- التوازن الاجتماعي و الذي يعتبر من أولويات الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها الإسلام و ذلك للوصول إلى تنمية أساسها العدالة الاجتماعية فالإسلام دين الوسط، دين التوازن.¹

¹ - جميل أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 26،30 .

المبحث الرابع: البنوك الإسلامية ودورها في التنمية

المطلب الأول: دور البنوك الإسلامية في التنمية

البنوك الإسلامية أكثر قدرة على تنمية الناتج الحقيقي لأنها قائمة على المشاركة في الربح والخسارة فهي:

★ أكثر قدرة على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار ومن ثم أكفاً في القيام بعملة التمويل اللازمة للتنمية:

أحد وسائل المصارف الإسلامية في جمع المدخرات لأجل الاستثمار يتمثل في إصدار شهادات إيداع وصكوك يتم تداولها في أسواق الأوراق المالية وتحصل في نهاية كل عام على نصيب مما يتحقق من أرباح نتيجة استثمار أرصدها في أنشطة إنتاجية حقيقية، بالإضافة الى أنها أبدت اهتمامها وقدرتها على تعبئة المدخرات الصغيرة على عكس البنوك التجارية التي لا تهتم إلا بالمدخرات الكبيرة، فهي تعالج مشكلات التمويل لدى المشروع المتعسر حتى يخرج من عسرته، فالمشاركة تسمح بتشجيع المدخر الصغير والمستثمر الصغير في أن واحد، فالمؤسسة المصرفية الإسلامية هي وحدها التي يمكن أن تستوعب هذه الأخلاقيات وتبتعد عن الاستغلال والاحتكار والرغبة في السيطرة كلياً، وعند نجاحها في هذا سوف تجذب مدخرات صغيرة ومتوسطة .

★ أكثر كفاءة في توزيع المتاح من الأرصدة النقدية، ومن ثم الموارد الاقتصادية على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إن المصرف الإسلامي من حيث المبدأ يستطيع أن يحقق ما لا يستطيعه البنك الربوي لأنه ببساطة لا يعتمد من حيث المبدأ على قاعدة الملاءة المالية في توزيع موارده النقدية على مشروعات تريد قروضا لتردها إضافة الى فائدها... إن المصرف الإسلامي يشارك فيما يحقق ربح ومن ثم تحقيق أرباحه ، ومن ثم فإن آلية المشاركة من حيث المبدأ تتفوق على آلية سعر الفائدة الجاري في السوق المصرفية بالنسبة على القدرة على توزيع الموارد النقدية تبعا لمعدلات العوائد المتوقعة، وتعتمد هذه النتيجة على الممارسات الكفاء لعمليات المشاركة فكلما ارتبطت هذه العمليات بالمعدلات المتوقعة للأرباح، مقدرة على أسس سلمية مع أخذ عنصر المخاطرة بالحسبان، كلما أصبحت أكثر كفاءة وكلما اقترب استخدام الموارد النقدية المخصصة للاستثمار الى وضع الاستغلال الأمثل لها. إن العملاء الذين يودعون أموالهم لأجل الاستثمار بالمشاركة يستطيعون من خلال المصرف الإسلامي أن يحصلون على عائد أكبر بالاتفاق مع من يقومون بتنفيذ المشروعات الاستثمارية، وعندما تكون معدلات الأرباح المتوقعة منخفضة من بعض المشروعات فإن المصرف نائبا عن أصحاب الودائع الاستثمارية يمكن أن يمتنع عن تمويل هذه المشروعات أو يقبل إن لم

يكن له بدائل أفضل من هذه المعدلات في أنشطة أخرى. وهكذا فإن هناك تلقائية ودرجة عالية من المرونة في توزيع الموارد التمويلية من خلال المصارف الإسلامية وذلك بسبب الاعتماد على آليات المشاركة.¹

★ أكثر كفاءة في توزيع المواد المتاحة بما يخدم الاقتصاد :

يتمتع المصرف الإسلامي عن تقديم الدعم أو التمويل لأية نشاطات أو مشروعات تنتج سلعا أو خدمات يمكن أن تكون لها آثار سلبية على المصلحة الاقتصادية أو البيئية، أو تتنافى مع قيم وعادات المجتمع الإسلامي، مهما تعاضمت الأرباح وتوافرت الضمانات، حيث تعرض كافة أعمال المصرف على هيئة الرقابة الشرعية التي تتولى توجيه أنشطته الى المجالات التي تراعي أولويات حاجات الأفراد واستخدام الموارد المتاحة بشكل أفضل، وبهذا يعمل المصرف الإسلامي كمصفاة للمشروعات غير مرغوب فيها اقتصاديا واجتماعيا، إضافة الى ذلك فإنه يحد من هدر المواد المتاحة، ويعزز قيم المنظومة الاجتماعية وتنمية الحس العقائدي بالالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

★ أوسع من حيث قاعدة العملاء :

يؤدي استخدام المصرف الإسلامي لأدوات نظم التشغيل القائمة على المضاربة والمشاركة والإجارة بأنواعها المختلفة الى توسيع قاعدة العملاء الذين يتعامل معهم المصرف الإسلامي، ويتيح الفرصة لأصحاب المشروعات الصغيرة الذين لا تمكنهم ملاءتهم المالية من الاقتراض من المصارف التقليدية للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم وبذلك يتاح التمويل لأصحاب المهن الحرة والحرفيين وصغار التجارة وحديثي التخرج من المؤسسات التعليمية والتدريبية، وتذليل الصعوبات المالية والفنية أمامهم، وبذلك يسهم المصرف الإسلامي في تنمية طاقات المجتمع ويساعد على زيادة نسبة التوظيف كمطلب اقتصادي واجتماعي، وفي المقابل أتاح الفرصة لصغار العملاء ذوي الملاءة المنخفضة للعمل والإنتاج، وهذا في الوقت نفسه سيحث الأفراد العاطلين عن العمل ويشجعهم على تحسين معيشتهم على اعتبار أن من يحصل على العمل يحصل على فرصة لزيادة دخله، ويؤدي الى تحريك الأموال المعطلة بعيدا عن الربا، ويدفع بها للمشاركة في المشروعات الاقتصادية وتعزيز الخطط التنموية.

★ تعدد وتنوع أنشطتها:

تتميز أنشطة المصرف الإسلامي بالتعدد والتنوع، إذ يمارس المصرف أعمال المصارف التجارية، والمصارف المتخصصة، ومصارف الاستثمار وشركات التجارة الداخلية والخارجية وأنشطة التصدير والاستيراد والاستثمار المباشر، هذا التنوع منح المصرف الإسلامي دورا فعالا وحيويا بالتوسع في دعم مختلف القطاعات الاقتصادية

¹ - أ.د. عبد الرحمن يسرى أحمد، دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة التنمية في البلدان الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جويلية 2010، ص20.

والمساهمة في تحقيق التوزيع المتوازن للموارد المتاحة وبهذا فإن المصرف الإسلامي يعد شركة استثمار حقيقة بالاعتماد على آلية المشاركة، حين يشارك في دعم القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة، ويقوم بالاستثمار المباشر بتوظيف الأموال في الأنشطة الإنتاجية (زراعية وصناعية .. الخ) الدخول في نشاطات تجارية، من خلال شراء السلع لحسابه ثم إعادة بيعها، وبالتالي فإن رأسمال المصرف يعد (رأس مال مخاطر)، ومن المتعارف عليه اقتصادياً أن رأسمال المخاطر هو أموال تعمل في مجال التنمية.

★ الحد من ظهور ظاهرة التضخم أو الكساد:

من المسلمات الاقتصادية أن النشاط الاقتصادي يتحرك في قطاعين (مالي وإنتاجي) وأن استقرار الاقتصاد متوقف بشكل أساسي على حالة التوازن بين هذين القطاعين، بحيث يؤدي زيادة أحدهما عن الآخر إلى اختلال القوى الاقتصادية وظهور المشاكل الاقتصادية التي في مقدمتها الكساد والتضخم فإذا حدث نمو في الكتلة المالية دون أن يقابله نمو مواز في التلة الإنتاجية، سيحدث فائض في النقد المتداول، ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار فيقع التضخم، وبالعكس، إذا أصبحت الكتلة الإنتاجية أكبر من الكتلة المالية، فإن النتيجة ستكون انخفاض في الطلب على السلع والخدمات ويؤدي إلى ركود الاقتصاد. لذلك فإن المصرف الإسلامي باعتماده آلية المشاركة يعمل على الحد من هذه المشاكل، حيث أن الأموال التي يضخها المصرف في الاقتصاد مرتبطة أساساً بالإنتاج الحقيقي، لأن زيادة التمويلات الممنوحة تقابلها زيادة في إنتاج السلع والخدمات، فيزداد الدخل ليقابله زيادة في الاستهلاك، دون أن يتأثر مستوى الأسعار، وبهذا يسهم المصرف الإسلامي في استقرار الاقتصاد والحد من ظهور التضخم أو الكساد.

★ الحد من الركود والبطالة:

تقوم معظم أنشطة المصرف الإسلامي في مجال الأعمال على أساس المشاركة مع المودعين (أصحاب المال) والمستثمرين (أصحاب المشروعات) باستخدام أدوات الاستثمار كالمضاربة والمشاركة وغيرها، وبذلك يعمل المصرف على تفاعل رأسمال مع العمل والخبرات، والذي ينعكس على شكل نشاط إنتاجي حقيقي مرتبط بمتطلبات الربح والاستهلاك، من خلال ما ينتجه من سلع وما يوفره من خدمات. وبهذا يربط بين مشروعات الإنتاج في الاقتصاد المحلي، فحين يتولد الدخل، يزداد الطلب، وتزداد فرص العمل، وتدور عجلة الاقتصاد الوطني، (فيحد من الركود والبطالة) وبذلك يسهم المصرف في تعزيز متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

★ خضوع كافة الأموال المودعة للزكاة:

تخضع كافة الأموال المودعة لدى المصرف الإسلامي لاحتساب زكاة الأموال عليها وبنسبة 2.5 متى وصلت النصاب الشرعي وحال عليها الحول، سواء كانت أموالاً نامية أم لا، لدى فإن الاحتفاظ بالأموال في الحسابات جارية

سيلزم المودعين بدفع زكاة هذه الأموال، مما يؤدي بالنتيجة الى أن تقل أهمية الحساب الجاري لدى المصرف الإسلامي، وبالتالي يمكن اعتبار الزكاة أداة لتوجيه الأموال السائلة نحو الاستثمار والمشاركة في العملية الإنتاجية.

ومما سبق، يتأكد التوجه التنموي الشامل للمصرف الإسلامي حين يأخذ بالاعتبار مقاصد الشريعة ويراعي أولويات التنمية، ويعتمد في نشاطه أدوات تقوم على الاستثمار الحقيقي وتوسيع قاعدة الإنتاجية، وتحد من حالات سوء استخدام الموارد، وتساهم في حفظ توازن دوران المال، وإعادة توزيعه على الفئات الصغيرة وبذلك يسهم المصرف في تحقيق التنمية الاقتصادية ويعزز قيم العدالة والتكافل الاجتماعي ليكون له دور فاعل في تحقيق التنمية الاجتماعية.¹

المطلب الثاني: عقبات التنمية الاقتصادية

هناك مجموعة من العقبات تواجه البلدان النامية إزاء قيام التنمية الاقتصادية فيها، وهذه العقبات متنوعة ومتباينة وهي تنقسم الى ثلاث أقسام وهي:

1- العقبات الاقتصادية:

- توجد عقبات اقتصادية عديدة ومتنوعة، تعرقل قيام التنمية الاقتصادية، تتركز في الجوانب التالية:
- انتشار الفقر والمرض والجهل في البلدان النامية، مما يؤدي الى ضعف ومحدودية تكوين رأس المال في هذه البلدان.
- قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية في البلدان النامية.
- وجود الثنائية الاقتصادية (اقتصاد المزدوج: قطاع أجنبي وقطاع محلي وطني) في العديد من البلدان النامية.
- ضيق الأسواق المحلية للبلدان النامية.
- عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج (طرق، مباني، طاقة...)
- قلة الادخار الى جانب ضعف الحافز على الاستثمار

¹ - أ.محمد طاهر الهاشمي، المصارف، مرجع سبق ذكره، ص 277- 281

2- العقبات السياسية والاجتماعية:

- من بين العوامل الأساسية المساعدة على قيام التنمية، يوجد العامل السياسي لأن عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل عائق أمام عملية التنمية وهو حال البلدان النامية وعليه فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب استقرارا سياسيا في الدولة حتى تتمكن من خلق جو ملائم للخروج من المشاكل والنهوض نحو التنمية. أما بالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية فيمكن إدراجها عبر النقاط التالية:
- الانفجار السكاني (الظاهرة التي تعاني منها البلدان النامية) وعلاقته بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية. حيث نجد هذه الأخيرة أقل من الحجم السكاني وعليه يصعب على الحكومة توفير المتطلبات الأساسية، الأمر الذي يخلق ضغوطا متزايدة على مواردها المالية المحدودة، وتتسع فيها فجوة التمويل
 - ضعف التعليم والتدريب وندرة المهارات الفنية والإدارية وكذلك الجهل الاقتصادي الذي يتركز بالتوجه نحو النشاط الخدمي مستبعدا النشاط الإنتاجي
 - عدم كفاءة و كفاية الجهاز الحكومي لقيامه بأعباء النشاط الخدمي والإنتاجي، إضافة الى محدودية وتدني الإخلاص نحو القيام وإنجاز التنمية الاقتصادية.
 - عدم عدالة توزيع الدخل القومي بين عناصره المكونة له.

2-العقبات التكنولوجية والتنظيمية:

- تحتاج عملية التنمية الى تنسيق وتعاون مكثف بين القطاع العام والقطاع الخاص اللذين يشكلان أساس اقتصاد الدولة، دون أن ننسى ضرورة وجود جهاز حكومي فعال ذو كفاءة عالية من أجل تحمل المسؤوليات في سبيل تحقيق التنمية المرغوب فيها، وهذا عن طريق نقل التكنولوجيا المناسبة والتكثيف من الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي حتى يتسنى له مواكبة التقدم.
- وعليه فالدول النامية تحتاج الى نقل التكنولوجيا بسيطة غير معقدة أي بما يتناسب مع طبيعة وظروف الدول .
- لأن استخدام التكنولوجيا العالية دون دراسة كافية لاحتياجات الدول النامية عن نوع التكنولوجيا المطلوبة لن يحل مشكلات التنمية بل سيشكل عقبة أمامها.¹

¹ - أ.بطاهر بختة، أهمية الصيرفة الإسلامية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ورقة بحث مقدمة الى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، جامعة حاسبة بن بوعلوي بالشلف-الجزائر -، ديسمبر 2019، ص:982

المطلب الثالث: مدى انتشار البنوك الإسلامية

الفرع الأول: المصارف الإسلامية في البلدان العربية

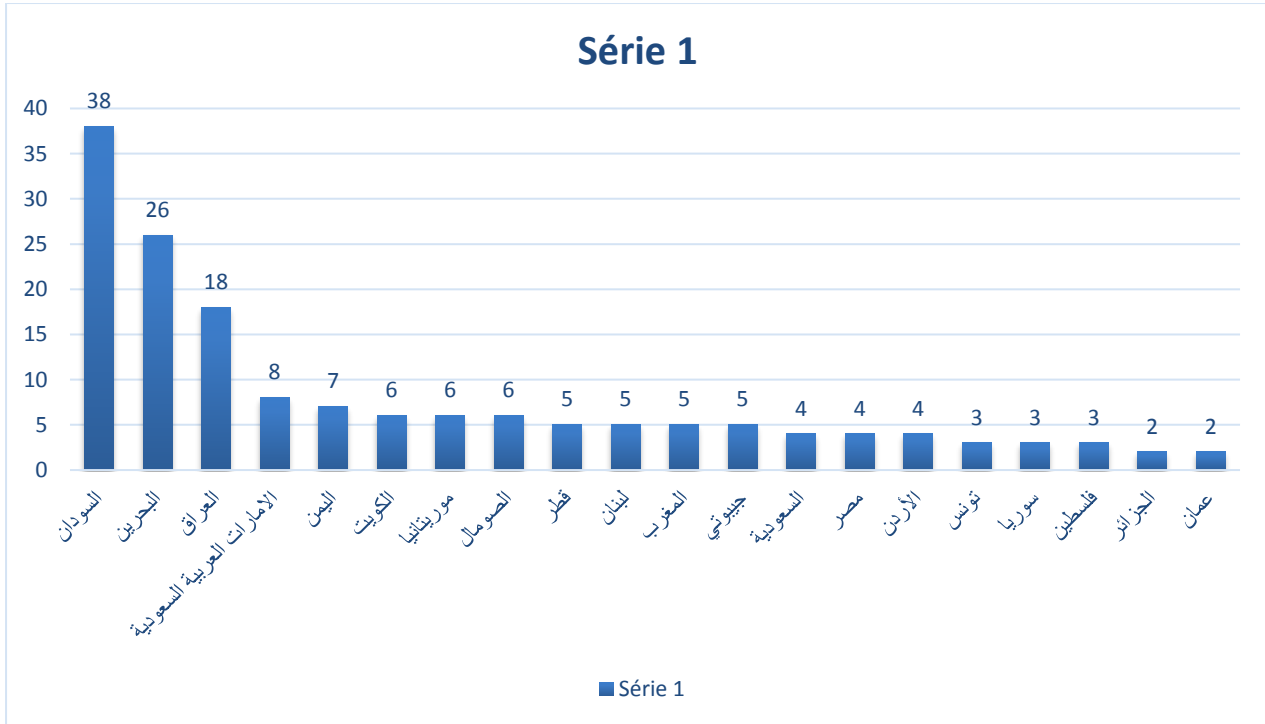
سجلت البنوك الإسلامية زيادة كبيرة في أعدادها و نموًا بارزًا في أنشطتها خلال الأربعين عامًا الماضية، متميزة بممارسة الأعمال المصرفية و المالية و التجارية و أعمال الاستثمار وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

و شهدت هذه البنوك تطورًا و نموًا متسارعًا على الرغم من حداثتها، و تزايدت تواجدها تدريجيًا في مختلف الدول العربية و الإسلامية حيث يوجد 155 مصرف عربي إسلامي بالكامل موزعين على الدول العربية في الشكل أعلاه: 37 مصرفًا في السودان، 18 مصرفًا في العراق

و 8 مصارف في الإمارات، 7 مصارف في اليمن، 6 مصارف في كل من الكويت و موريتانيا و الصومال، 5 مصارف في قطر و لبنان، و 4 مصارف في كل من السعودية، و مصر، و الأردن، و جيبوتي، 3 مصارف في كل من فلسطين و تونس و سوريا، و مصرفين في كل من سلطنة عمان، الجزائر و المغرب.¹

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): عدد المصارف الإسلامية في البلدان العربية:



المصدر: <https://www.aliqtisadi.ps> ، انتشار البنوك الإسلامية حول العالم

¹ - تاريخ إنشاء البنوك الإسلامية و انتشارها عبر العالم، مجلة الاقتصادية، 15.02.2018 ، 11.05.2020 على الساعة 10:15 ،

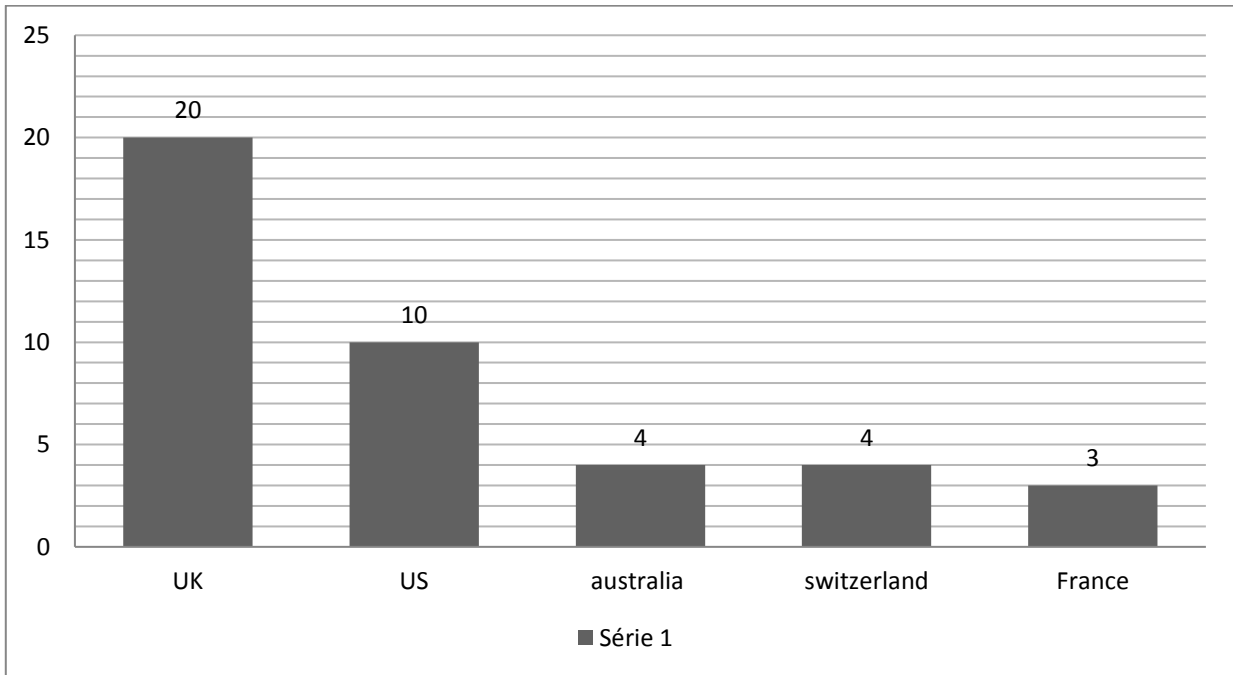
<https://www.aliqtisadi.ps> / ذك

الفرع الثاني: انتشار البنوك الإسلامية في بعض الدول الأجنبية

يوضح الشكل (2) الاهتمام الكبير التي توليه المملكة المتحدة للمالية الإسلامية، والتوافق الكبير على نظيرتها من الدول الغربية الأخرى حيث تحتوي على أكثر من 20 مصرفاً يتعامل بالمعاملات الإسلامية وهو ضعف ما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية كما تتفوق تفوقاً ملحوظاً على دولة مثل فرنسا التي تحتوي على جالية عربية كبيرة خاصة الجالية المغاربية ودول الإفريقية المسلمة، ولديها فقط 3 مصارف تقدم الخدمات المالية الإسلامية.

فيما يصل عدد البنوك الإسلامية في سويسرا 4 بنوك و في ألمانيا 2 و بنك واحد في كل من لوكسمبورغ و روسيا و إيرلندا¹

الشكل رقم (2): ترتيب الدول غير الإسلامية من حيث عدد المصارف الإسلامية



Resource: british embassy bishnek , islamic finance in UK , 2016 p09.

¹ - شتاتحة هشام صلاح الدين، الصيرفة الإسلامية في الدول غير الإسلامية بين حداثة التجربة و صعوبة تنفيذها دراسة تجربة المملكة المتحدة، ورقة بحث مقدمة الى المؤتمر الدولي للتكامل المؤسسي لصناعة المالية و المصرفية الإسلامية، جامعة شلف، الجزائر كلية العلوم الاقتصادية، ديسمبر 2019، ص 25-37.

خلاصة الفصل:

استطاعت البنوك الإسلامية منذ نشأتها تحقيق نجاحات ملحوظة و ذلك من خلال زيادة الطلب عليها و الانتشار الجغرافي الذي مس حتى الدول الغربية، فهي تتقيد في وظائفها و خدماتها بقواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية التجارية و المدنية لغرض الابتعاد عن الربا و الفائدة التي تعتمد عليها جميع المعاملات المالية التقليدية.

كما أنها تقوم بتجميع الموارد المالية التي تنقسم بدورها الى قسمين، موارد داخلية و موارد خارجية و لها عدة وظائف منها تمويل القطاعات المختلفة و إدارة استثمارات أموال الغير، و هذه البنوك تواجه العديد من التحديات أهمها هي إيجاد أساليب تمويل لا تعتمد الفائدة المصرفية في معاملاتها سواء أخذاً أو عطاءً في علاقتها بين المقترضين والمدخرين، و غايتها تحقيق عدة أهدافها أهمها هو الهدف التنموي الاقتصادي.

الفصل الثاني

تمهيد :

شهد النصف الأخير من القرن العشرين تجارب ناجحة في مسيرة الاقتصاد الإسلامي، إذ أنشئت مصارف متعددة فضلا عن تحول مصارف من النظام التقليدي الى نظام الإسلامي، وأيضاً ظهور فروع خاصة بالمعاملات الإسلامية في بنوك تقليدية استجابة لتطلعات الأفراد والشعوب التي أدركت مدى خطورة النظم الربوية المدمرة لكيانها، والمحطمة لقوى الفعل الاقتصادي فيها. فالمصارف الإسلامية حققت الكثير من النجاحات في أساليب التسيير المالي وتعبئة الموارد المالية بهدف دفع عجلة التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية وهناك نماذج كثيرة وفي دراستنا سنتناول دراسة نماذج السعودية والكويت وماليزيا والجزائر والدور الذي تلعبه هذه البنوك في التنمية. حيث سنتطرق في هذا الفصل الى نماذج البنوك الإسلامية في السعودية والكويت وماليزيا ووضع النموذج المصرفي الجزائري وقسمنا هذا الفصل الى أربعة مباحث وكل مبحث الى ثلاث مطالب.

- المبحث الأول: نموذج البنوك الإسلامية في السعودية

- المبحث الثاني: نموذج البنوك الإسلامية في الكويت

- المبحث الثالث: نموذج البنوك الإسلامية في ماليزيا

- المبحث الرابع: نموذج البنوك الإسلامية في الجزائر

المبحث الأول: نموذج البنوك الإسلامية في السعودية

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك الإسلامية في السعودية

الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية في السعودية

مثلت المملكة العربية السعودية في عقد السبعينيات من القرن الماضي غرفة العمليات لنشر فكرة الصيرفة الإسلامية وتطبيقها عمليا وتسويقها، عبر مركزها المالي لتمويل المؤتمرات ومراكز البحوث التي تخص المصارف الإسلامية. كذلك تعد السعودية منطلقا مهما وفعالا لأكبر المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في العالم الإسلامي مثل البنك الإسلامي للتنمية وبنوك فيصل الإسلامية ومؤسسة الراجحي المصرفية للاستثمار وغيرها من المصارف والمؤسسات المالية.

و قد كانت الدول العربية و الإسلامية التي انضمت في عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي تتطلع الى أن يتمخض التفاعل السياسي في مثل هذه المنظمات عن تكامل و تكافل اقتصادي و لاسيما أن قيادة المنظمة كان بيد الدولة الغنية بمواردها النفطية و ذات الفوائض المالية الكبيرة جدا و هي المملكة العربية السعودية، فانعقد مؤتمر القمة الإسلامية الأول بالرباط في (1969/9/25)، مما نتج عنه انعقاد مؤتمر وزراء مالية الدول المنضوية في المنظمة في جدة عام 1973، إذ نوقشت فيه الجوانب النظرية لإقامة مصارف إسلامية تقدم خدمات مصرفية متكاملة متفقة وأحكام الشريعة الإسلامية. وفي عام 1975 باشر البنك الإسلامي للتنمية أعماله في المملكة العربية السعودية بوصفه أول مؤسسة تمويلية دولية إسلامية في السعودية والعالم الإسلامي.

وهو بنك دولي تشترك فيه عدة دول إسلامية أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، إذ يهدف الى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

وتعد دار المال الإسلامية أول مجموعة مالية إسلامية ظهرت في المملكة والعالم الإسلامي وهذه المجموعة كان لديها عدد من البنوك (بنوك فيصل) في مصر والسودان والبحرين وتركيا والنيجر وغينيا والسنغال وسويسرا وغيرها.

وتلا ذلك تأسيس مصرف الراجحي للاستثمار في عام 1986، ونتيجة للطلب المتنامي على الصيرفة الإسلامية داخل المملكة وخارجها بدأت كثير من البنوك التجارية تشهد فتح فروع للصيرفة الإسلامية الى جانب نشاطها المصرفي التقليدي مثل البنك السعودي الأمريكي (بنك سامبا) وغيرها من البنوك التجارية الأخرى في السعودية.

ويبلغ عدد المصارف العاملة في السعودية 11 مصرفاً نصيب المصارف الإسلامية منها 4 مصارف وهي:

البنك الإسلامي للتنمية شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بنك الجزيرة وبنك البلاد.

فضلاً على أن عدداً من البنوك التجارية قد افتتحت فروعاً له تتعامل وفقاً لل Sharia الإسلامية. وتحتل المصارف الإسلامية في السعودية أهمية كبيرة من حيث التعاملات وحجم الأموال وفروع مقارنة بالمصارف والمؤسسات المالية في دول الخليج العربي.¹

الفرع الثاني: التعريف بالبنوك السعودية الإسلامية

المصرف الراجحي:

تأسس مصرف الراجحي عام 1957، وهو واحد من أكبر المصارف الإسلامية في العالم بأصول بلغ مجموعها 80 مليار دولار أمريكي، ورأس مال مدفوع قدره 4.33 مليار دولار أمريكي وقاعدة موظفين كبرى. مع أكثر من 58 عاماً من الخبرة في الأنشطة المصرفية والتجارية، تم دمج المؤسسات الفردية المختلفة تحت اسم الراجحي في مظلة "شركة الراجحي للتجارة والتبادل" في عام 1978 وتم تأسيس المصرف كشركة مساهمة سعودية في عام 1988.

حيث يمتلك هذا المصرف شبكة واسعة تضم أكثر من 570 فرعاً، وأكثر من 152 فرعاً مخصصاً للسيدات، وأكثر من 4,794 جهاز صراف آلي، و 74,61 محطة طرفية للنقاط الطرفية مثبتة مع التجار، وأكبر قاعدة عملاء في المملكة.

حين تأتي على ذكر اسم مصرف الراجحي، ومقره الرئيس في الرياض في المملكة العربية السعودية، فإنك تتحدث عن أكبر مصرف إسلامي في العالم، وبالتالي في الشرق الأوسط وفي المملكة. ويتبوأ هذا المصرف الرائد مركزاً مالياً قوياً، إذ إنه يدير أصولاً بقيمة 384 مليار ريال سعودي (102 مليار دولار أمريكي)، ويبلغ رأسماله 16.25 مليار ريال سعودي (4.3 مليار دولار)، ويعمل فيه أكثر من 9,600 موظف. ويتمتع مصرف الراجحي بشبكة انتشار واسعة تضم أكثر من 546 فرعاً و 142 فرعاً نسائياً وأكثر من 5,190 جهاز صراف آلياً و 106,080 جهازاً لنقاط بيع، و 232 مركزاً للحوالات المالية، فضلاً عن أن لديه أكبر قاعدة عملاء بين المصارف السعودية. لم يتردد مصرف الراجحي يوماً في تطوير نفسه ليكون في خدمة عملائه، هو الذي بدأ نشاطه عام 1957م. فقد شهد عام 1978م، دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي

¹ - حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداءها المالي و أثرها في السوق، طبعة الأولى، دار اليازوري العلمية لنشر و التوزيع، 2012، 173-174

المصرفية للتجارة، ليتحول عام 1988م، شركة مساهمة سعودية عامة. وبصفة كون المصرف يرتكز أساساً على مبادئ المصرفية الإسلامية، فهو يؤدي دوراً رئيساً في سد الفجوة بين المتطلبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية، مشكلاً معايير صناعية وتنموية يُحتذى بها.

وأضف إلى ما سبق أن مصرف الراجحي يتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 60 عاماً في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية. وقد افتتح أول فرع لمصرف للرجال في حي الديرة في الرياض عام 1957م، والأول للسيدات عام 1979م في حي الشميسي¹.

بنك الجزيرة:

يعتبر بنك الجزيرة من المؤسسات المالية القيادية السريعة النمو، وهو " مجموعة مالية سعودية تضع العميل في مركز اهتمامها، وتعمل دوماً على تطوير خدمات ومنتجات مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتلبي احتياجات جميع العملاء من أفراد وشركات وهيئات يقدمها موظفون أكفاء ومتخصصون يتفانون في خدمة العميل.

تأسس بنك الجزيرة كشركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم 46/م الصادر بتاريخ 21 يونيو 1975م. وقد بدأ البنك أعماله بتاريخ 9 أكتوبر 1976م بعد أن استحوذ على فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية. يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 4030010523 الصادر في 27 يوليو 1976م.

في العام 1998م، اتخذ مجلس إدارة البنك قراراً استراتيجياً بتحويله من بنك تقليدي إلى بنك تتوافق جميع أعماله مع أحكام الشريعة. ولضمان ذلك، قام البنك بتأسيس إدارة شرعية ضمن هيكله التنظيمي مع تأسيس هيئة شرعية تتألف من عدد من الشيوخ والعلماء المتخصصين في المصرفية الإسلامية لمراقبة أعمال البنك واعتمادها حال التأكد من توافقها مع أحكام الشريعة.

في العام 2002م، نجح البنك في تحويل جميع فروع العمل بمقتضى أحكام الشريعة، وبدأ في قطف نتاج هذا الجهد الكبير والتحول الاستراتيجي والتميز الخدماتي محققاً نمواً مطرداً عزز وجوده وصورته في السوق المصرفي

في العام 2006م، قام البنك بإطلاق برنامجه " خير الجزيرة لأهل الجزيرة " ، لدعم مبادرات ورعاية برامج رئيسية موجهة لتنمية المجتمع ولمساعدة أعداد كبيرة من ذوي الاحتياجات الخاصة من الأسر والأفراد على حد سواء

¹ - www.alrajhibank.com ، 3/07/2020 على ساعة 18:57 .

إضافةً إلى عقد دورات تدريبية في التأهيل المهني لمئات من الشباب والشابات السعوديين لمنحهم فرص حقيقية للالتحاق بسوق العمل والمشاركة الفاعلة في تنمية الاقتصاد الوطني.

في العام 2007م ، نجح البنك بفضل الله و بمجهودات الموظفين في تحويل جميع عملياته وأنشطته بالكامل مع ما يتوافق وأحكام الشريعة أما العام 2009م ، فيمكن وصفه بأنه عام إرساء الأسس للنمو المستقبلي وتنويع منتجات البنك وخدماته ، وقد جرى خلال هذا العام تعزيز قدرات البنك ومنسوبيه بالمهارات والإمكانيات اللازمة التي تمكنه من الاستفادة القصوى من الفرص المنظورة في المستقبل. وكان من بين الانجازات الهامة التي تحققت خلال هذا العام مضاعفة عدد الفروع لتصبح 48 فرعاً. وحاليا يتمتع بنك الجزيرة بشبكة واسعة من الفروع تصل لعدد 94 فرعاً وقسماً نسائياً في مناطق المملكة المختلفة.¹

مصرف الإنماء:

يعتبر مصرف الإنماء من أشهر المصارف في المملكة العربية السعودية وهو يمارس الأعمال المصرفية بطريقة محترفة، هذا ويقع المقر الرئيسي للمصرف في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية. وهذا ويعتبر مصرف الإنماء هو أحدث بنك سعودي حيث أن مصرف الإنماء قد بدأ عمله في عام 2007²

صدر قرار اللجنة التأسيسية للمصرف 31/01/2007م، المتضمن إنشاء هيئة شرعية للمصرف، وتعيين أعضائها في دورة انعقادها الأولى، وتخصيص جهاز إداري في المصرف يساندها في أداء أعمالها.

وهو عبارة عن لجنة تضم في عضويتها عدداً من العلماء المختصين في فقه المعاملات المالية والاقتصاد، يعتمد تكوينها من الجمعية العامة للمصرف وهي مستقلة عن جميع إدارات المصرف التنفيذية، وتخضع جميع معاملات المصرف لموافقتها ومراقبتها، وتعد قراراتها ملزمة لجميع إدارات المصرف ومنسوبيه.

¹ - <https://www.baj.com.sa/ar-sa/> 2020/1/29 على الساعة 20:37 .
² - <https://www.mosoah.com/> ، 2020/8/02 على الساعة 19:56

أما عن نشاط الخاص بالمصرف الإنماء والأعمال التي يخدم بها العملاء فهي تتمثل في مزاولة الأعمال المصرفية والأعمال الاستثمارية والتي تتوافق مع أحكام وضوابط الشرعية. هذا ويشمل مصرف الإنماء عدد كبير من الفروع والذي قد يصل الى أكثر من 100 فرع يقوم بخدمة الرجال والنساء، وقد تم توزيع هذه الفروع الخاصة بمصرف الإنماء حتى تكون منتشرة في جميع المدن الرئيسية في المملكة العربية السعودية.¹

بنك البلاد:

بنك البلاد هو شركة سعودية يقع المقر الرئيسي لها في الرياض، تأسست عام 2004 لتقدم حلول مصرفية إسلامية رائدة، ومنذ ذلك الوقت عمل البنك على تبني ثقافة المبادرة والابتكار، وتقديم خدمات تحظى بثقة العملاء وتحقق تطلعاتهم، وانتشر البنك بشبكة فروع ضخمة في المملكة، وحصل على عدة جوائز هامة.

تتنوع خدمات العملاء التي يقدمها بنك البلاد وتتميز بجودتها، ويعتمد البنك على أحدث الأساليب الإلكترونية لضمان راحة العملاء، ويوفر قنوات مختلفة لخدمة العملاء عن طريق الموقع الإلكتروني للبنك، وتطبيق الهواتف الذكية، ووسائل التواصل الاجتماعي، كما خصص البنك رقم هاتف مجاني للإجابة على كافة استفسارات العملاء، وتلقي الشكاوى والملاحظات ليتم أخذها بعين الاعتبار، بالإضافة إلى حرص البنك الدائم على تطوير خدمة العملاء باستمرار لتبلي تطلعات العملاء واحتياجاتهم، إلى جانب ذلك يسعى البنك لرفع مستوى الثقافة المالية، وتقديم النصح والإرشاد للعملاء، وتوفير خدمة الاستشارات الائتمانية، وتقدم 10 فروع للبنك خدماتها في يوم السبت؛ لإتاحة الفرصة للعملاء للحصول على الخدمات التي يحتاجونها في يوم عطلتهم.

كما يتميز بنك البلاد بوجود أكثر من 150 فرعاً في المملكة لتلبية احتياجات العملاء في مختلف المناطق، وهناك فروع مخصصة للسيدات، كما يقدم فرع الوصول الشامل بالتخصصي خدمات مخصصة للعملاء ذوي الإعاقة البصرية والسمعية والحركية، تتضمن خدمات الترجمة الفورية، وتوفير طابعات بلغة برايل، وامتدت خدمات بنك البلاد لتشمل توفير أكثر من 75 جهاز صراف آلي لخدمة المكفوفين، كما دشّن البنك 5 مراكز مبيعات خدمة ذاتية تقدم للعملاء جميع الخدمات البنكية باستثناء التعاملات النقدية، ويزيد عدد أجهزة الصراف الآلي لبنك البلاد عن الـ 900 جهاز .

¹ - 2020/9/02 على الساعة 20:15. <https://www.alinma.com/wps/portal/alinma/Alinma>

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات المالية البنوك الإسلامية للسعودية

الفرع 01: تحليل مجموع أصول بنوك الإسلامية في السعودية

1- تحليل الأصول (استخدامات الأموال)

الأصول هي التي تزود المصرف بالخدمات والمنافع في المستقبل، وبالتالي تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر على تحقيق تدفقات نقدية.

الجدول 01: تطور مجموع الأصول في البنوك الإسلامية السعودية للفترة ما بين 2015-2019 (المبالغ بمليون دولار)

2015	2016	2017	2018	2019	
84165	90589	91497	97075	102423	مصرف الراجحي
23660	27928	30600	32410	35157	مصرف الإنماء
16870	17685	18209	19467	23078	بنك الجزيرة
13658	14333	19636	19636	22953	بنك البلاد
138353	150535	159942	168588	183611	المجموع

1kw=0.266667 usd

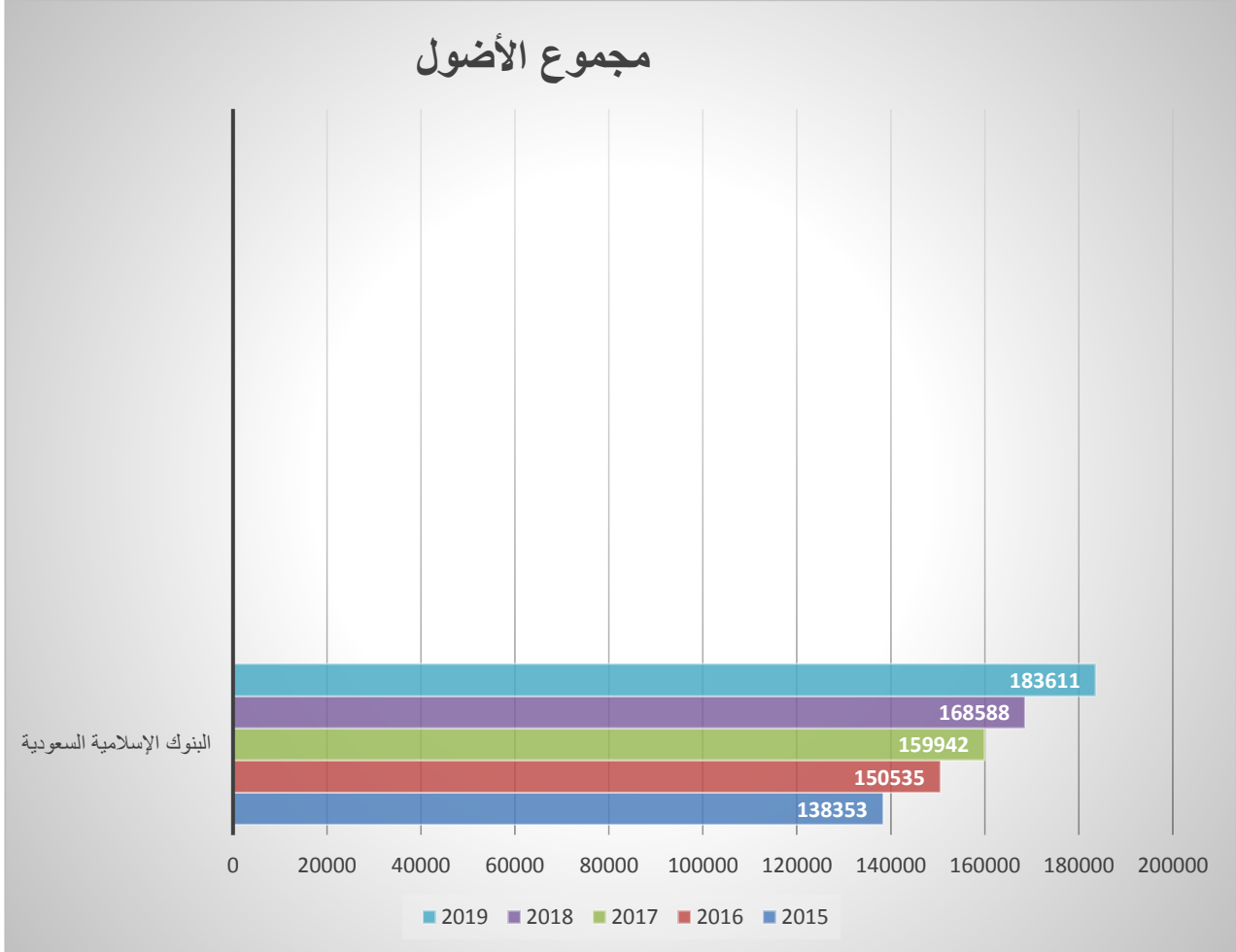
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على التقارير السنوية لكل بنك

تحليل الجدول:

يشير الجدول أعلاه أن كل المصارف الإسلامية في السعودية أبدت بصورة إيجابية من ناحية مبالغ الأصول (الاستخدامات)، فكانت الزيادة على مدار خمس سنوات متتالية، وهذا ما يعكس النمو القوي لها، وقدرتها على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، ومن ثم قيامها بتشغيل هذه الأموال وتوظيفها في استثمارات ذات جدوى.

ووصل مجموع الأصول لسنة 2019 الى ما يقارب 184 مليار دولار بنسبة نمو 25% عن عام 2015 أي زيادة بحوالي 46 مليار دولار. والشكل الموالي يوضح أكثر الزيادات في السنوات الخمس.

شكل 01: أعمدة بيانية تمثل تطور مجموع الأصول لجميع بنوك الإسلامية السعودية



مصدر: إعداد الطالبتين اعتماداً على الجدول أعلاه

2- حساب العائد على الأصول: Return on Asset

يوضح هذا المؤشر كل دينار من الأصول كم حقق من ربح، لذا فارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على الإدارة المثلى للأصول والتوظيف الكفء للمصادر المالية عن طريق المفاضلة المدروسة والممتازة لأوجه الاستخدامات الأكثر ربحية، ويقاس هذا المؤشر بالعلاقة الموالية:

$$ROA = \frac{P}{AAT} \times 100$$

حيث أن: **P** تمثل صافي الدخل، بينما **AAT** هي (Average total assets) متوسط إجمالي الأصول.

جدول 02: يمثل نسب العائد على الأصول للبنوك الإسلامية السعودية:

البنوك الإسلامية السعودية	بنك الراجحي	مصرف الجزيرة	بنك الإنماء	بنك البلاد
نسب العائد على الأصول 2019 ، %	2.71	1.24	2	1.55
نسب العائد على الأصول 2018 ، %	2.67	0.54	2.41	0.89

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على التقارير السنوية لكل بنك

تحليل الجدول:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل بنوك البنوك الإسلامية السعودية حققت زيادة في العائد على الأصول خلال سنتين متتاليتين وهما 2018 و 2019، وتفسر هذه النسب قدرة وكفاءة هذه المصارف على استخدام أصولها في توليد الربح.

الفرع 02: تحليل مجموع الأرباح البنوك الإسلامية في السعودية

1- تحليل الأرباح السنوية:

الأرباح السنوية هي مقدار الأموال التي حققتها المصارف خلال سنة معينة وتمثل الهدف الرئيسي لها.

الجدول 03: تطور مجموع الأرباح في البنوك الإسلامية السعودية للفترة ما بين 2015-2019 (المبالغ بملين دولار)

2015	2016	2017	2018	2019	
1901	2166	2432	2745	2709	مصرف الراجحي
391	400	536	761	675	مصرف الإنماء
343	232	228	100	264	بنك الجزيرة
210	215	249	163	331	بنك البلاد
2845	3013	3445	3769	3979	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على التقارير السنوية لكل بنك

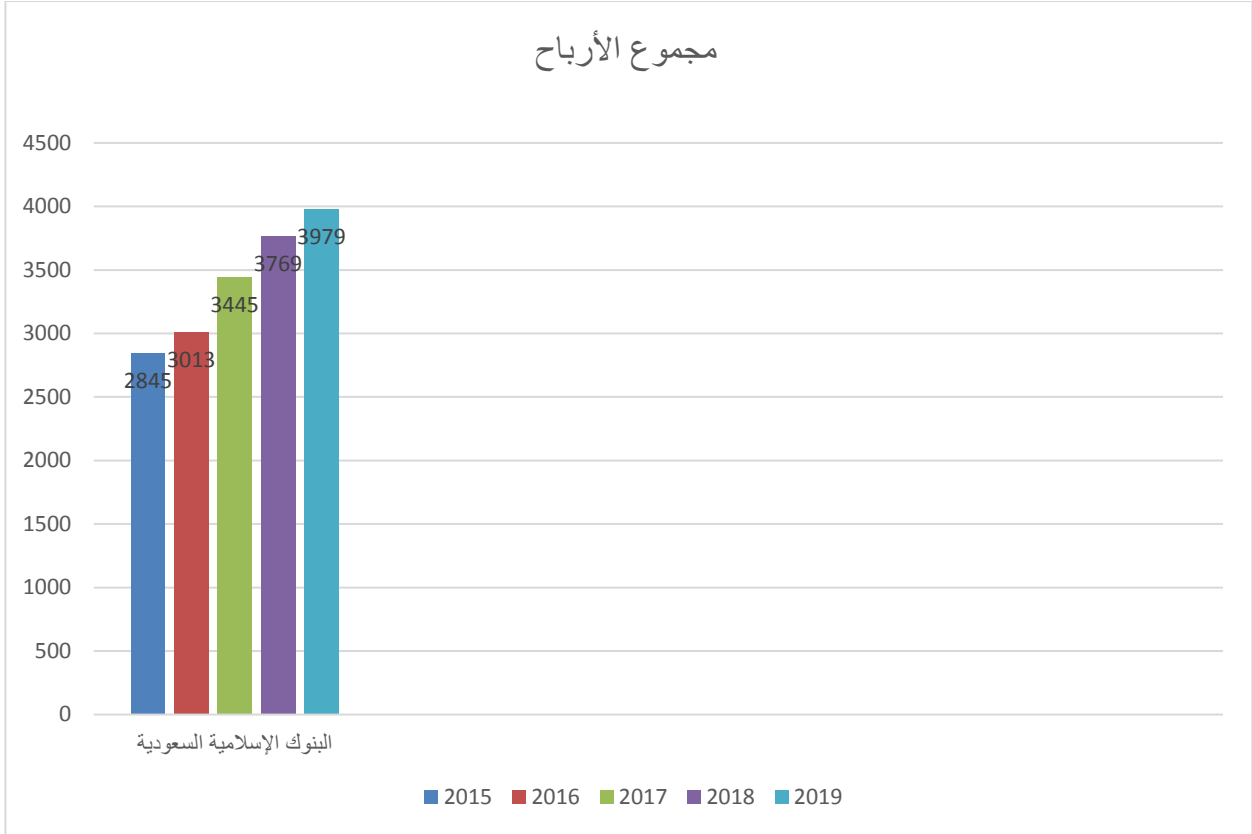
تحليل الجدول:

نلاحظ من الجدول السابق أن مجموع الأرباح للبنوك الإسلامية السعودية كلها في نمو متزايد، حيث بلغت سنة 2019 ما يقارب 4 مليار دولار (3979 مليون دولار)، بمقدار زيادة 28.5% عن سنة 2015 التي كانت تقدر بـ 2845، وتفسر هذه النتائج بصفة إيجابية وهذا ما يدل على الصحة المالية لجميع مصارف السعودية الإسلامية.

أما كل بنك على حدى فالأرباح كانت في بنك الراجحي وبنك الإنماء كانت في تزايد من سنة 2015 الى غاية 2018 ثم شهدت انخفاض في 2019 وهذا راجع الى مبلغ الزكاة المسترد واضافته لأرباح العام الماضي.

أما عن بنك البلاد وبنك الجزيرة فكانت أرباح في تذبذب أحيانا ترتفع وأحيانا تنخفض وهذا راجع لأسباب داخلية كانت تمر بها هذه البنوك. والشكل الموالي يوضح تزايد الأرباح خلال السنوات الخمس.

شكل 02: أعمدة بيانية تمثل تطور مجموع الأرباح لجميع بنوك الإسلامية السعودية



المصدر: إعداد الطالبتان اعتمادا على الجدول أعلاه

الفرع 03: تحليل حقوق الملكية لبنوك الإسلامية السعودية

1- تحليل حقوق الملكية:

إن حقوق الملكية في المصارف الإسلامية هي مقدار ما يتبقى من أصول المصرف بعد استبعاد خصومها وحسابات الاستثمار المطلقة للعملاء.

الجدول 04: تطور حقوق الملكية للبنوك الإسلامية السعودية ما بين 2017-2019 (المبالغ بلآلاف دولار)

2017	2018	2019	
14866	12881	13651	مصرف الراجحي
5425	5679	5985	مصرف الإنماء
2274	2998	3090	بنك الجزيرة
2023	2088	2513	بنك البلاد

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على التقارير السنوية لكل بنك

تحليل الجدول:

نلاحظ من خلال الجدول أن حقوق الملكية في جميع البنوك الإسلامية السعودية في زيادة خلال ثلاث سنوات متتالية، فقد بلغت في 2019 حوالي 2.5 مليون دولار بنسبة تغير 2.43% مقارنة بسنة الأساس 2017 والتي بلغت 24 مليون دولار. هذه الزيادة تعكس الزيادة في كل من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدورة خلال الفترة المدروسة (3 سنوات)، الأمر الذي يعكس قدرة المصارف الإسلامية السعودية على تمويل جانب من استثمارهم من الأموال الخاصة.

2- حساب العائد على حقوق الملكية: Return on Equity

يعكس هذا المؤشر ربحية كل دينار من الأموال الخاصة، أي مدى قدرة المصرف على تحقيق العائد الملائم لأصحاب حقوق الملكية، فهو يوضح للمستثمرين نسبة الأموال المتولدة نتيجة استثمارهم في البنك، ويقاس هذا المؤشر بالعلاقة الموالية:

$$ROE = \frac{P}{E} \times 100$$

حيث أن: **P**: تمثل صافي الدخل، بينما **E** هي (Equity) حقوق الملكية

جدول 05: يمثل نسب العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية السعودية:

البنوك الإسلامية السعودية	بنك الراجحي	مصرف الجزيرة	بنك الإنماء	بنك البلاد
نسب العائد على حقوق الملكية 2019	19.8	8.68	11.2	13.19
نسب العائد على حقوق الملكية 2018	21.31	9.97	13.41	7.8

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على التقارير السنوية لكل بنك

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب العائد على حقوق الملكية في بنك البلاد ارتفعت إلى ضعف تقريباً في سنة 2018 كانت 7.8% وارتفعت إلى غاية 13.19% في سنة 2019، وهذا ما يدل على أن بنك البلاد يتبع استراتيجية تعظيم حقوق الملكية، وأن نية أصحاب المساهمين هي تحرير الأرباح المحتجزة. أما عن البنوك الأخرى السعودية الإسلامية فقد شهدت انخفاض في نسب العائد على حقوق الملكية ويرجع هذا إلى الانخفاض الذي شهدته هذه الأخيرة في الأرباح، وبالرغم من انخفاضها إلا أن هذه النسب تشير إلى أن أصحاب حقوق الملكية قد حققوا هدفهم وأن مصارف السعودية كانت جيدة في إدارة تدفقاتها النقدية في تحقيق العائد لأصحاب حقوق الملكية.

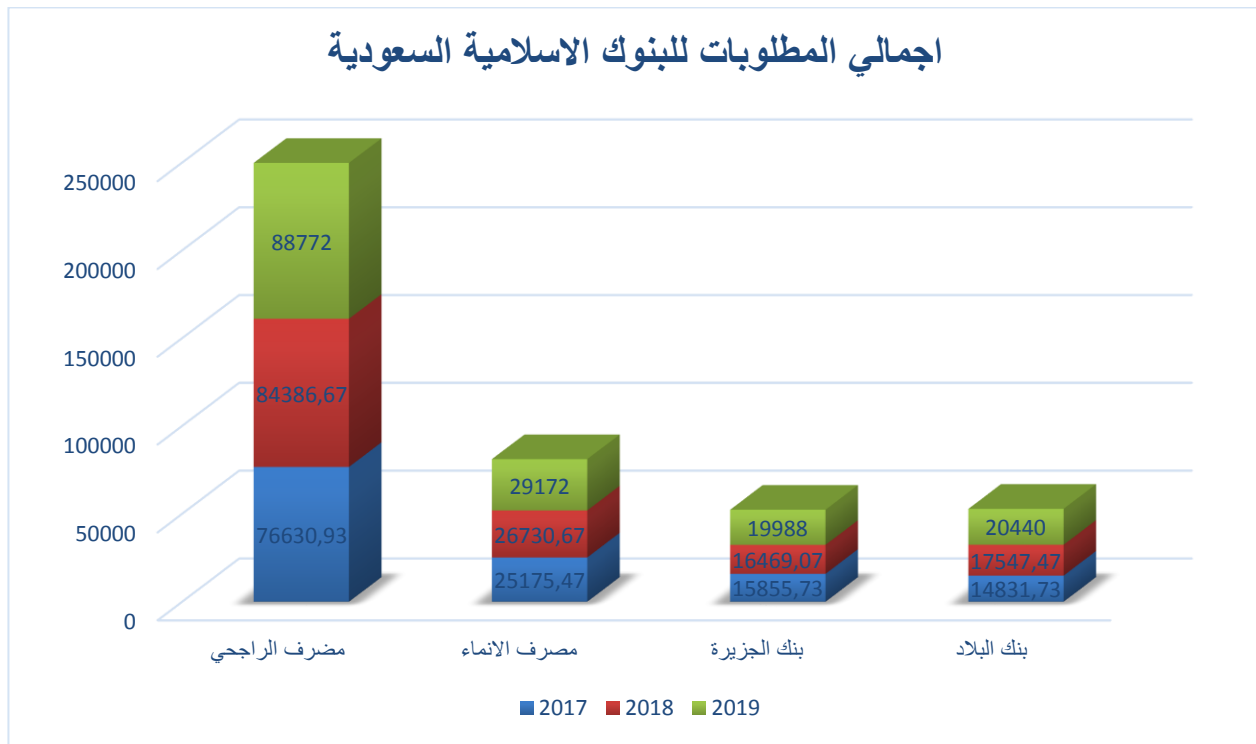
المطلب الثالث: عرض بيانات مالية للبنوك الإسلامية في السعودية وتحليلها

الفرع الأول: تحليل إجمالي المطلوبات

1- تحليل إجمالي المطلوبات: (الخصوم)

وهي التزام حالي على المنشأة بتحويل أصول أو تقديم خدمات أخرى في المستقبل، بمعنى أن الخصوم تمثل مسؤولية قائمة اتجاه وحدة أو أكثر.

شكل 03: رسم بياني يبين إجمالي المطلوبات خلال الفترة 2017-2019 (المبالغ بملليون دولار)



المصدر: إعداد الطالبتان اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

تحليل:

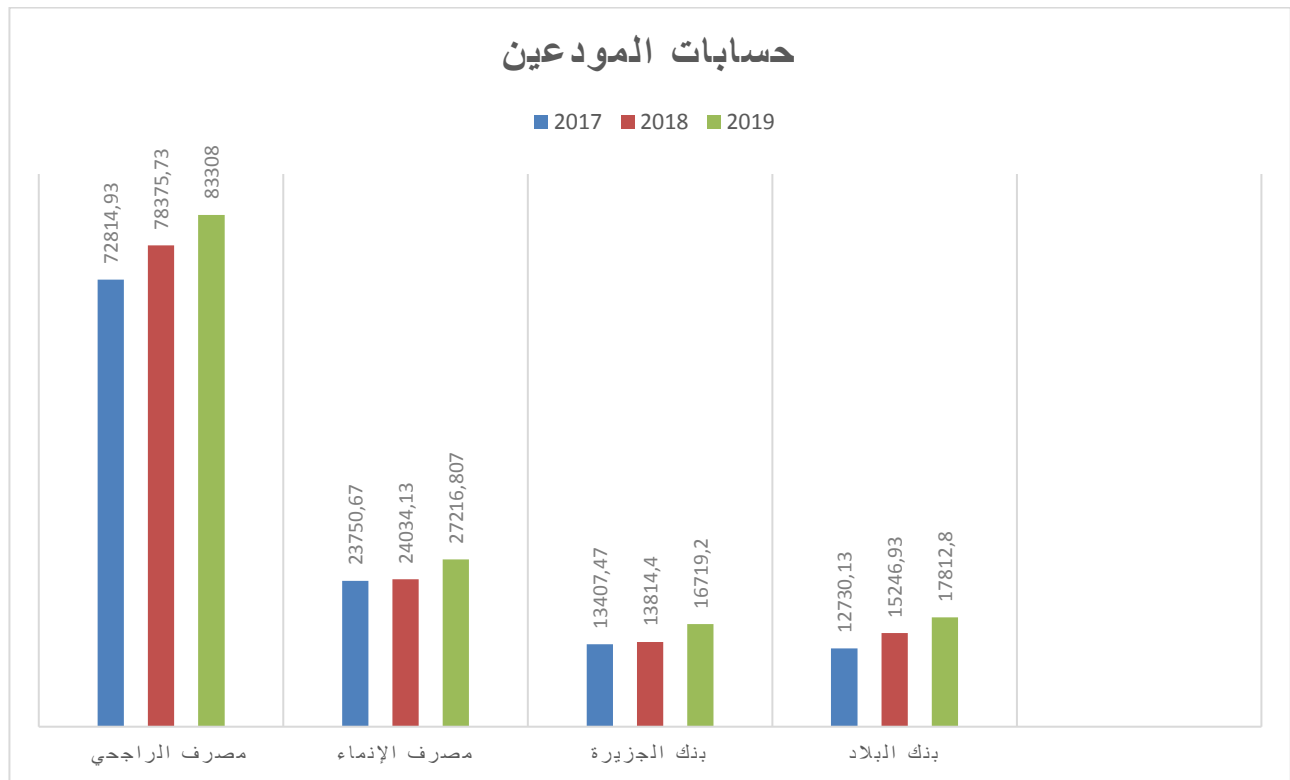
نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن كل المصارف الإسلامية السعودية سجلت تزايدا مستمرا لثلاث سنوات متتالية وتفسر هذه الزيادات الى أن جميع هذه البنوك تقوم بجذب الودائع وتمييزها، نتيجة الثقة التي اكتسبتها من قبل المودعين الذين لم يترددوا في المساهمة فيها، وهذا ما يؤدي بدوره الى عدم تعطيل الأموال، بل استثمارها بما يعود بالأرباح على المساهمين والمودعين معا، الأمر الذي ينعكس ايجابا على الاداء المالي.

الفرع الثاني: تحليل حسابات المودعين

1- تحليل حسابات المودعين:

إن تجميع الودائع والمدخرات من أهم أنشطة المصارف الإسلامية، فهي المصدر الذي تستمد منه تلك المصارف قدرتها على إجراء عمليات التمويل والاستثمار.

شكل 04: رسم بياني يبين حساب المودعين في البنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة 2017-2019 (المبالغ بمليون دولار)



المصدر: إعداد الطالبتان اعتماداً على تقارير السنوية لكل بنك

تحليل:

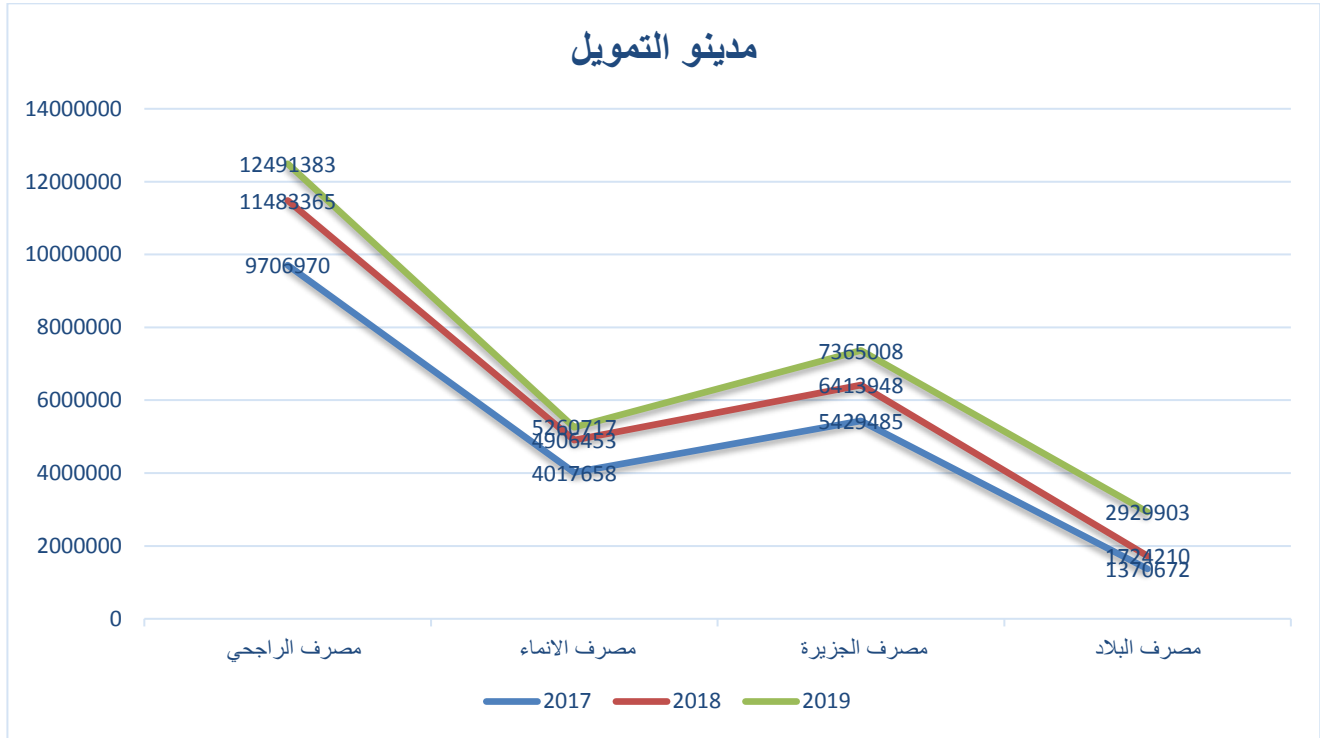
من الرسم البياني أعلاه نلاحظ أن حجم ودائع الزبائن في المصارف الإسلامية السعودية كلها في تزايد مستمر خلال ثلاث سنوات متتالية، أي أن هذه مصارف تقوم بجذب الودائع وتتميتها نتيجة الثقة التي اكتسبتها من المودعين.

الفرع الثالث: تحليل مدينو التمويل

1- تحليل مدينو التمويل:

حساب مدينو التمويل يمثل تلك التسهيلات التي يقدمها المصرف لعملائه في صور مرابحة ومشاركة، اجارة....

شكل 05: رسم بياني يبين حسابات مدينو التمويل للبنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة 2017-2019 (المبالغ بألف دولار)



المصدر: إعداد الطالبتان اعتمادا على تقارير السنوية لكل بنك

التحليل:

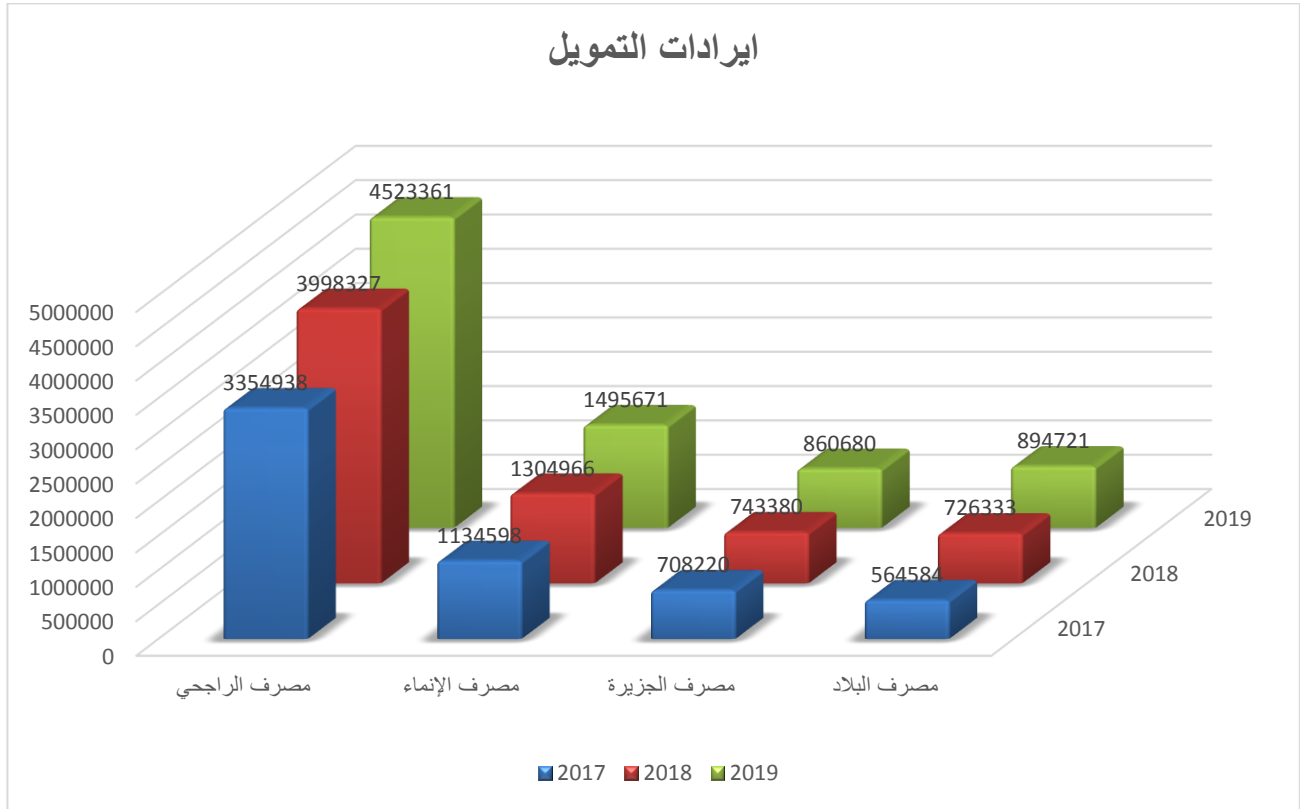
من الشكل أعلاه نلاحظ أن حسابات التمويل في تزايد مستمر خلال السنوات الثلاث المتتالية، ويفسر هذا التزايد بأن المصارف الإسلامية السعودية لها القدرة على التوسع في الاستثمارات وكسب ثقة المزيد من المستثمرين.

الفرع الرابع: تحليل إيرادات التمويل

1- تحليل إيرادات التمويل:

إيرادات التمويل هي إيرادات المضاربة والمشاركة والإجارة... وأخرى

الشكل 06: رسم بياني يبين حسابات إيرادات التمويل للبنوك الإسلامية السعودية خلال الفترة 2017 - 2019 (المبالغ بآلف دولار)



المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على تقارير السنوية للبنوك الإسلامية في السعودية

التحليل:

من الشكل السابق نلاحظ أن إيرادات التمويل لكل البنوك الإسلامية خلال سنوات الدراسة حققت مبالغ تصاعدية، ويفسر هذا أن هذه البنوك تقوم بزيادة حصص الإيرادات في كل سنة وأنها تستثمر في مجالات فعالة من أجل توظيف الأموال المتاحة إليها بما يحقق أهدافهم وأهداف المودعين.

المبحث الثاني: نموذج البنوك الإسلامية في الكويت

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك الإسلامية في الكويت

الفرع الأول: تجربة المصارف الإسلامية في الكويت

اتضح خلال الأزمة المالية العالمية مدى قوة البنوك أو المصارف الإسلامية كحل بديل للأزمة التي أدت إلى إفلاس العديد من البنوك التقليدية والشركات في أمريكا وغيرها من دول العالم، في حين تجاوزت البنوك والمصارف الإسلامية الأزمة لأنها تؤدي إلى إنتاج حقيقي وليس نمواً نقدياً فقط، وقد كانت ولا زالت البنوك الإسلامية في الكويت مثالا رائعا يحتذى به كصرح اقتصادي إسلامي شامخ وناجح يقتدي بالشريعة الإسلامية، ويفيد المجتمع الكويتي والعربي والإسلامي بتوفير قاعدة رأسمالية ضخمة ومتنوعة في عالم الصيرفة، بما فيها من مشروعات وصيغ استثمار إسلامية مثل المضاربة والمرابحة والسلم وغيرها، واستطاعت البنوك الإسلامية في الكويت بصفة خاصة أن تمتص وتحد من آثار الأزمة المالية العالمية بل وتقدم بديلا حقيقيا متميزا¹

نشأة البنوك الإسلامية في الكويت:

حظيت الكويت بدور الريادة والقيادة في مجال الصيرفة الإسلامية، وذلك بإنشاء ثاني بنك إسلامي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في منطقة الخليج العربي والأول من نوعه في الكويت وهو بيت التمويل الكويتي وذلك في عام 1977، كما تعد تجربة شركة "المزني" للصيرفة التي تأسست عام 1942 كأول شركة في الكويت للقيام بأعمال الصيرفة، أحد أبرز التجارب الناجحة. ويبلغ عدد البنوك الإسلامية في الكويت حاليا خمسة بنوك، وهي بنك الأهلي المتحد، بنك الكويت الدولي، بنك بوبيان، بنك وربة، بيت التمويل الكويتي.

كما قررت الجمعية العمومية للبنك التجاري الكويتي في أكتوبر 2014 التحول للعمل وفق الشريعة الإسلامية ليكون بذلك سادس بنك يعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية.²

¹ المصارف الإسلامية في الكويت تتفوق على البنوك التقليدية ، <http://www.ifpinfo.com/ar/>

وأكدت مجموعة " أوكسفورد بيزنس جروب " البريطانية للإعلام والنشر أن الكويت إذ ظلت فترة طويلة من الزمن الحضن الدافئ لعمليات التمويل الإسلامي، فإن لها أن تفاخر بحق بريادتها وقيادتها للعمليات المصرفية وعمليات التأمين والاستثمار التي تتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية.¹

الفرع الثاني: التعريف بالبنوك الإسلامية في الكويت

أولاً: البنك الأهلي المتحد: AHLI UNITED BANK

الرحلة انطلقت في العام 1941، وبمباركة من أمير دولة الكويت الراحل المغفور له الشيخ أحمد الجابر الصباح، مع تأسيس " بنك فارس الامبريالي " الذي جاء ثمرة تحالف المصرف مع البنك البريطاني وحصوله على حقوق آنذاك قام البنك بتغيير اسمه إلى "بنك الكويت والشرق الأوسط" وبعد حصوله على شهادة التأسيس التي أثبتت أنه بنك كويتي 100% تابع رحلته بحزم أكبر وأداء على أعلى المستويات محققاً مروحة واسعة من الإنجازات ومعززاً موقعه الريادي المتميز على مر الزمن. الامتياز والترخيص بمرسوم أميري، الإنجاز التاريخي تحقق في العام 1971، إذ أصبح المصرف مملوكاً بالكامل من قبل الحكومة الكويتية والشعب الكويتي. فبعد انتهاء فترة حقوق الامتياز الممنوحة إلى "البنك البريطاني للشرق الأوسط"

في العام 2002، تابعت الرحلة مسارها نحو المزيد من النجاحات حيث أصبحت مجموعة البنك الأهلي المتحد، التي تحظى بسمعة مرموقة وحضور مؤثر عالمياً في القطاع المصرفي، المساهم الأكبر في البنك.

ما الأول من نيسان - أبريل 2010، فتعتبر المحطة الأبرز والأهم في رحلة الألف ميل وميل من الإنجازات حيث تحول البنك الأهلي المتحد- الكويت إلى مصرف متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء. وقد أتى قرار تحويل تعاملات البنك لتتوافق مع المبادئ الإسلامية السامية على غرار الاستراتيجية الحكيمة والرؤية الثاقبة التي اعتمدها المساهمون الرئيسيون. وتم وضعها موضع التنفيذ من قبل الإدارة التنفيذية للبنك تحت إشراف مجلس إدارتها. وهكذا، استطاع " البنك الأهلي المتحد- الكويت " ان يخطو بكل ثقة وفخر في حقل الصناعة المصرفية الإسلامية، متخطياً الحواجز والصعوبات، متصدراً المصارف الإسلامية ورائداً في زرع الثقة المتبادلة وحصاد النجاحات المشتركة.

وفي سبتمبر 2012، ثبتت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني الدولية "Fitch Ratings" تصنيف البنك الأهلي المتحد- الكويت مع نظرة مستقبلية مستقرة نظراً لقدرته على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل، بالإضافة إلى ملاءة

¹ <https://www.arabnak.com/> البنوك الإسلامية في الكويت

مركزه المالي الذي يركز على نمو أرباحه التشغيلية ومؤشراته المالية خلال عام 2011 والنصف الأول من عام 2012 مما انعكس إيجاباً على نمو أرباحه المالية الصافية بشكل ملحوظ.¹

تانيا: بنك الكويت الدولي: KIB

عرف البنك بداية باسم البنك العقاري الكويتي، وجاء تأسيسه عام 1973 مواكبةً للنهضة العمرانية وتلبيةً للحاجة المتنامية لوجود بنك متخصص في القطاع العقاري في الكويت، ولم يقتصر نشاط البنك آنذاك على تمويل القطاع العقاري فحسب، بل كان يقدم باقة متكاملة من الخدمات المصرفية المتخصصة، إلى أن جاءت الفكرة عام 2002 للتحوّل من بنك عقاري متخصص إلى بنك يعمل وفق النموذج الإسلامي، فبدأ بإعداد دراسة متكاملة، وجدوى اقتصادية، ليحصل على موافقة البنك المركزي على خطوة التحوّل، وتتضمن عملية التحوّل هذه عدد من الإجراءات المعقدة، التي تشرف عليها هيئة رقابة شرعية بشكل تفصيلي، فيتم تحويل كافة عمليات البنك ونماذج عمله إلى العمل الإسلامي، كما يتم تدريب وتأهيل الكوادر البشرية، وعام 2007 تغير إسم البنك إلى بنك الكويت الدولي، ليصبح بنكاً إسلامياً شاملاً، يقدم الخدمات المصرفية المتكاملة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

في عام 2018، تحصل البنك على أ فضل بنك إسلامي في الخليج منحت له مجلة وورلد فاينانس الجائزة للمرة الثالثة على التوالي. وتحصل أيضاً على جائزة التميز في المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية لنفس السنة، من قبل الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وأيضاً جائزة البنك الإسلامي الأسرع نمواً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من قبل مجلة وورلد فاينانس، وذلك للعام الثالث على التوالي.²

¹ <https://www.ahliunited.com.kw/ar/about/history> الموقع الرسمي لبنك الاهلي المتحد، تاريخنا

² <https://read.opensooq.com/> تاريخ بنك الكويت الدولي

ثالثاً: بيت التمويل الكويتي

يعتبر بيت التمويل الكويتي "بيتك" مؤسسة مصرفية إسلامية رائدة تتبع وتطبق المنهج الإسلامي في كافة تعاملاتها، فهو أول بنك إسلامي يتم تأسيسه في دولة الكويت في عام 1977، أما اليوم فقد أصبح من رواد وقادة العمل المصرفي الإسلامي في العالم.

تمكّن بيت التمويل الكويتي "بيتك" بخطوات واثقة من توسيع بؤرة أعماله وإنجازاته ليتبوأ مركز الصدارة في مجال العمل المصرفي الإسلامي، ويصبح مؤسسة مالية قيادية، ليس في الصناعة المصرفية الإسلامية فحسب، بل أيضاً ضمن قطاع الصناعة المصرفية ككل، إلى جانب كونه أكبر الممولين في السوق الكويتي والإقليمي. كما، ويعد بيت التمويل الكويتي "بيتك" شركة مساهمة كويتية عامة مسجلة ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية (KSE.KFIN)

إذ يقدم بيت التمويل الكويتي "بيتك" باقة كبيرة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية مثل الخدمات العقارية، التداول المالي، المحافظ الاستثمارية، الخدمات التجارية، والخدمات التمويلية المخصصة للشركات والأفراد في كل من دولة الكويت، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، تركيا، ماليزيا، ألمانيا.¹

رابعاً: بنك بوبيان

يعتبر بنك بوبيان أول مصرف إسلامي يتم تأسيسه في دولة الكويت وفقاً لقانون المصارف الإسلامية رقم 33 لعام 2003. تأسس بنك بوبيان كشركة مساهمة كويتية عامة في 21 سبتمبر 2004 بموجب المرسوم الأميري رقم 88 بهدف ممارسة كافة الأنشطة المصرفية والمالية والتجارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء. إن أسهم بنك بوبيان مسجلة ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية منذ 15 مايو 2006 في الوقت الذي عمل فيه البنك على نشر الثقافة المصرفية الإسلامية والتعاملات البنكية المرتكزة على الصدق والشفافية والنزاهة.

¹ - <https://www.kfh.com/home/Personal/aboutus.html> الموقع الرسمي لبيت التمويل الكويتي، تاريخنا

وفي تقرير جوائز بوبيان خلال 2019، أنه عام حافل بالإنجازات والجوائز والتقدير العالمية ومؤسسات عالمية وإقليمية تؤكد تفوق بنك بوبيان في السوق المحلي. حصل على أكثر من 20 جائزة في عام 2019.

منها أنه أفضل بنك إسلامي في العالم في الخدمات المصرفية الرقمية، وصرحت غلوبل فاينانس وبانكر أن بوبيان أفضل بنك إسلامي في الكويت.¹

خامسا: بنك وربة

تأسس بنك وربة عام 2010، ليحتل مكانة ريادية في مصارف البنوك العالمية عامة والبنوك الإسلامية بوجه خاص حيث أنه يقدم مجموعة شاملة ومتكاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء.

ويتطلع بنك وربة إلى تحقيق النمو والتوسع من خلال توفير منتجات مصرفية مبتكرة تكفل حلولاً خلاقة وخدمات مميزة من شأنها اكتساب ثقة عملائه على تعددهم واختلاف أجناسهم.²

¹ - <https://boubyan.bankboubyan.com> الموقع الرسمي لبنك بوبيان ، تاريخنا

² - منى بن غيت، تجربة الكويت مع البنوك الإسلامية، اجتماع التمويل الإسلامي في مجال الحسابات القومية، 2017

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات المالية البنوك الإسلامية الكويتية

الفرع الأول: أصول البنوك الإسلامية

1- تحليل أصول البنوك الإسلامية الكويتية:

الجدول 06: تطور مجموع الأصول في مصارف الإسلامية الكويتية للفترة ما 2015 إلى 2019 (القيم بمليار دولار)

2015	2016	2017	2018	2019	
53,61	53,63	56,40	57.74	63 ,06	بيتك
10,18	11,32	12,91	14,12	17,23	بوبيان
12.69	12.00	11.91	12.72	14.14	أهلي المتحد
5.81	6	6.22	7.049	8.73	كويت الدولي
2.52	3.66	5.76	3.88	10.21	بنك وربة
84.81	86.61	93.2	95.509	113.37	المجموع

1 KWD = 3.25074 USD

المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على تقارير السنوية لكل بنك

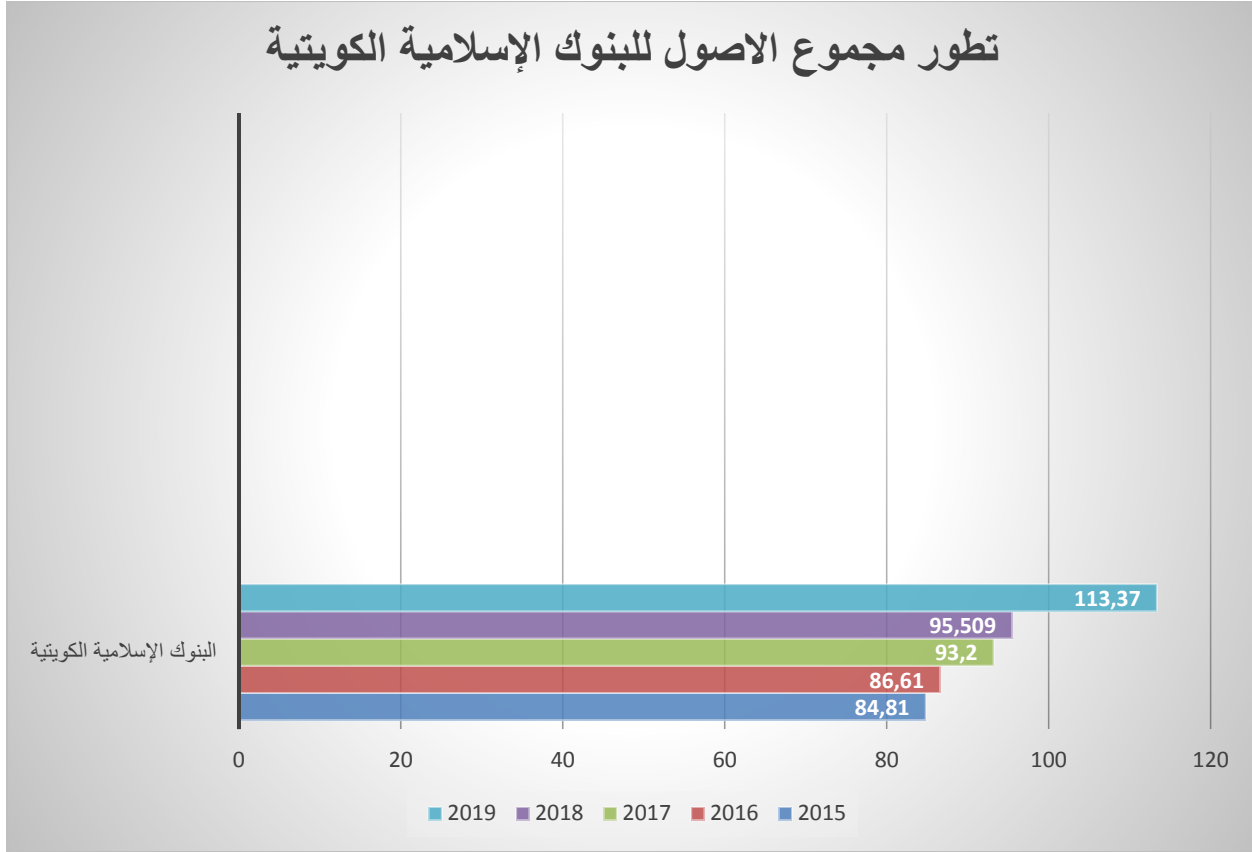
تحليل:

يشير الجدول أعلاه أن كل المصارف الإسلامية في الكويتية أبدت بصورة إيجابية من ناحية مبالغ الأصول (الاستخدامات)، فكانت الزيادة على مدار خمس سنوات متتالية، وهذا ما يعكس النمو القوي لها، وقدرتها على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، ومن ثم قيامها بتشغيل هذه الأموال وتوظيفها في استثمارات ذات جدوى.

ووصل مجموع الأصول لسنة 2019 الى 113 مليار دولار بنسبة نمو %25.19 عن عام 2015 أي زيادة بحوالي 29 مليار دولار. والشكل الموالي يوضح أكثر الزيادات في السنوات الخمس.

والشكل الموالي يوضح أكثر تطورات الأصول في البنوك الإسلامية الكويتية.

الشكل 07: أعمدة بيانية تمثل تطور مجموع الأصول لجميع بنوك الإسلامية الكويتية



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على الجدول أعلاه

2- حساب العائد على الأصول:

جدول 07: يمثل نسب العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الكويتية

بنك وربة	بنك الكويت الدولي	بنك أهلي المتحد	بنك بوبيان	بيتك	
0.16	0.71	1.33	1.29	1.40	نسب العائد على الأصول 2019
0.64	1.02	1.35	1.33	1.5	نسب العائد على الأصول 2018

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

التحليل:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل بنوك الإسلامية الكويتية انخفض فيها العائد على الأصول خلال سنتين متتاليتين وهما 2018 و 2019، لكن هذا الانخفاض كان بنسب متقاربة من بعضها البعض وتفسر هذه الانخفاضات الى أن الأرباح شهدت هي الثانية تراجع في مبالغها.

الفرع الثاني: أرباح البنوك الإسلامية الكويتية

1- تحليل الأرباح:

الجدول 08: مجموع الأرباح المحققة في المصارف الإسلامية الكويتية للفترة ما بين 2015-2019 (القيم

بالمليون دولار)

2015	2016	2017	2018	2019	
616	526	696	856	851	بيتك
114	134	154	182	203	بنك بوبيان الكويتي
80	131	144	166	178	بنك الأهلي المتحد
52	59	57	68	56	بنك الكويت الدولي
3	8	21	41	53	بنك وربة الكويتي
865	858	1072	1313	1341	المجموع

المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على تقارير السنوية لكل بنك KWD = 3.25074 USD1

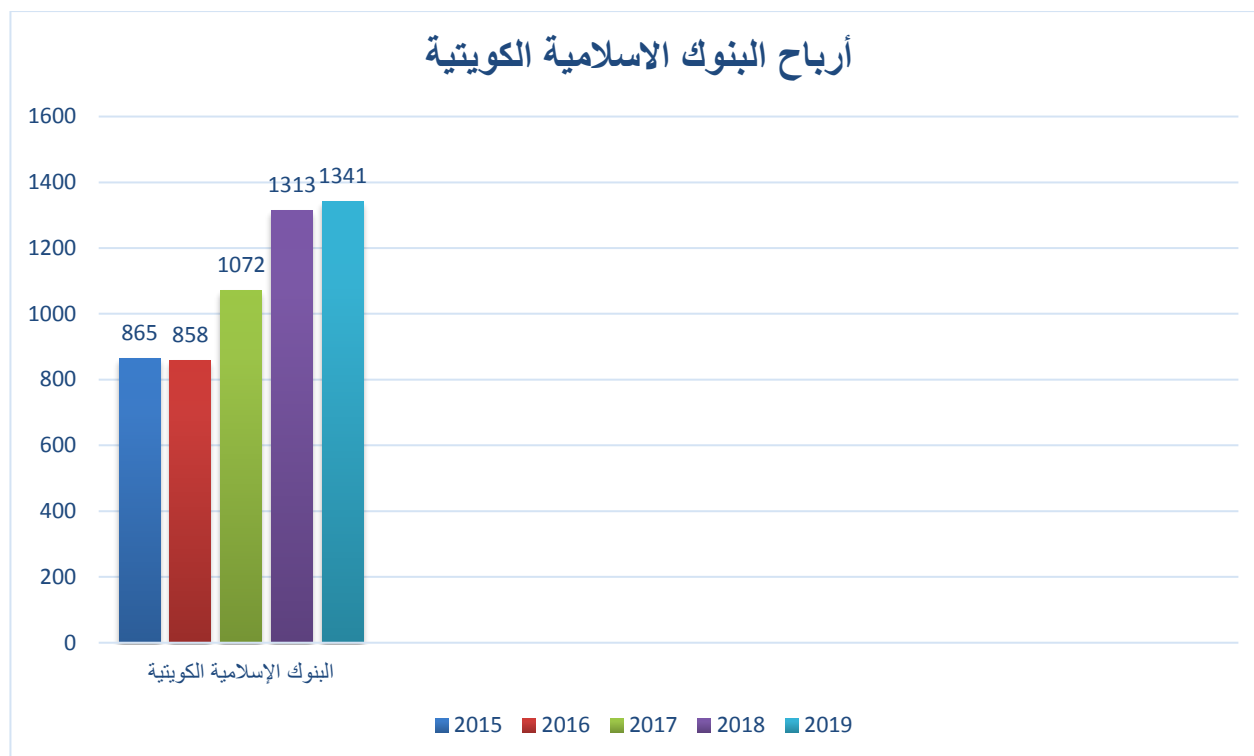
التحليل:

نلاحظ من الجدول السابق أن الأرباح في تزايد حيث بلغت سنة 2019، 1341 مليون دولار بمقدار زيادة 35.49% عن سنة 2015 وكانت تقدر الزيادة ب 476 مليون دولار، بينما عرفت انخفاضا طفيفا سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 التي كانت تبلغ فيها الأرباح 865 مليون دولار، حيث قدر الانخفاض ب 7 مليون دولار.

وتفسر هذه النتائج بصفة إيجابية وهذا ما يدل على الصحة المالية لجميع مصارف الكويت الإسلامية.

والشكل الموالي يوضح تزايد الأرباح خلال السنوات الخمس.

الشكل 08: أعمدة بيانية تمثل تطور مجموع الأرباح لجميع بنوك الإسلامية الكويتية



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على الجدول أعلاه

الفرع 03: تحليل حقوق الملكية لبنوك الإسلامية الكويتية

1- تحليل حقوق الملكية:

الجدول 09: تطور حقوق الملكية للبنوك الإسلامية السعودية ما بين 2017-2019 (المبالغ بالمليون دولار)

2017	2018	2019	
6878	6742	7291	بيت التمويل الكويتي
1469	1576	2123	بنك بوبيان
1518	1596	1677	بنك أهلي المتحد
858	900	1219	بنك الكويت الدولي
575	880	955	بنك وربة

المصدر: إعداد الطالبتان اعتمادا على تقارير السنوية لكل بنك

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن حقوق الملكية في جميع البنوك الإسلامية الكويتية في زيادة خلال ثلاث سنوات متتالية، فقد بلغت في 2019 حوالي 13 مليون دولار بنسبة تغير 14.82% مقارنة بسنة الأساس 2017 والتي بلغت 11 مليون دولار. هذه الزيادة تعكس الزيادة في كل من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المدورة خلال الفترة المدروسة (3 سنوات)، الأمر الذي يعكس قدرة المصارف الإسلامية السعودية على تمويل جانب من استثمارهم من الأموال الخاصة.

2- حساب نسب العائد على حقوق الملكية:

جدول 10: يمثل نسب العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الكويتية

بنك وربة	بنك الكويت الدولي	بنك الأهلي المتحد	بنك بوبيان	بيت التمويل الكويتي	
5.61	4.61	10.65	9.59	11.67	العائد على حقوق الملكية 2019
4.70	7.76	10.43	11.56	12.7	العائد على حقوق الملكية 2018

المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على تقارير السنوية لكل بنك

التحليل:

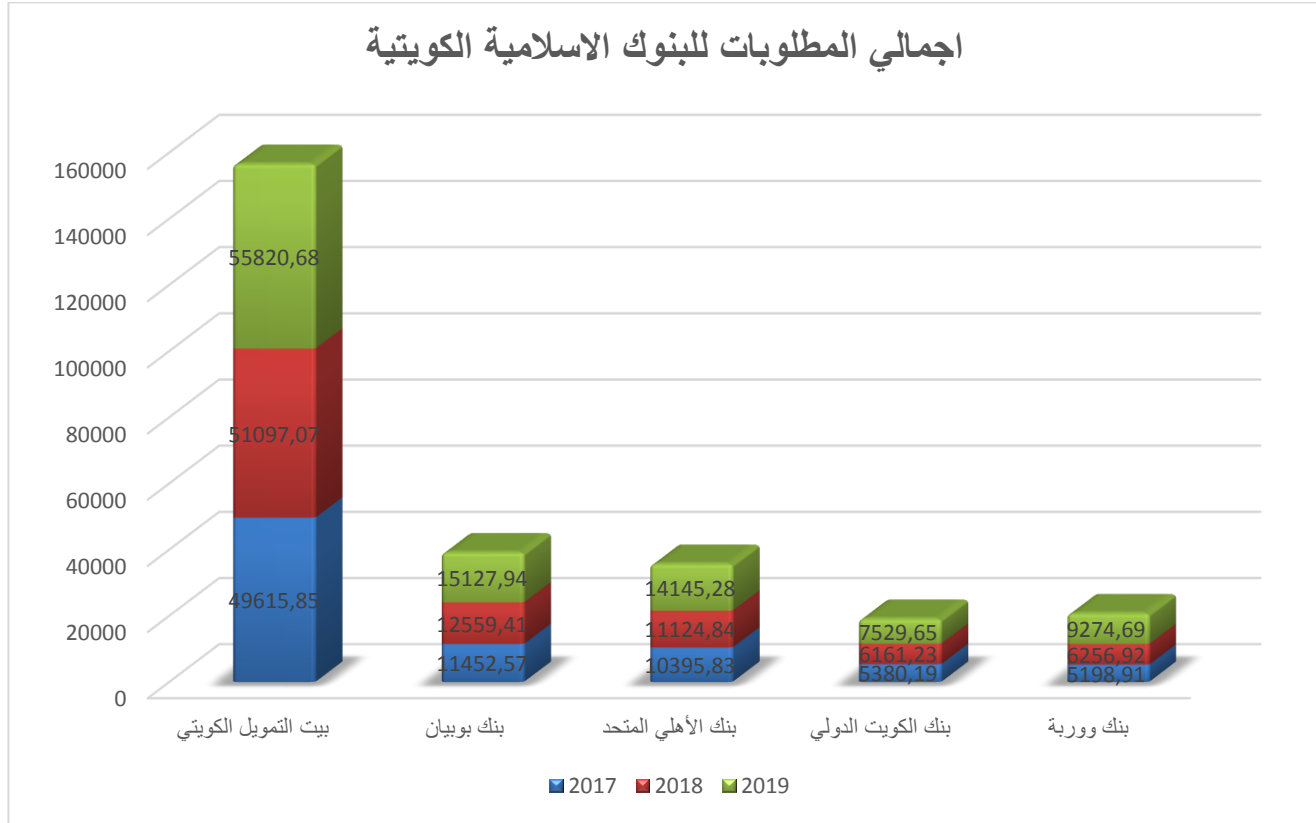
نلاحظ من خلال الجدول أن نسب العائد على حقوق الملكية في بنك وربة شهدت تزايد ففي سنة 2018 كانت %4.7 وارتفعت الى غاية %5.61 في سنة 2019، وهذا ما يدل على أن بنك البلاد يتبع استراتيجية تعظيم حقوق الملكية. أما عن البنوك الأخرى السعودية الإسلامية فقد شهدت انخفاض في نسب العائد على حقوق الملكية ويرجع هذا الى الانخفاض الذي شهدته هذه الأخيرة في الأرباح، وبالرغم من انخفاضها إلا أن هذه النسب تشير الى أن أصحاب حقوق الملكية قد حققوا هدفهم وأن مصارف الكويتية كانت جيدة في إدارة تدفقاتها النقدية مما أدى الى تحقيق العائد لأصحاب حقوق الملكية.

المبحث الثالث: عرض بيانات مالية للبنوك الإسلامية في الكويتية وتحليلها

الفرع الأول: تحليل إجمالي المطلوبات

1- تحليل إجمالي المطلوبات:

الشكل 09: إجمالي المطلوبات للبنوك الإسلامية الكويتية للفترة ما بين (2017-2019) المبالغ بالمليون دولار



المصدر: إعداد الطالبان اعتماد على تقارير السنوية

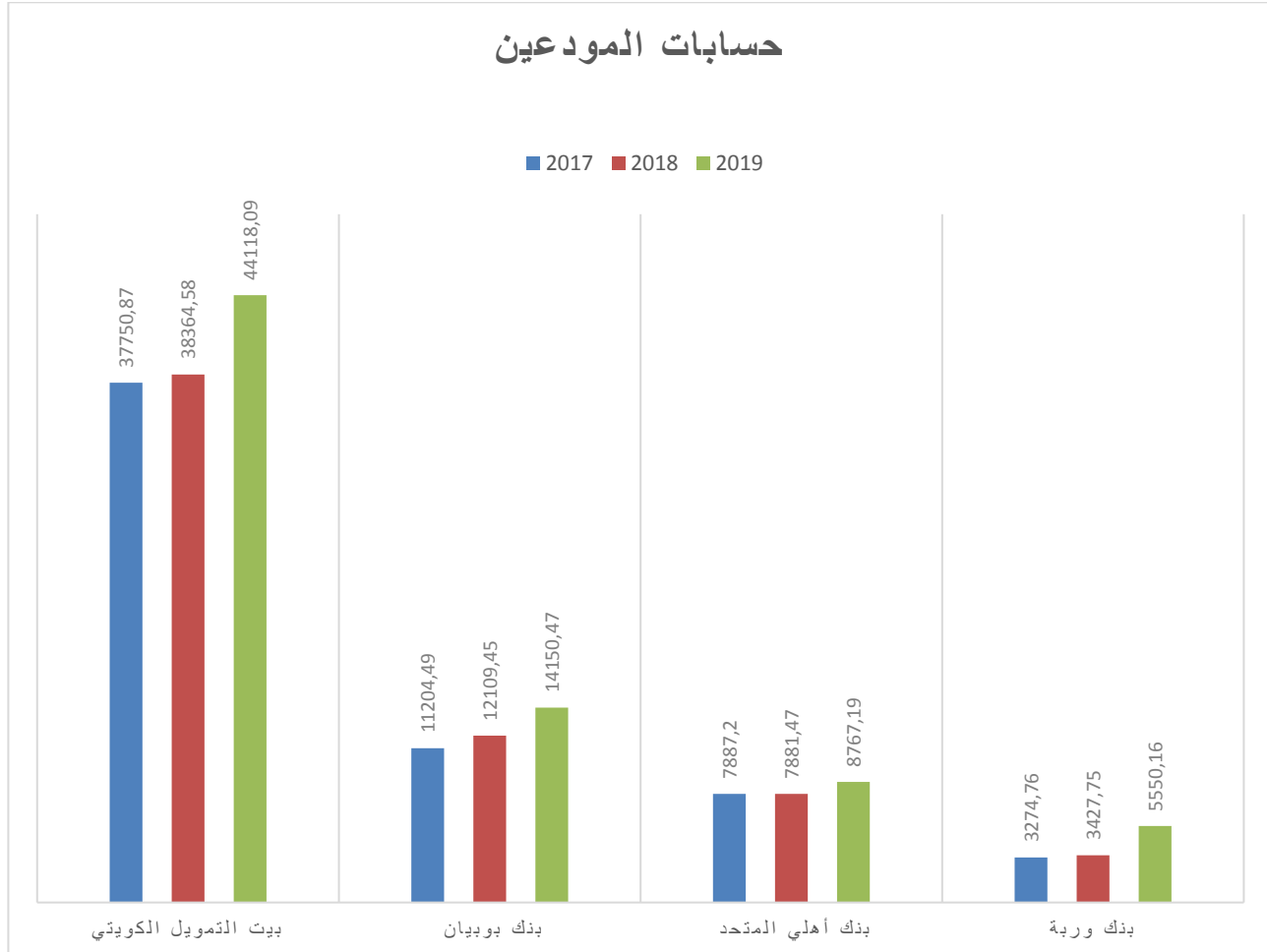
تحليل:

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن كل المصارف الإسلامية الكويتية سجلت تزايداً مستمراً لثلاث سنوات متتالية وتفسر هذه الزيادات إلى أن جميع هذه البنوك تقوم بجذب الودائع وتنميتها، نتيجة الثقة التي اكتسبتها من قبل المودعين الذين لم يترددوا في المساهمة فيها، وهذا ما يؤدي بدوره إلى عدم تعطيل الأموال، بل استثمارها بما يعود بالأرباح على المساهمين والمودعين معاً، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الأداء المالي.

الفرع الثاني: تحليل حسابات المودعين

1- تحليل حسابات المودعين:

شكل 10: تحليل حسابات المودعين للفترة (ودائع العملاء) 2017-2019 (المبالغ بمليون دولار)



المصدر: إعداد الطالبان اعتماد على تقارير السنوية

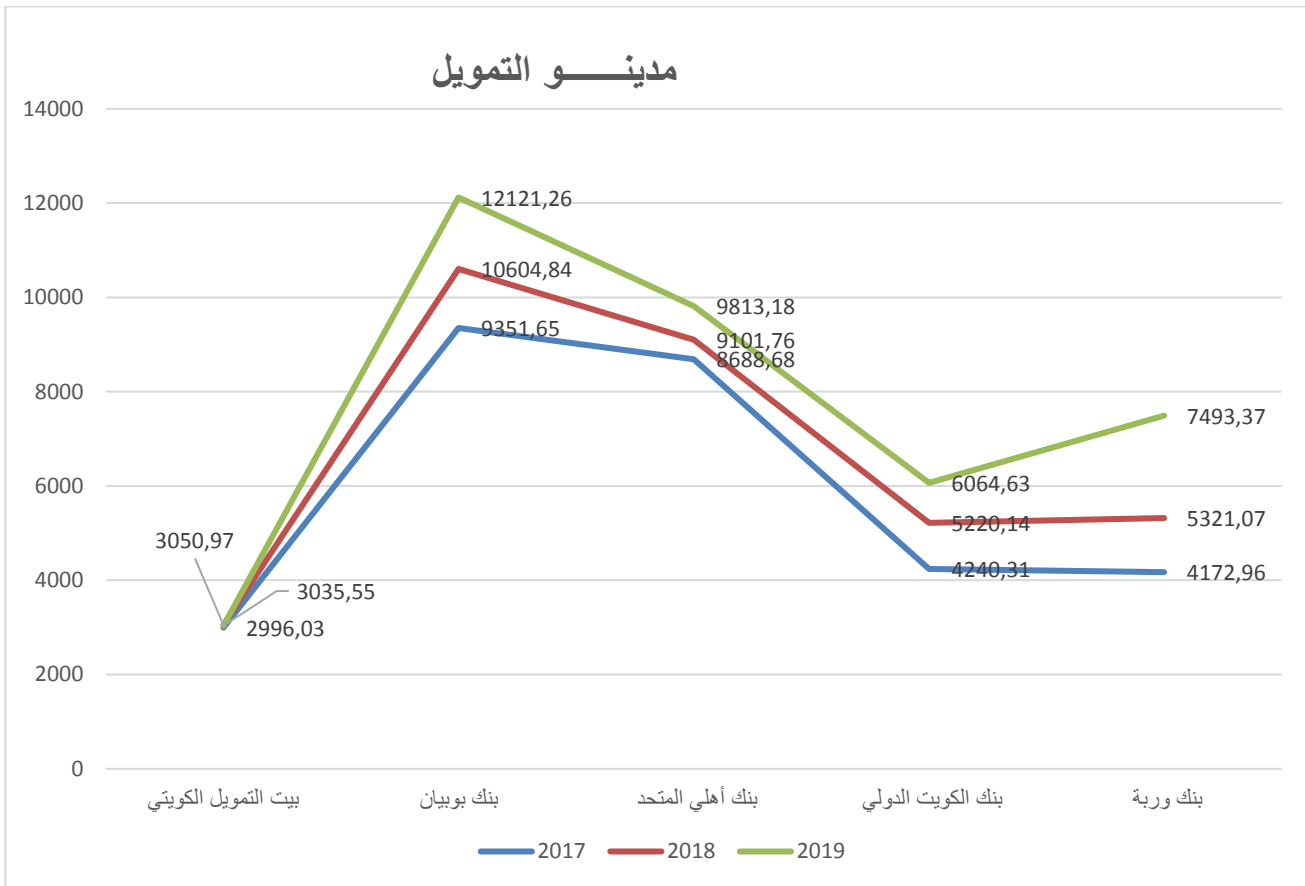
تحليل:

من الرسم البياني أعلاه نلاحظ أن حجم ودائع الزبائن في المصارف الإسلامية الكويتية كلها في تزايد مستمر خلال ثلاث سنوات متتالية، أي أن هذه مصارف تقوم بجذب الودائع وتنميتها نتيجة الثقة التي اكتسبتها من المودعين.

الفرع الثالث: تحليل مدينو التمويل

1- تحليل حسابات مدينو التمويل:

شكل 11: رسم بياني يبين حسابات مدينو التمويل للبنوك الإسلامية الكويتية خلال الفترة 2017-2019 (المبالغ بآلف دولار)



المصدر: إعداد الطالبتان اعتماد على تقارير السنوية

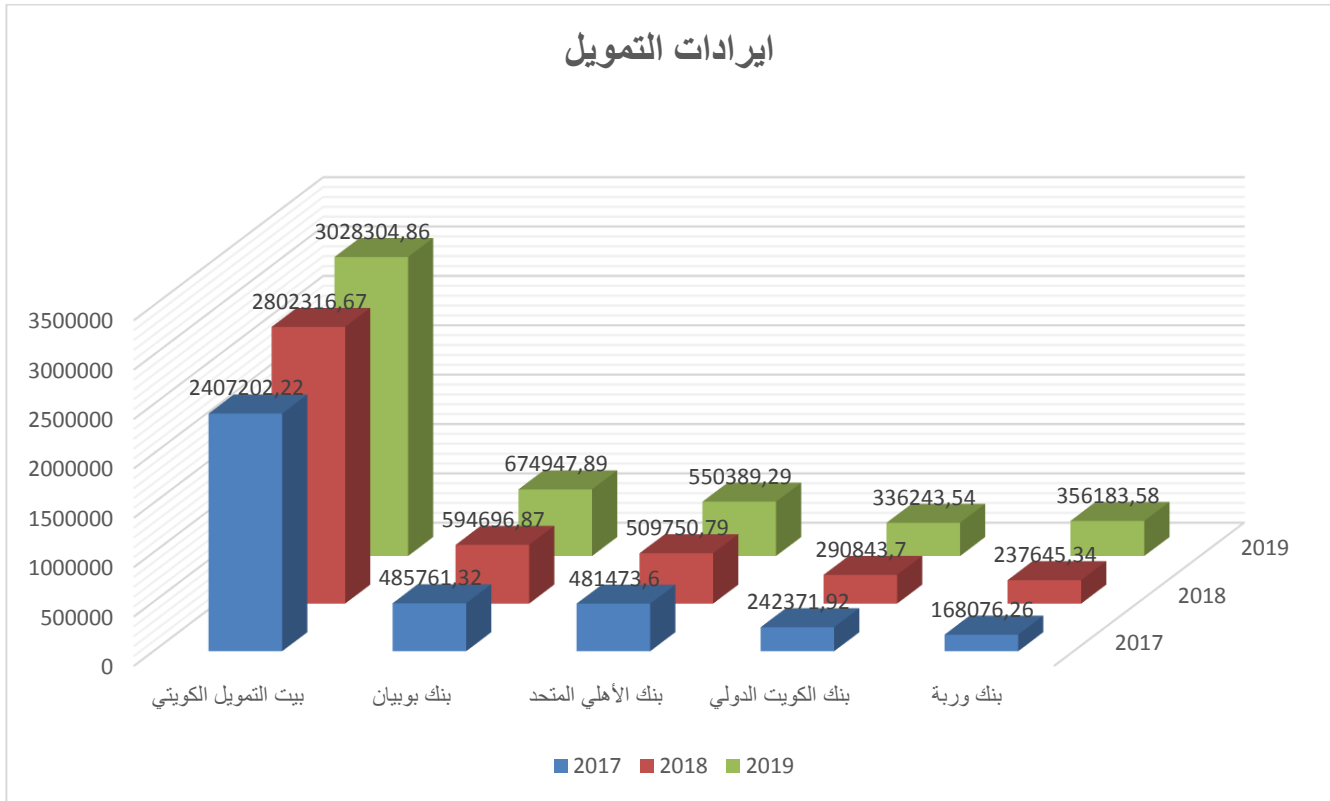
تحليل:

من الشكل أعلاه نلاحظ أن حسابات التمويل في تزايد مستمر خلال السنوات الثلاث المتتالية، ويفسر هذا التزايد بأن المصارف الإسلامية الكويتية لها القدرة على التوسع في الاستثمارات وكسب ثقة المزيد من المستثمرين.

الفرع الرابع: تحليل إيرادات التمويل

1- تحليل حسابات إيرادات التمويل:

الشكل 12 : رسم بياني يبين حسابات إيرادات التمويل للبنوك الإسلامية الكويتية خلال الفترة 2017-2019 (المبالغ بألف دولار)



مصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على تقارير السنوية

تحليل:

من الشكل السابق نلاحظ أن إيرادات التمويل لكل البنوك الإسلامية الكويتية خلال سنوات الدراسة حققت مبالغ تصاعدية، ويفسر هذا أن هذه البنوك تقوم بزيادة حصص الإيرادات في كل سنة وأنها تستثمر في مجالات فعالة من أجل توظيف الأموال المتاحة إليها بما يحقق أهدافهم وأهداف المودعين.

المبحث الثاني: النموذج الماليزي

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك الإسلامية في ماليزيا

الفرع الأول: تجربة المصارف الإسلامية في ماليزيا

بدأ الحديث عن المصارف الإسلامية في ماليزيا في عام 1963 عندما بدأ الماليزيون المسلمون يهتمون بعمل آلية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج حيث قاموا بتأسيس منظمة اسمها تابونغ حجي (Haji Tabong) ، تأسست في نوفمبر عام 1962 ، وبدأت العمل رسميا عام 1963.

وتعود فكرة إنشاء الصندوق إلى الاقتصادي "إنكو عزيز ungu aziz " حينما دعا إلى إنشاء مؤسسة غير ربوية تقوم على ادخار أموال الماليزيين الراغبين في الحج واستثمارها في طرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية ولا تدخل فيها الفوائد التي يتم الحصول عليها من البنوك التقليدية.¹

وقد حققت هذه الهيئة نظاما ادخاريا خدميا إسلاميا بعيدا عن مشكلات البنوك الربوية.

بعد نجاح هذا النموذج للدخار الإسلامي بدأ الاهتمام الحكومي بعمل بنوك إسلامية مستقلة ترجم ذلك في عام 1981 بتأسيس هيئة عامة تتكون من عشرين خبيرا مصرفيا لدراسة إمكانية عمل مصارف إسلامية في ماليزيا ورفع النتائج للحكومة وكانت النتائج ايجابية أي أنه يجب عمل قانون مستقل لعمل المصارف الإسلامية .

وهو ما تم تجسيده فعليا في 07 أبريل 1983 من خلال إصدار قانون البنوك الإسلامية (IBA) والذي أعطى الصلاحية التامة لبنك نيجارا للإشراف على البنوك الإسلامية وتنظيمها

تلاه في 01 جويلية 1983 إقامة أول بنك إسلامي مستقل تحت اسم "بنك إسلام" حيث سطرت أهدافه وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك في ظل إستراتيجية الحكومة الماليزية لدعم المسلمين الملاي ، وبعد الأداء المشجع لبنك إسلام رسمت الحكومة الماليزية هدفها في أن تكون ماليزيا من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية، ففي عام 1993 ، قدم بنك نيجارا ماليزيا (البنك المركزي الماليزي) نظام مصرفي ثنائي سمي بـ "نظام المصرفية الإسلامية " islamic banking scheme " أو نظام الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية من

¹ -داتو حنيفة أحمد، تنظيم و إدارة هيئة إدارة الصندوق الحج و شؤون الحج بماليزيا، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، طبعة الثانية، جدة، 2002، ص:12

أجل تسريع نشر المنتجات المصرفية الإسلامية للعملاء المحليين في أقصر فترة ممكنة، ونتيجة لذلك سمح للبنوك التقليدية المشاركة في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال مرافقها الموجودة، فاستجاب 24 بنك تقليدي لتقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية من خلال فروعها البالغة 1663 فرع.

وبعد الأزمة المالية لعام 1997، وتغير البيئة الحاضنة للخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا، سمحت الحكومة بإنشاء بنك إسلامي ثاني، وهو بنك "معاملات ماليزيا" في عام 1999 لتسريع التقدم في الصناعة المصرفية الإسلامية، متبوعاً بمخطط القطاع المالي الذي تم تقديمه في عام 2001، وبدأ البنك المركزي الماليزي بإغلاق الفروع الإسلامية وتشجيعها للتحويل إلى كيانات مصرفية إسلامية كاملة.

حيث هدف هذا التحويل إلى زيادة تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي نحو تحقيق 20 في المئة من إجمالي حصة السوق المصرفي في 2010، كما عرفت هذه الفترة السماح بإعطاء رخص للبنوك الإسلامية الأجنبية، فبدأ كل من بنك الراجحي السعودي وبنك التمويل الكويتي وغيرها من البنوك في فتح فروع والعمل في ماليزيا.¹

من جهة أخرى أدى التطور التدريجي للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا في السنوات الأولى والاهتمام المتزايد من قبل المجتمع الدولي بالتمويل الإسلامي (نظراً لارتباطه الوثيق بالأنشطة الاقتصادية وركائزها الأساسية كالنزاهة والشفافية وتقاسم المخاطر وحظر التجاوزات والمضاربة)، لإطلاق برنامج في 2006 لجعل ماليزيا كمركز مالي إسلامي دولي (MIFC)) ، ووفر هذا البرنامج لماليزيا منصة لتوسيع نطاق وصول الخدمات المالية الإسلامية إلى الأسواق الدولية وفتح المجال للمؤسسات المالية لتوسيع الأنشطة المالية الإسلامية من خلال الاستفادة من وجود النظام المالي الإسلامي الشامل والبيئة الداعمة.

تعزز ذلك أيضاً سنة 2011 بوضع مخطط ثاني طويل المدى للنظام المالي سمي بـ "مخطط القطاع المالي financial sector blueprint 2011-2020" في إطار " رؤية 2020 " وهو خطة إستراتيجية ترسم الاتجاه المستقبلي للنظام المالي ومن أهم أهدافها مسألة "تدويل التمويل الإسلامي".

وعرفت سنة 2013 تطوراً مهماً في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013، وكان

¹ - Shahrul Azman bin Abd Razak, Islamic or Islamizing Banking Product: Reconsidering Product Development's Approaches in the Malaysian Islamic Banking Industry, PhD Thesis of Philosophy, University of Erfurt, Germany, 2014, p:18.

الهدف من هذا القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، ومع بدء تطبيق هذا القانون، ألغيت عدة تشريعات منفصلة أخرى وهي قانون البنوك الإسلامية لعام 1983، وقانون التكافل 1983، وقانون أنظمة الدفع 2003 وقانون الرقابة على النقد 1953 ومن بين السمات البارزة لهذا القانون الشامل هو فرض الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، على المؤسسات المالية الإسلامية لضمان أن تكون أهدافها وأنشطتها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية كجزء من الحوكمة الشرعية للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا.¹

الفرع الثاني: قائمة البنوك الإسلامية في ماليزيا

• بنك أفين بيرهاد:

Affin Islamic Bank Berhad AFFIN ISLAMIC شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك أفين بيرهاد

تأسست في 13 سبتمبر 2005 وتعمل رسميًا كبنك إسلامي مستقل اعتبارًا من 1 أبريل 2006.

بصفته بنكًا إسلاميًا متكاملًا، تقدم **AFFIN ISLAMIC** مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) والمؤسسات والتجزئة والشركات.

لقد كانت شركة **AFFIN ISLAMIC** في طليعة تقديم منتجات مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تتبنى مجموعة متنوعة من مفاهيم الشريعة التي تتراوح من المشاركة المتناقصة والمضاربة الاستصناع والإجارة والمربحة وغيرها.

توفر منتجات وخدمات البنك فاصلاً واضحاً بين الودائع وحسابات الاستثمار والتمويل لتلبية احتياجات التجزئة والشركات على أفضل وجه.

قام البنك مع خمسة (5) بنوك إسلامية أخرى بدور رائد في منصة حساب الاستثمار (IAP) وهي عبارة عن منصة لسد متطلبات التمويل للشركات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع المؤسسات والمستثمرين الأفراد. تم إطلاق IAP رسميًا من قبل محافظ بنك Negara Malaysia في 17 فبراير 2016 ويهدف إلى تقديم فرص

¹ - ابتسام ساعد، رابح خوني، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة: 2008-2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، سبتمبر 2017، ص 344، 345.

الاستثمار كقوة أصول أخرى محلياً ودولياً. ويمثل ذلك نقلة نوعية في التزام البنك بلعب دور في النهوض بالصيرفة الإسلامية في المشهد المالي المحلي والدولي.

تماشياً مع مخطط القطاع المالي الماليزي الذي يطمح إلى تحويل البلاد إلى مركز عالمي للخدمات المالية الإسلامية، ستجري AFFIN ISLAMIC باستمرار البحث والتطوير في المنتجات والخدمات المالية الجديدة القادرة على المنافسة في الساحة المالية العالمية.¹

• بنك CIMB الإسلامي :

CIMB Group هي بنك عالمي رائد في رابطة دول جنوب شرق آسيا وأحد أبرز مستشاري الشركات في المنطقة. كما أنها رائدة على مستوى العالم في التمويل الإسلامي. ومن ضمن هذه المجموعة لدينا :

بنك CIMB الإسلامي و هو امتياز للخدمات المصرفية الإسلامية والخدمات المالية للمجموعة ، مع مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المبتكرة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وهي تعمل بالتوازي مع النظام الأساسي المصرفي الشامل لها .

تم إطلاق بنك CIMB الإسلامي من قبل الدكتور تان سري داتو سيريو الدكتور زيتي أكتار عزيز، محافظ بنك نيجارا ماليزيا في 2 يونيو 2003 و قد اندمج مع بنك التجارة التجاري في 6 يونيو 2005.

في عام 2006 شرعت مجموعة CIMB في عملية تغيير علامتها التجارية وتم تغيير علامتها التجارية CIMB Islamic وكشف النقاب عن شعارها الجديد باللون الأخضر. في نفس العام، بدأت نافذة CIMB الإسلامية في سنغافورة.

اما في عام 2008 أقامت CIMB شراكة مع المجموعة المالية الرئيسية (PFG) لتأسيس مشروع مشترك في إدارة الصناديق الإسلامية. مقرها في كوالالمبور .

و في عام 2013 أنهى CIMB الإسلامي العام كأكبر بنك إسلامي في العالم من خلال شبكة الفروع ، وثاني أكبر بنك إسلامي في الآسيان من حيث الأصول ، وسادس أكبر بنك إسلامي في إندونيسيا من حيث الأصول.

¹ - <https://www.affinislamic.com/about-us>

نحن أكبر منظم للصكوك (السندات الإسلامية) في العالم من حيث عدد الصفقات وثاني أكبر شركة من حيث الحجم. كنا أيضًا أكبر منظم صكوك في الآسيان.¹

• بنك معاملات الإسلامي bank muamalat malaysia berhad

بنك معاملات "Muamalat" هو بنك إسلامي رائد، تم تأسيسه في 1 أكتوبر 1999، ويحكمه قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013 كمؤسسة مالية إسلامية كاملة، تقدم لعملائها مجموعة واسعة من الخدمات التي تلبي احتياجات كل من الأفراد والمؤسسات .

في الأساس، يوفر بنك المعاملات للأفراد خدمات تتراوح بين حسابات الودائع وإدارة الأصول لاحتياجات التمويل مثل السيارات والمنازل وكذلك للاستخدام الشخصي.

وبالمثل، يقدم البنك للعملاء من الشركات والمؤسسات مجموعة كاملة من المنتجات من بنك الشركات والاستثمار الرائد، من إدارة النقد وحلول الدفع بما في ذلك التجارة وتمويل الصادرات إلى العملات الأجنبية الدولية والتمويل ومعاملات أسواق رأس المال.

يتواجد بنك معاملات في جميع أنحاء الجمهورية من خلال شبكة فروعه البالغ عددها 63 فرعًا، بالإضافة إلى فروعه الإلكترونية المتاحة فيما يقرب من 240 موقعًا، في إشارة إلى شبكتها من أجهزة الصراف الآلي، وآلات الإيداع النقدي، وأجهزة الائتمان النقدي.²

• بنك مايبانك الإسلامي : maybank bank islamic berhad

تأسس مجموعة Maybank على يد رجل الأعمال الماليزي كو تيك بوات (الذي توفي في عام 2004) وأوي تجونغ آي تم في عام 1960 ، تقدم مجموعة Maybank مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات التي تشمل الخدمات المصرفية التجارية ، والخدمات المصرفية الاستثمارية ، والخدمات المصرفية الإسلامية والخدمات المصرفية الخارجية ، والتأجير والشراء بالتأجير ، والتأمين، والتخصيم وخدمات الوصي ، وإدارة

¹ -<https://www.cimbislamic.com – our history>

² -<https://www.muamalat.com. About us>

الأصول والسمسرة في الأسهم ، وخدمات المرشحين ، ورأس المال الاستثماري والإنترنت الخدمات المصرفية. و من ضمن هذه المجموعة لدينا:

مجموعة مايبانك المصرفية الإسلامية: هي المزود الرائد للمنتجات والخدمات المالية الإسلامية في الآسيان. إنها تستفيد من نظام المجموعة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى شبكة التوزيع لتقديم حلول مالية شاملة قائمة على الشريعة عبر 407 نقاط اتصال Maybank في ماليزيا، بالإضافة إلى العمليات الخارجية.

في ماليزيا، **Maybank Islamic** هي الشركة الرائدة في السوق المحلية من حيث إجمالي الأصول والتمويل الإجمالي وإجمالي التمويل (الودائع وحسابات الاستثمار غير المقيد) بالإضافة إلى الربحية في جميع قطاعات الأعمال الرئيسية. تعتمد نهجًا إسلاميًا أولاً حيث تقدم للعملاء منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية كمنتج قياسي. ساهمت أعمالها المصرفية الإسلامية بنسبة 59٪ في تمويل Maybank في ماليزيا.¹

فلا شك أنها تعتبر أكبر بنك في ماليزيا لخدمة المواطنين من حيث تقديم خدمات عديدة لتسهيل دفع الرواتب، والتحويلات والادخار والإقراض، وغالباً يوضع المسلمون تحت صناديق التعاملات الإسلامية، يمكن للماليزيين أو غير الماليزيين الحاصلين علي فيزا إقامة أو عمل، التعامل عن طريق فروعها والماكينات المنتشرة للسحب أو الإيداع.

• بنك الإسلامي الماليزي : bank islamic malaysia berhad

تأسس بنك إسلام ماليزيا بيرهاد في يونيو 1983، مقره بماليزيا وهو أول بنك يقدم منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة للجمهور الماليزي. بصفته البنك الإسلامي الرائد في البلاد، فإنه مسؤول عن وضع الأساس للنمو الملحوظ للاقتصاد الإسلامي في ماليزيا. كما طورت نظاماً مصرفياً إسلامياً لمنافسة نظيرتها المصرفية التقليدية وحظيت بقبول واسع من الجمهور.

مدفوعة بالابتكار، تكتمل ثروة بنك إسلام من المنتجات المصرفية بحلول مالية شاملة تلبي الاحتياجات المتطورة لعملائه. صقل سمعته مع التركيز على الحلول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، يعتبر بنك الإسلام جيداً من قبل

¹ <https://www.maybank.com> About us • Who are we

الصناعة كمصدر مرجعية شرعية. ستضع هذه السمعة لبنك إسلام في مكانة جيدة حيث يواصل تقديم منتجات مبتكرة وتحقيق رؤيته ليكون رائداً عالمياً للخدمات المصرفية الإسلامية.¹

يقدم البنك حالياً خدمات البطاقات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول و لديه أكبر شبكة من القنوات المصرفية الإسلامية المتخصصة، مع أكثر من 144 فرعاً في جميع أنحاء البلاد هدفه تقديم الحلول المصرفية والمالية القائمة على مبادئ الشريعة، والتي تركز على الموازنة بين الاحتياجات الاجتماعية والعائلية، فضلاً عن الأنشطة الاقتصادية التي تعزز العدالة والمسؤولية تجاه المجتمع والكوكب.

/ في يوم 2020/8/11 على الساعة 21:39 . http://www.bimbholdings.com -¹

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات المالية البنوك الإسلامية الماليزية

الفرع الأول: أصول البنوك الإسلامية الماليزية

1- تحليل الأصول:

الجدول 11: تطور مجموع الأصول في مصارف الإسلامية الماليزية للفترة ما 2015 إلى 2019 (القيم مليون دولار)

2015	2016	2017	2018	2019	
13074.03	15971.52	20436.22	23365.80	25543.19	بنك CIMB الإسلامي
13747.60	15132.89	16244.76	15323.04	16199.68	بنك الاسلامي الماليزي Bank islamic maylasia
3327.03	3663.396	4802.895	6075.68	5566.15	بنك افين برهاد Affine islamic berhad
5377.54	5425.20	5637.59	5737.52	5483.98	بنك المعاملات الاسلامي Bank Muamalat berhad
117.99	118.87	122.15	109.43	111.29	بنك مايبانك الاسلامي Maybank islamic banks
35644.19	40311.87	47243.61	50611.47	52904.29	المجموع

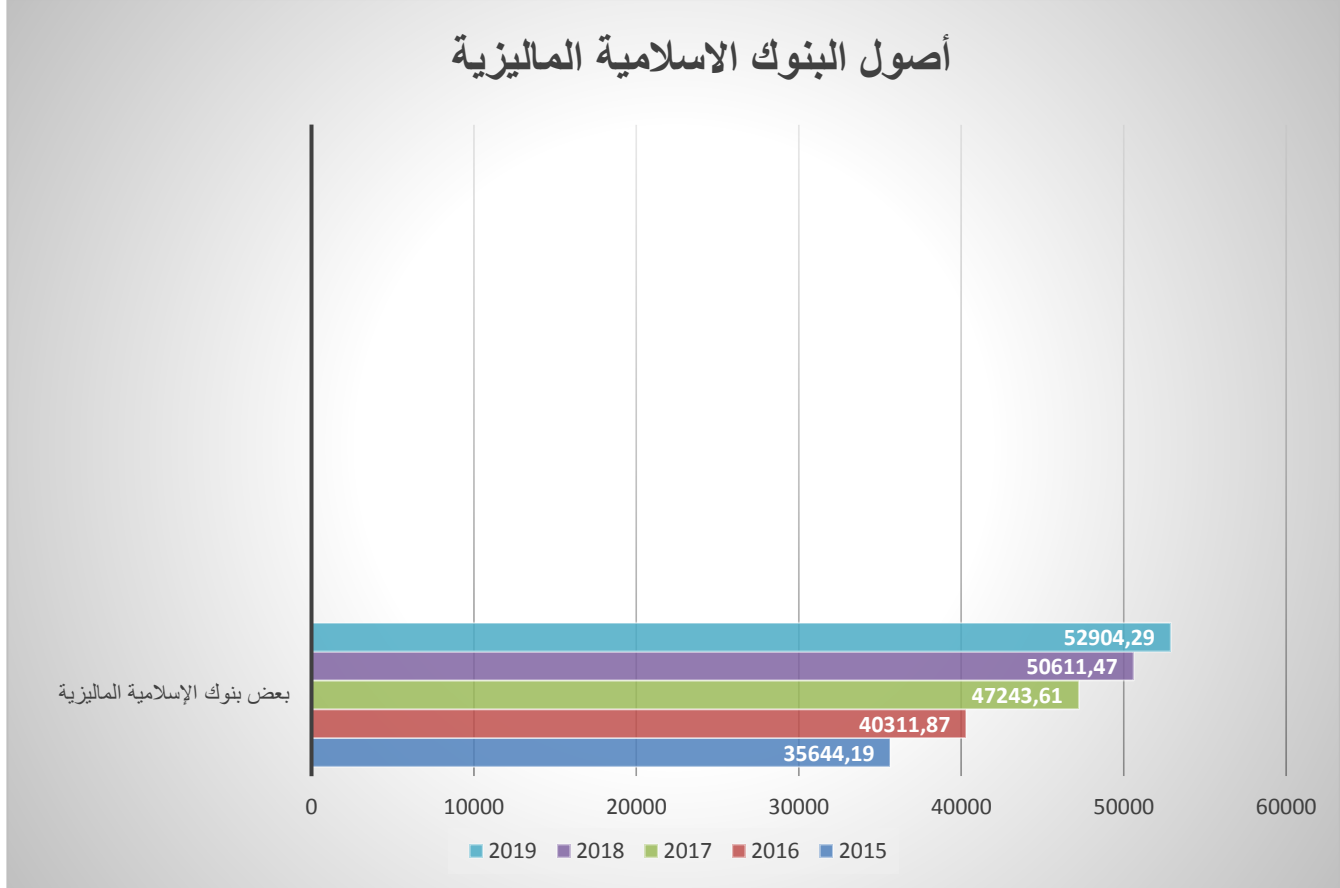
المصدر: اعداد الطالبان اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

التحليل:

يشير الجدول أعلاه أن كل المصارف الإسلامية في ماليزيا أبدت بصورة إيجابية من ناحية مبالغ الأصول (الاستخدامات)، فكانت الزيادة على مدار خمس سنوات متتالية، وهذا ما يعكس النمو القوي لها، وقدرتها على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، ومن ثم قيامها بتشغيل هذه الأموال وتوظيفها في استثمارات ذات جدوى .

ووصل مجموع الأصول لسنة 2019 الى ما يقارب 53 مليار دولار بنسبة نمو 33% عن عام 2015 أي زيادة بحوالي 17 مليار دولار. والشكل الموالي يوضح أكثر الزيادات في السنوات الخمس.

الشكل 13: أعمدة بيانية تمثل تطور مجموع الأصول لجميع بنوك الإسلامية الماليزية.



المصدر: إعداد الطالبتان اعتمادا على الجدول أعلاه

2- حساب العائد على الأصول:

الجدول 12: يمثل نسب العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الماليزية

بنك	بنك افين برهاد Affine islamic berhad	بنك CIMB الإسلامي	بنك المعاملات الإسلامي Bank Muamalat berhad	بنك مايبانك الإسلامي Maybank islamic banks	بنك الإسلامي الماليزي Bank islamic maylasia
العائد على الأصول 2019	0.13	0.77	1.03	1.58	0.95
العائد على الأصول 2018	0.49	0.90	0.75	1.5	0.89

المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

تحليل:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن بعض بنوك الإسلامية الماليزية (بنك افين برهاد، بنك CIMB الإسلامي) انخفض فيهما العائد على الأصول خلال سنتين متتاليتين وهما 2018 و 2019، وهذا راجع الى الانخفاض الذي شهدته في الأرباح. أما بنوك الأخرى (بنك المعاملات الإسلامي، بنك مايبانك الإسلامي، بنك الإسلامي الماليزي) فقد شهدت ارتفاعات في نسب العائد على الأصول خلال سنتين متتاليتين ويفسر هذا الى أن هذه البنوك لها قدرة على استخدام أصولها في توليد الربح متزايد.

الفرع الثاني: أرباح البنوك الإسلامية الماليزية

1- تحليل الأرباح:

الجدول 13: مجموع الأرباح المحققة في المصارف الإسلامية الماليزية للفترة ما بين 2015-2019

(القيم بالمليون دولار)

2015	2016	2017	2018	2019	
96.83	130.17	153.50	206.21	188.89	بنك CIMB الإسلامي
50.55	52.57	58.82	141.51	150.02	بنك الإسلامي الماليزي Bank islamic maylasia
15.05	26.98	21.50	26.94	16.07	بنك أفين برهاد Affine islamic berhad
20.08	32.20	36.10	42.81	44.49	بنك المعاملات الإسلامي Bank Muamalat berhad
13.98	15.39	14.67	19.44	19.64	بنك مايبانك الإسلامي Maybank islamic banks
196.49	257.31	284.59	436.91	419.11	المجموع

1MYR=0.239635 USD

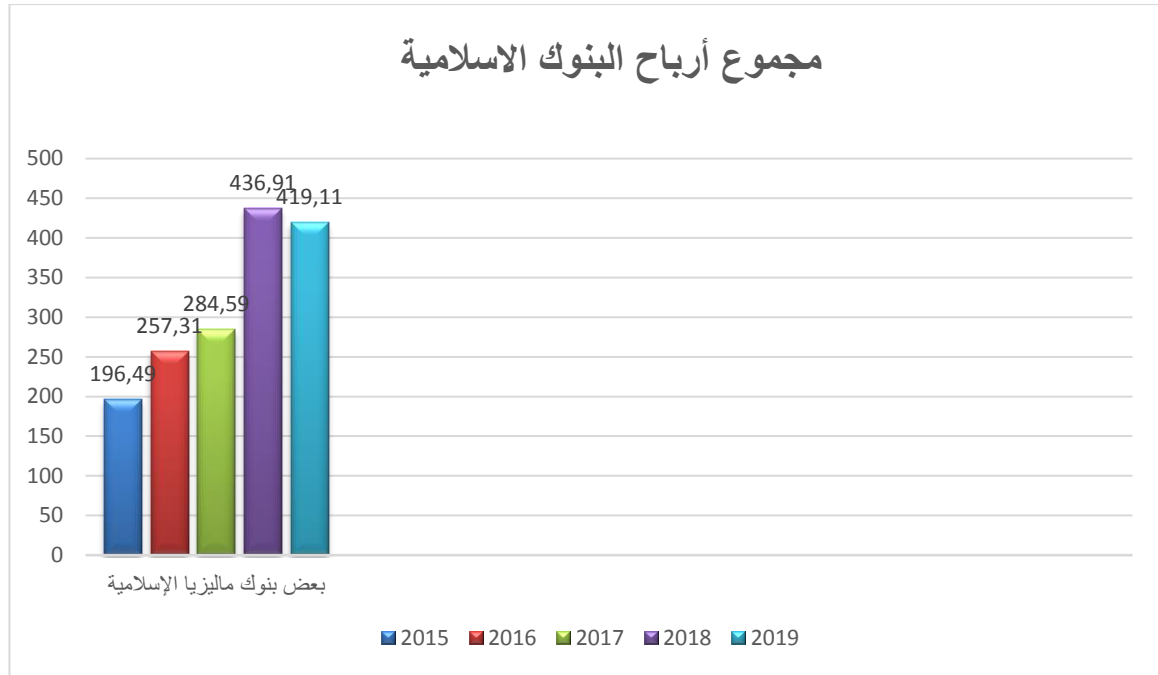
المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

التحليل:

نلاحظ من الجدول السابق أن الأرباح في تزايد ماعدا سنة 2019 حيث بلغت 419 مليون دولار بمقدار نقص قدره 4.07 % يقدر بقيمة 17.8 مليون دولار عن سنة 2018، وهذا النقص راجع لبنك أفين برهاد بنك CIMB الإسلامي اللذان انخفضت أرباحهما.

وتفسر هذه النتائج بصفة إيجابية وهذا ما يدل على الصحة المالية لجميع مصارف الماليزية الإسلامية.

الشكل 14: أعمدة بيانية تمثل تطور مجموع الأرباح لجميع بنوك الإسلامية الماليزية



الفرع الثالث: تحليل حقوق الملكية بالنسبة للبنوك الماليزية

1- تحليل حقوق الملكية:

الجدول 14: تطور حقوق الملكية للبنوك الماليزية ما بين 2017- 2019 (القيم بالمليون دولار).

2017	2018	2019	
1149	1321	1517	بنك CIMB الإسلامي
1188	1263	1368	بنك الإسلامي الماليزي Bank islamic maylasia
421	439	459	بنك افين برهاد Affine islamic berhad
511	547	558	بنك المعاملات الإسلامي Bank Muamalat berhad
14	15	16	بنك مايبانك الإسلامي Maybank islamic banks

المصدر: إعداد الطالبتان اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن حقوق الملكية في جميع البنوك الإسلامية الماليزية في زيادة خلال ثلاث سنوات متتالية، فقد بلغت في 2019 تقريبا 4 مليار دولار بنسبة تغير % 16.2 مقارنة بسنة الأساس 2017 والتي بلغت 3283 مليون دولار. هذه الزيادة تعكس الزيادة في كل من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المدورة خلال الفترة المدروسة (3 سنوات)، الأمر الذي يعكس قدرة المصارف الإسلامية السعودية على تمويل جانب من استثمارهم من الأموال الخاصة.

2- حساب العائد على حقوق الملكية:

الجدول 15: يمثل نسب العائد على حقوق الملكية بالنسبة للبنوك الماليزية.

بنك	بنك افين برهاد Affine islamic berhad	بنك CIMB الإسلامي	بنك المعاملات الإسلامي Bank Muamalat berhad	بنك مايبانك الإسلامي Maybank islamic banks	بنك الإسلامي الماليزي Bank islamic maylasia
العائد على حقوق الملكية 2019	3.4	12.4	7.6	10.3	10.9
العائد على حقوق الملكية 2018	6.1	15	7.8	11.14	11.1

المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

التحليل:

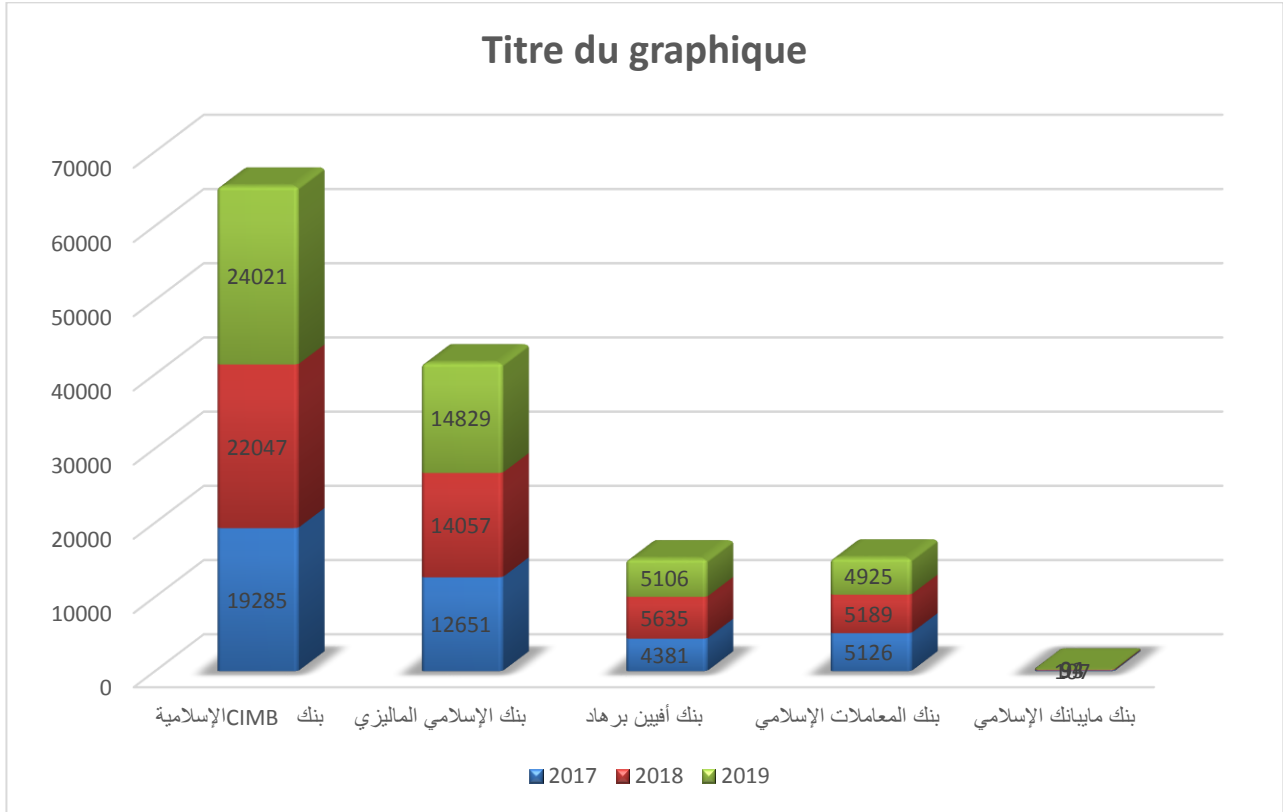
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن البنوك الماليزية الإسلامية شهدت انخفاضا في معدلات حقوق الملكية خلال السنتين 2019 و 2018 لكن هذا الانخفاض لم يكن بنسب متفاوتة ويفسر هذا بأن هذه البنوك قامت باتخاذ قرارات بحجز الأرباح وعدم توزيعها.

المبحث الثالث: عرض بيانات مالية للبنوك الإسلامية في الماليزية وتحليلها

الفرع الأول: تحليل إجمالي المطلوبات

1- تحليل المطلوبات:

الشكل 15: إجمالي المطلوبات للبنوك الإسلامية الماليزية للفترة ما بين (2017-2019) المبالغ بالمليون دولار



المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

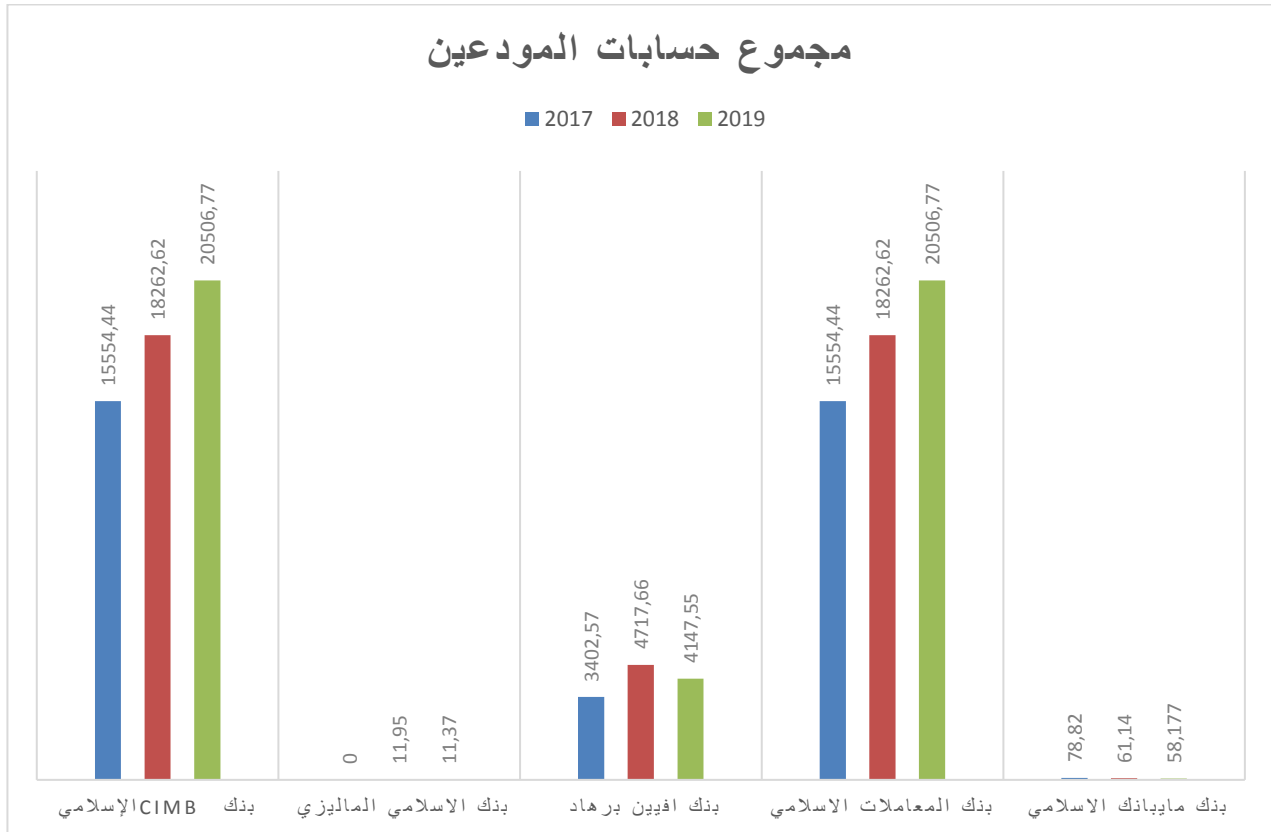
التحليل:

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن كل المصارف الإسلامية الماليزية حققت تزايدا مستمرا خلال ثلاث سنوات متتالية، وتفسر هذه الزيادات الى أن جميع هذه البنوك تقوم بجذب الودائع وتنميتها، نتيجة الثقة التي اكتسبتها من قبل المودعين الذين لم يترددوا في المساهمة فيها، وهذا ما يؤدي بدوره الى عدم تعطيل الأموال، بل استثمارها بما يعود بالأرباح على المساهمين والمودعين معا، الأمر الذي ينعكس ايجابا على الاداء المالي.

الفرع الثاني: تحليل حسابات المودعين

1- تحليل حسابات المودعين:

الشكل 16: تحليل حساب المودعين للبنوك الإسلامية الماليزية للفترة ما بين 2017-2019 (المبالغ بالمليون دولار)



المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

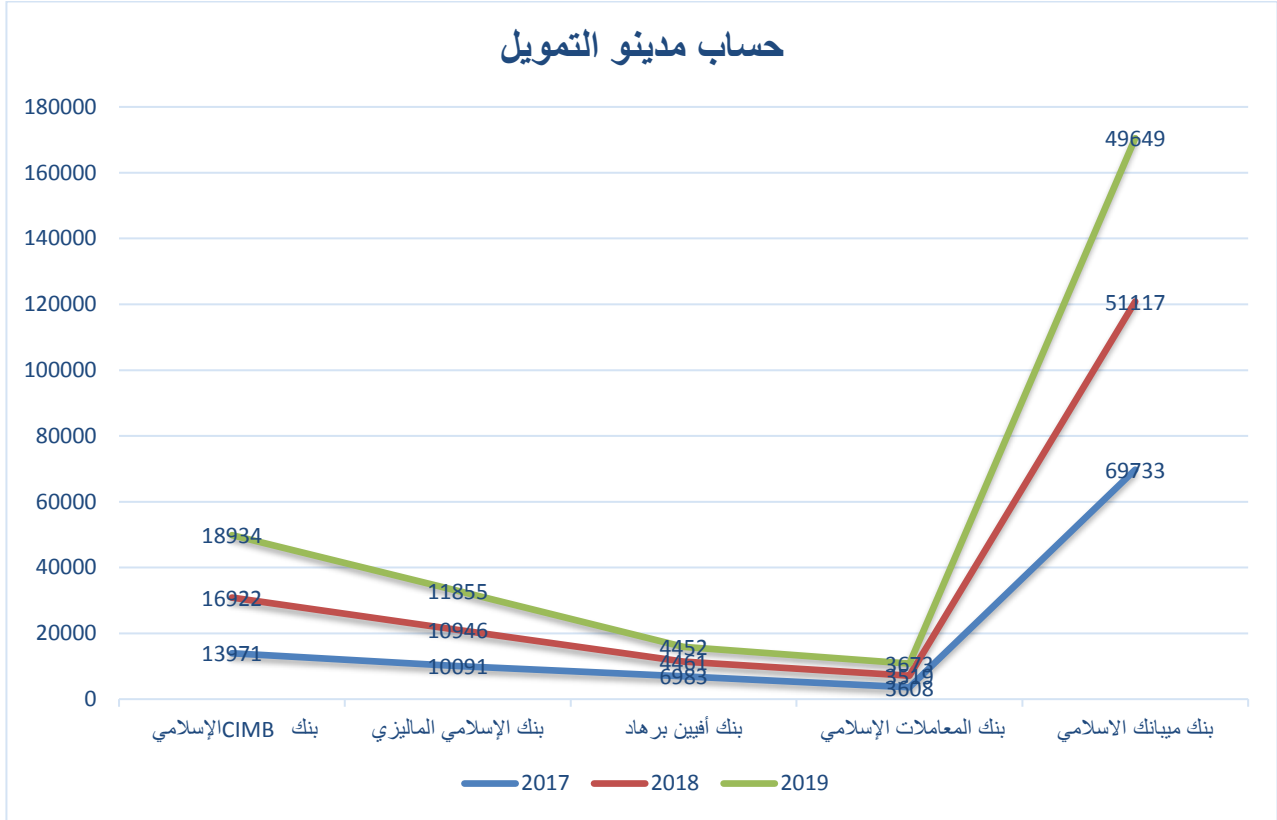
التحليل:

من الرسم البياني أعلاه نلاحظ أن حجم ودائع الزبائن في المصارف الإسلامية الماليزية (بنك CIMB الإسلامي و بنك المعاملات الإسلامي) في تزايد مستمر خلال ثلاث سنوات متتالية، أي أن هذه مصارف تقوم بجذب الودائع وتمييزها نتيجة الثقة التي اكتسبتها من المودعين. أما بالنسبة للبنوك الأخرى فقد شهدت انخفاض في حسابات المودعين، ويفسر هذا الانخفاض إلى أن هذه البنوك لديها نقص في تقديم الخدمات وجذب الودائع.

الفرع الثالث: تحليل مدينو التمويل

1- تحليل مدينو التمويل:

شكل 17: رسم بياني يبين حسابات مدينو التمويل للبنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2017-2019 (المبالغ بألف دولار)



المصدر: إعداد الطالبتان اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

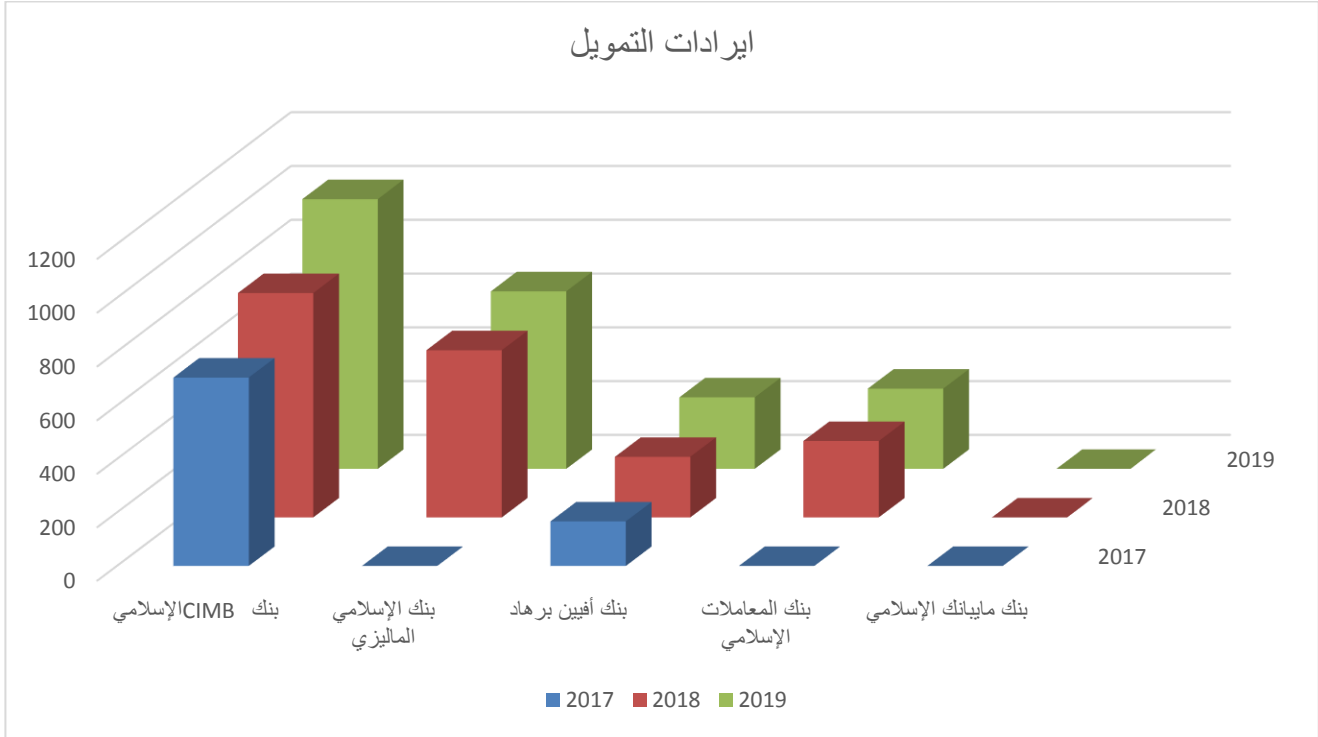
التحليل:

من الشكل أعلاه نلاحظ أن حسابات التمويل في تزايد مستمر خلال السنوات الثلاث المتتالية، ويفسر هذا التزايد بأن المصارف الإسلامية الماليزية لها القدرة على التوسع في الاستثمارات وكسب ثقة المزيد من المستثمرين.

الفرع الرابع: تحليل إيرادات التمويل

1- تحليل إيرادات التمويل:

الشكل 18: رسم بياني يبين حسابات إيرادات التمويل للبنوك الإسلامية الماليزية خلال الفترة 2017- 2019 (المبالغ بـ ألف دولار)



المصدر: إعداد الطالبتان اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

التحليل:

من الشكل السابق نلاحظ أن إيرادات التمويل لكل البنوك الإسلامية الماليزية خلال سنوات الدراسة حققت مبالغ تصاعدية، ويفسر هذا أن هذه البنوك تقوم بزيادة حصص الإيرادات في كل سنة وأنها تستثمر في مجالات فعالة من أجل توظيف الأموال المتاحة إليها بما يحقق أهدافهم وأهداف المودعين.

المبحث الأول: نموذج البنوك الإسلامية في الجزائر

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك الإسلامية في الجزائر

الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية في الجزائر

ترجع أول محاولة لتأسيس بنك إسلامي في الجزائر إلى ثلاثينيات القرن الماضي بمبادرة من الشيخ أبي اليقظان عندما تقدم بعض كبار التجار والأثرياء الجزائريين بطلب الترخيص لتأسيس مصرف إسلامي جزائري، لكن السلطات الفرنسية آنذاك رفضت الطلب.

وبعدها اعتمدت الجزائر المستقلة أول بنك إسلامي عام 1991، وهو بنك البركة الجزائري برأسمال نصفه من القطاع الخاص الأجنبي، ثم تلاه عام 2008 مصرف السلام الجزائري، وقبل عامين أقيمت بعض البنوك التقليدية على فتح نوافذ تقدم خدمات مصرفية إسلامية.¹

الفرع الثاني: التعريف بالبنوك الجزائرية الإسلامية

أولاً: بنك البركة

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص) ، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، و بدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991.

أما فيما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين). في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، وذلك موافقاً مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية ..

أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري:

1991 تأسس بنك البركة الجزائري.

1994 الاستقرار والتوازن المالي للبنك.

2000 المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص.

¹ - <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2018/11/17/> الجزائر، المصارف الإسلامية حل اقتصادي أم ضرورة شرعية

2002 إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.

2006 زيادة رأسمال البنك إلى 2,5 مليار دينار جزائري.

2009 زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري.

2012 تفعيل أول منظومة بنكية شاملة ومركزية متطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية

2016 الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري

2017 زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري.

2018 أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي، (Global Finance) تصنيف مجلة

2018 من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية

2018 من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية

ثانيا: بنك السلام

مصرف السلام-الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته.

كثيرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، لبدء مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة .

إن مصرف السلام-الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.¹

¹ - <https://www.alsalamalgeria.com/> الموقع الرسمي لبنك السلام الجزائري

المطلب الثاني: تطور مجموع الأصول والأرباح البنوك الإسلامية في الجزائرية

الفرع 01: تحليل مؤشرات المالية لبنوك الإسلامية الجزائرية

1- تحليل مجموع أصول البنوك الإسلامية الجزائرية:

الجدول 16: تطور مجموع الأصول في البنوك الإسلامية الجزائرية للفترة ما بين 2015-2019 (المبالغ بالمليون دولار)

2015	2016	2017	2018	2019	
1502	1633	1933	2106	/	بنك البركة
315	413	667	856	1018	بنك السلام
1817	2046	2600	2962	/	المجموع

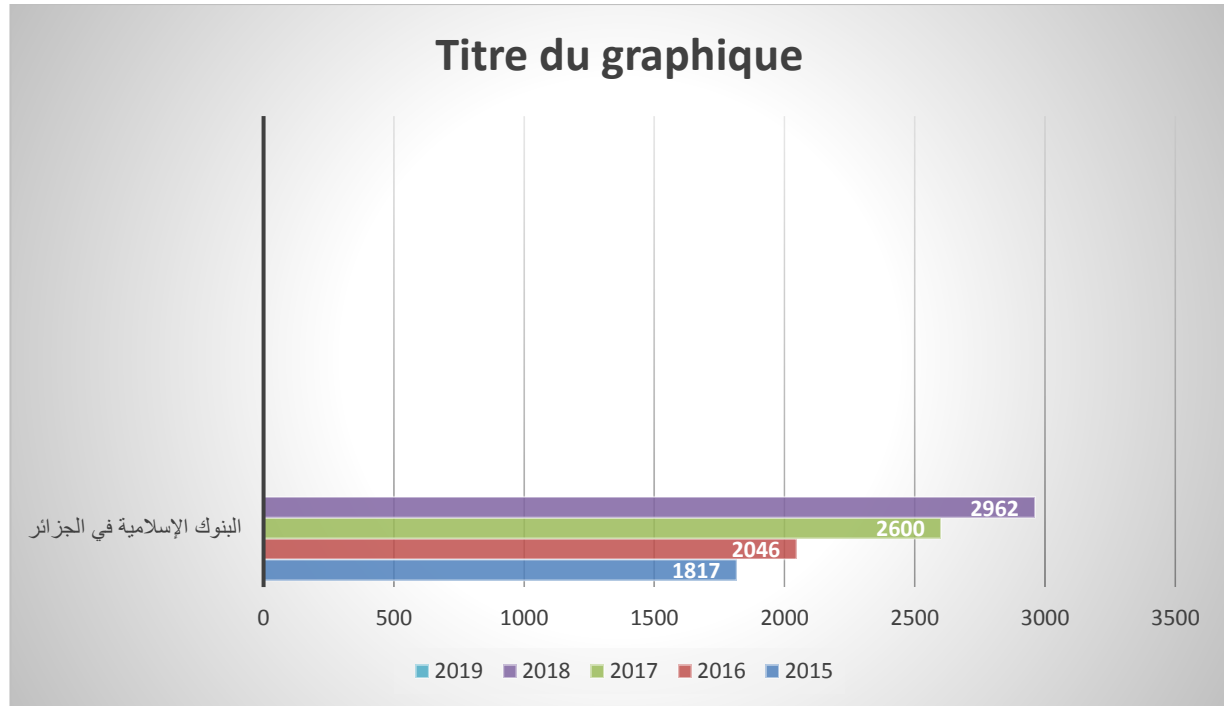
المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

تحليل الجدول:

يشير الجدول أعلاه أن المصارف الإسلامية الجزائرية أبدت بصورة إيجابية من ناحية مبالغ الأصول (الاستخدامات)، فكانت الزيادة على مدار أربعة سنوات متتالية، وهذا ما يعكس النمو القوي لها، وقدرتها على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، ومن ثم قيامها بتشغيل هذه الأموال وتوظيفها في استثمارات ذات جدوى .

ووصل مجموع الأصول لسنة 2018 الى ما يقارب 3ملاير دولار بنسبة نمو 38.65% عن عام 2015 أي زيادة بحوالي 1145 مليون دولار. والشكل الموالي يوضح أكثر الزيادات في السنوات الخمس.

الشكل 19: أعمدة بيانية تمثل تطور مجموع الأرباح لجميع بنوك الإسلامية الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على الجدول أعلاه

2- حساب العائد على الأصول:

الجدول 17: يمثل نسب العائد على الأصول للبنوك الإسلامية الجزائرية

بنك البركة	بنك السلام	
نسبة العائد على الأصول 2018	1.98	2.46
نسبة العائد على الأصول 2017	1.54	1.70

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

التحليل:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن بنوك الإسلامية الجزائرية حققت زيادة في العائد على الأصول خلال سنتين متتاليتين وهما 2018 و 2017، وتفسر هذه النسب قدرة هذه المصارف على استخدام أصولها في توليد الربح.

الفرع 02: تحليل مجموع الأرباح للبنوك الإسلامية في الجزائر

1- تحليل مجموع الأرباح:

الجدول 18: تطور مجموع الأرباح في البنوك الإسلامية الجزائرية للفترة ما بين 2015-2019 (المبالغ بمليون دولار)

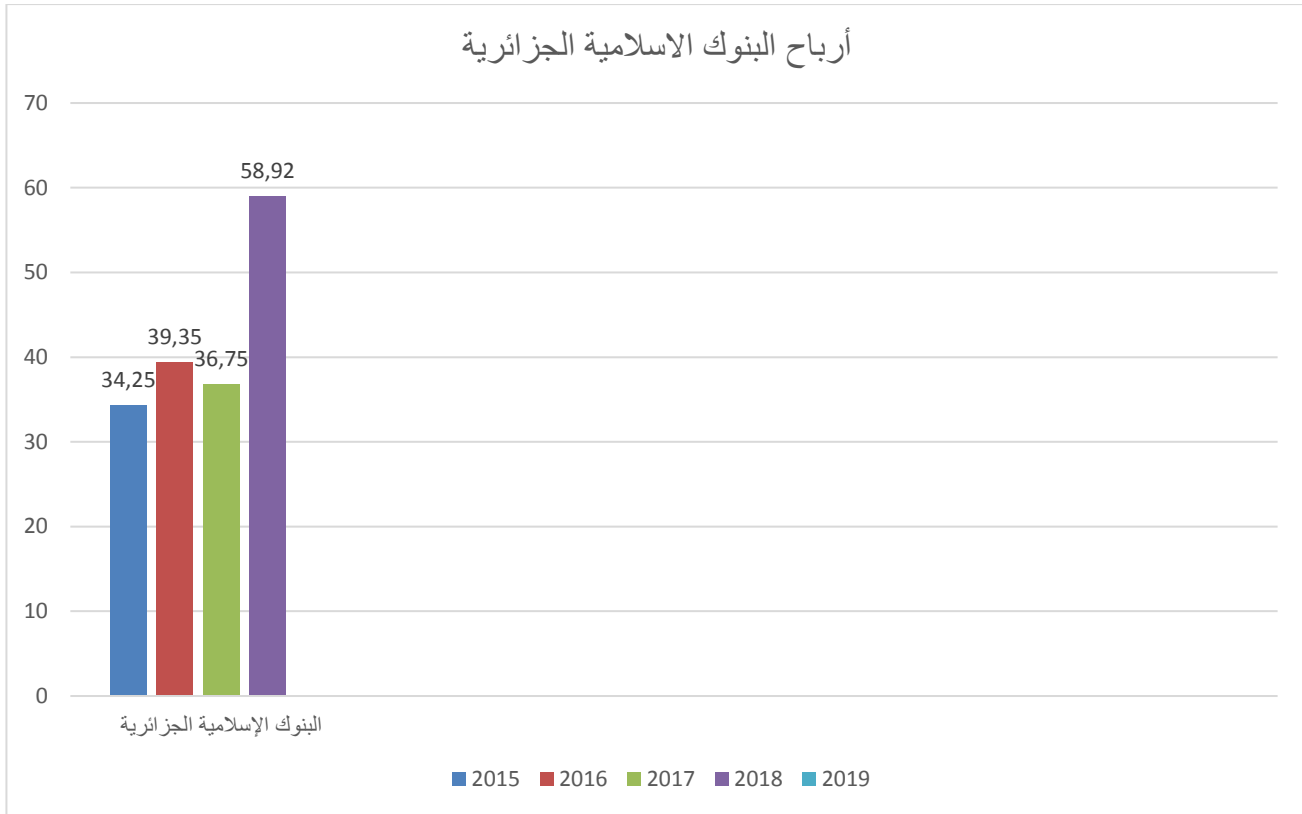
2015	2016	2017	2018	2019	
31.92	30.96	27.58	40.16	/	بنك البركة
2.33	8.39	9.17	18.76	31.15	بنك السلام
34.25	39.35	36.75	58.92		المجموع

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

التحليل:

نلاحظ من الجدول السابق أن مجموع الأرباح للبنوك الإسلامية الجزائرية كلها في نمو متزايد، ماعدا في سنة 2017 التي شهدت انخفاض، وبلغت سنة 2018 ما يقارب 59 مليون دولار بمقدار زيادة % 41.87 عن سنة 2015 التي كانت تقدر ب 34 مليون دولار، وتفسر هذه النتائج بصفة إيجابية وهذا ما يدل على الصحة المالية لجميع مصارف الجزائرية الإسلامية.

شكل 20: أعمدة بيانية تمثل تطور مجموع الأرباح بنوك الإسلامية الجزائرية



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على الجدول أعلاه

الفرع 03: تحليل حقوق الملكية لبنوك الإسلامية الجزائرية

1- تحليل حقوق الملكية:

الجدول 19: تطور حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الجزائرية ما بين 2016-2018 (المبالغ بالمليون دولار)

2016	2017	2018	
189	191	213	بنك البركة
120	128	134	بنك السلام

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن حقوق الملكية في بنوك الإسلامية الجزائرية في زيادة خلال ثلاث سنوات متتالية، فقد بلغت في 2018 في بنك البركة 213 مليون دولار بنسبة تغير 11.27 عن سنة 2016 التي بلغت 189 مليون دولار. أما عن بنك السلام فقد بلغت حقوق الملكية 134 مليون دولار في سنة 2018 بنسبة تغير عن سنة 2016 تقدر بـ 10.44 % التي بلغت 120 مليون دولار. هذه الزيادة تعكس الزيادة في كل من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المدورة خلال الفترة المدروسة (3 سنوات)، الأمر الذي يعكس قدرة المصارف الإسلامية الجزائرية على تمويل جانب من استثمارها من الأموال الخاصة.

2- حساب العائد على حقوق الملكية: Return on Equity

جدول 20: يمثل نسب العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية الجزائرية

بنك البركة	بنك السلام	
نسبة العائد على حقوق الملكية 2018	18.83	13.97
نسبة العائد على حقوق الملكية 2017	14.43	7.13

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب العائد على حقوق الملكية في بنك البركة في تزايد خلال سنتين ففي سنة 2017 كانت % 14.43 ثم ارتفعت الى % 18.83. أما عن بنك السلام فقد شهدت أيضا ارتفاع في نسب العائد على حقوق الملكية ففي سنة 2017 كانت % 7.13 ثم ارتفعت الى الضعف تقريبا في سنة 2018 فوصلت الى % 13.97، وهذا يدل على أن بنوك الإسلامية في الجزائر تتبع استراتيجية تعظيم الأرباح وهذا ما يبين نية أصحاب حقوق الملكية في تحرير الأرباح المحتجزة.

المطلب الثالث: عرض بيانات مالية للبنوك الإسلامية في الماليزية وتحليلها

الفرع الأول: تحليل إجمالي المطلوبات

1- تحليل إجمالي المطلوبات:

الجدول 21: تحليل إجمالي المطلوبات خلال الفترة 2016-2018 (المبالغ بمليون دولار)

2016	2017	2018	
1633	1933	2106	بنك البركة
413	667	856	بنك السلام

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

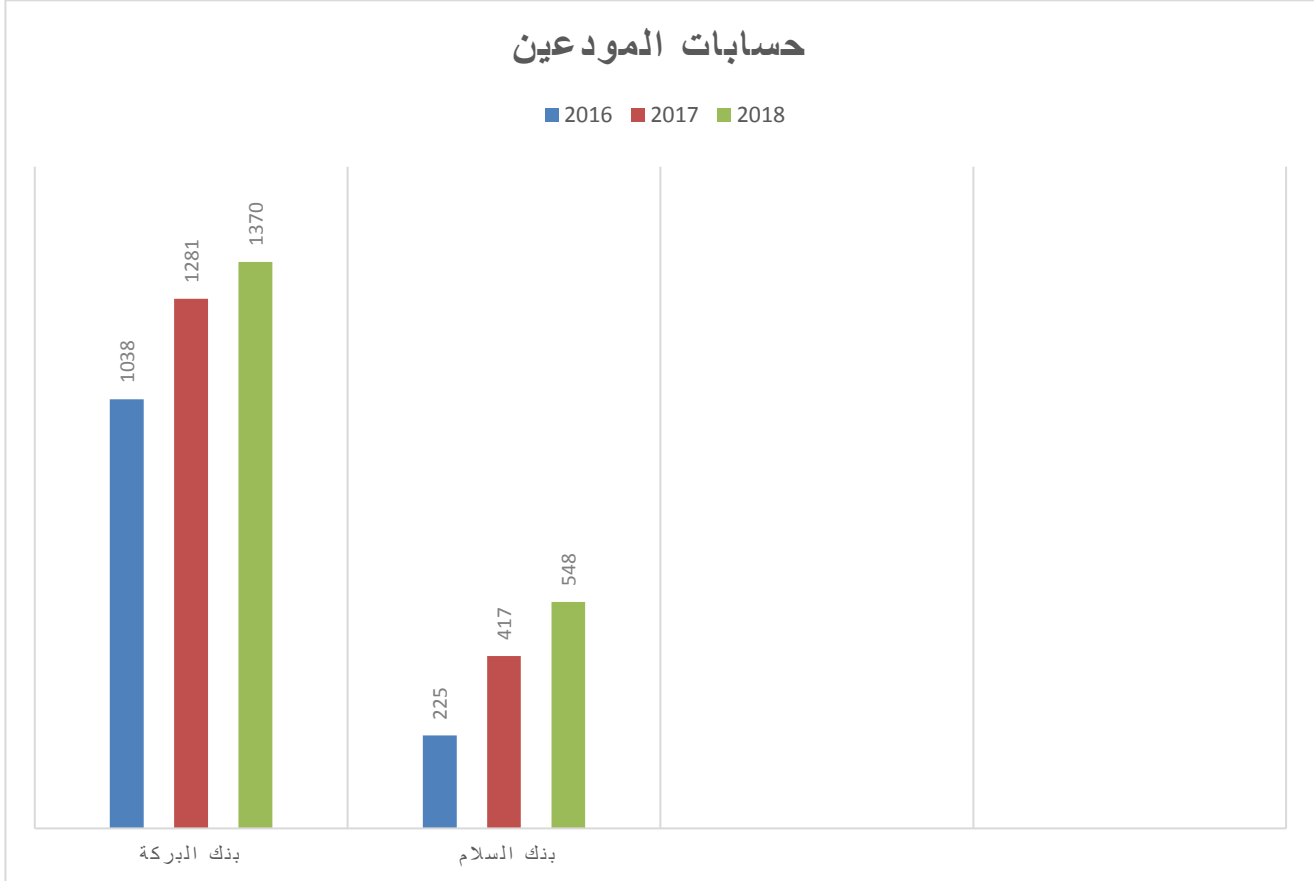
التحليل:

إن البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر لا يظهرون حقوق الملكية، كما تفعل باقي البنوك الإسلامية في العالم، وهذا ما يجعل الموجودات والمطلوبات متساوية، وهذا راجع الى ما يفرضه قانون النقد والقرض الذي لا يتوافق كلية مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية وأيضاً قانون المحاسبة المفروض عليهم اتباعه، الناظر لقانون النقد والقرض لا يرى فيه الكثير من المعوقات، إلا أنه على الرغم من عدم معارضته لإنشائها، فلم يمنحها الاليات القانونية التي تمكنها من أداء مهامها في اطار واضح.

الفرع الثاني: تحليل حسابات المودعين

1- تحليل حسابات المودعين:

الشكل 21: تحليل حساب المودعين للبنوك الإسلامية الجزائرية للفترة ما بين 2017-2019 (المبالغ بالمليون دولار)



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

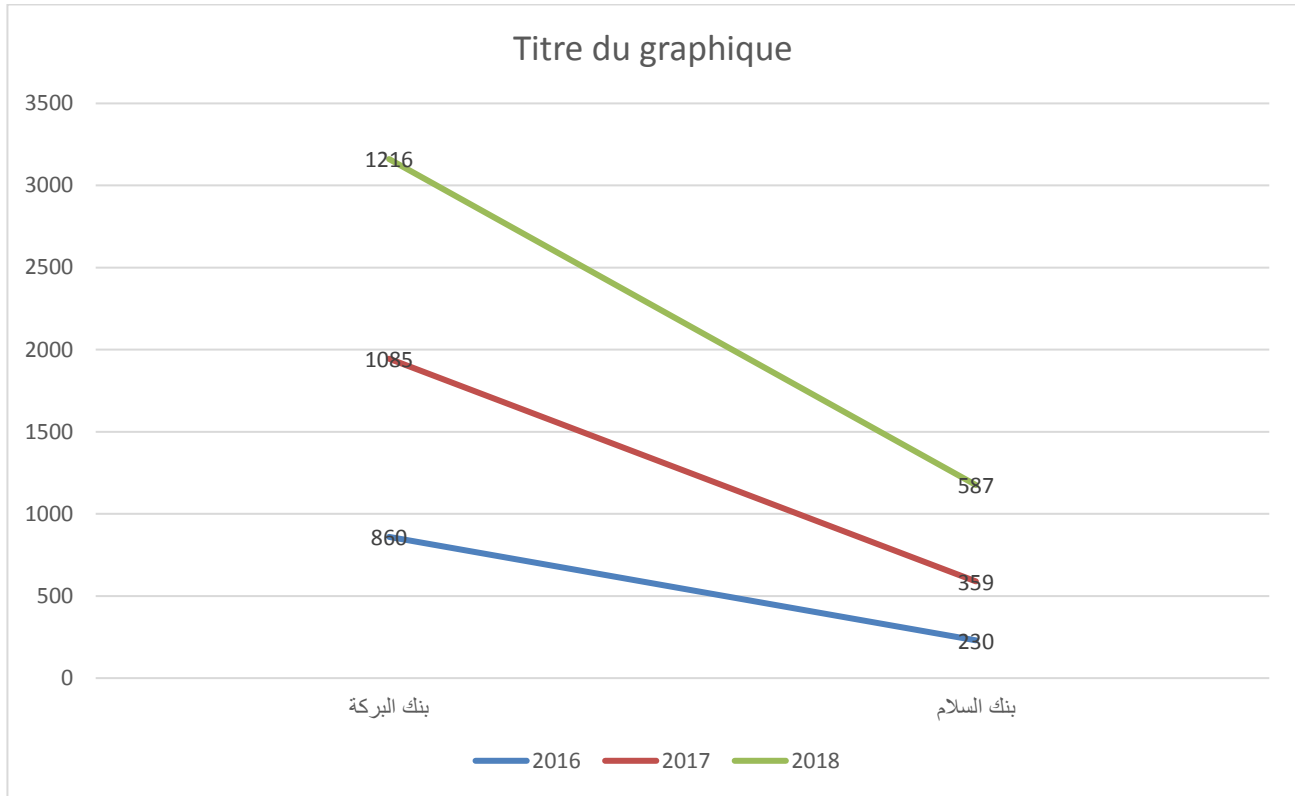
التحليل:

من الشكل أعلاه نلاحظ أن حجم ودائع الزبائن في المصارف الإسلامية الجزائرية كلها في تزايد مستمر خلال ثلاث سنوات متتالية، أي أن هذه مصارف تقوم بجذب الودائع وتتميتها نتيجة الثقة التي اكتسبتها من المودعين وأن الاقبال عليها في تزايد.

الفرع الثالث: تحليل مدينو التمويل

1- تحليل حسابات مدينو التمويل:

شكل 22: رسم بياني يبين حسابات مدينو التمويل للبنوك الإسلامية الجزائرية خلال الفترة 2016-2018 (بالمليون دولار)



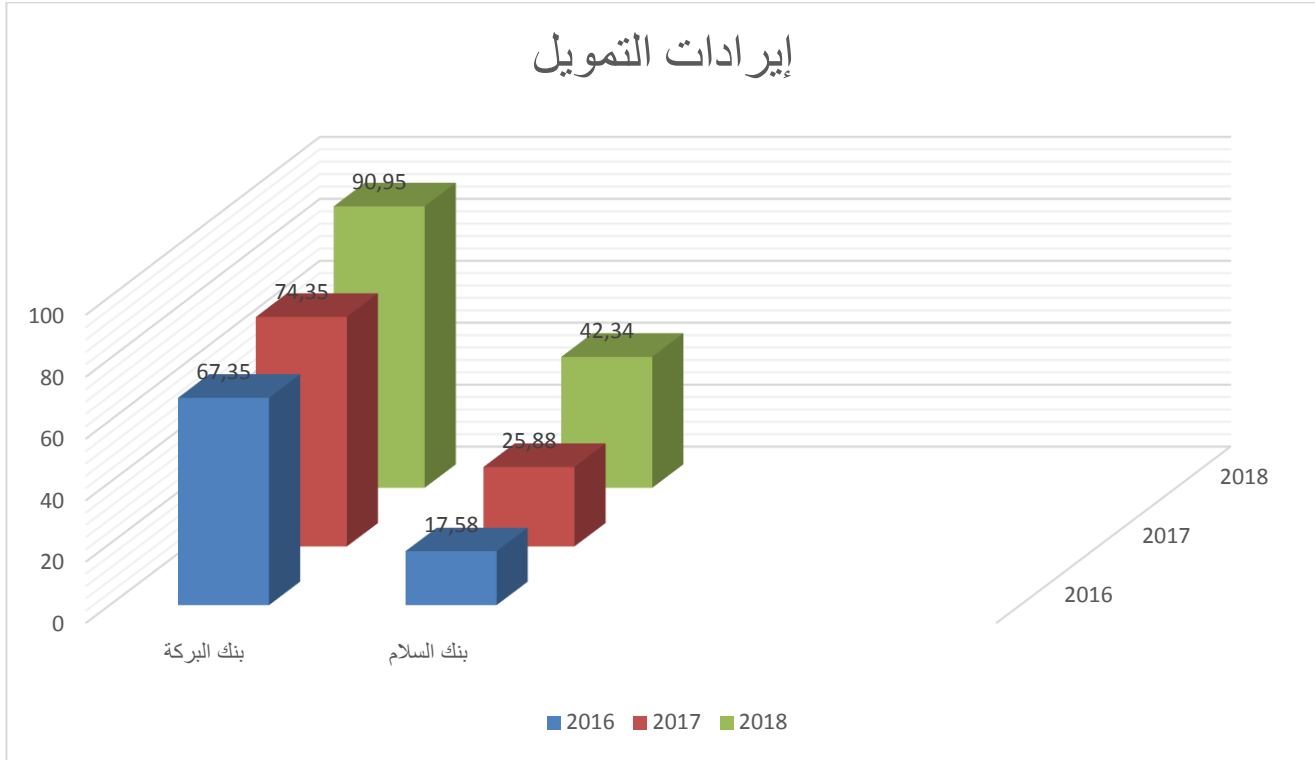
المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

التحليل:

من الشكل أعلاه نلاحظ أن حسابات التمويل في تزايد مستمر خلال السنوات الثلاث المتتالية بالنسبة لبنك البركة وبنك السلام، ويفسر هذا التزايد بأن المصارف الإسلامية الجزائرية لها القدرة على التوسع في الاستثمارات وكسب ثقة المزيد من المستثمرين.

الفرع الرابع: تحليل إيرادات التمويل

الشكل 23: رسم بياني يبين حسابات إيرادات التمويل للبنوك الإسلامية الجزائرية خلال الفترة 2016-2019 (المبالغ بمليون دولار)



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

التحليل:

من الشكل أعلاه نلاحظ أن إيرادات التمويل لكلا البنكين (بنك البركة، بنك السلام) خلال سنوات الدراسة حققت مبالغ تصاعدية، ويفسر هذا أن هذه البنوك تقوم بزيادة حصص الإيرادات في كل سنة وأنها تستثمر في مجالات فعالة من أجل توظيف الأموال المتاحة إليها بما يحقق أهدافها وأهداف المودعين.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على نماذج البنوك الإسلامية في السعودية والكويت وماليزيا والجزائر، فبدأنا بتقديم البنوك الإسلامية الموجودة في كل دولة وتعريف شامل لها، ثم درسنا أهم المؤشرات وعرضنا بيانات مالية وقمنا بتحليلها، فالنسبة للنموذج السعودي للبنوك الإسلامية فيمكن القول أنه يمثل الانعكاس الأمثل للبنوك الإسلامية فقد حققت نتائج إيجابية لعدة سنوات متتالية، أما عن النموذج الكويتي والماليزي فقد شهدا تذبذبات في بعض المؤشرات المالية وعلى الرغم من هذا إلا أنهم حققوا نتائج إيجابية وأما النموذج الجزائري فقد حقق نتائج إيجابية على الرغم من البيئة الاقتصادية التي ينشط فيها، ومن خلال هذه الدراسة اتضح أن للبنوك الإسلامية دور لا يستهان به في تحقيق التنمية الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة الدور الذي يمكن للصيرفة الإسلامية أن تقوم به في عملية التنمية، ليس فقط اعتمادا على التمويل بالمشاركة في الربح أو الخسارة بدلا من الفائدة، بل أيضا من خلال مفاهيم صحيحة لوظيفة رأس المال في المجتمع، فقد قامت هذه المصارف خلال فترة لم تبلغ 50 عاما في بلدان إسلامية و حتى الغربية بتجميع مدخرات أشخاص لم يكن لهم تعامل مع الجهاز المصرفي التقليدي وهذا بسبب الوازع الديني وإيمانهم بحرمة الفائدة، كما نجحت أيضا عن طريق أدوات تمويلية مستحدثة، بالاشتقاق من عقود إسلامية معروفة كالمرابحة والمشاركة والاجارة، بتمويل أعداد كبيرة من أصحاب المشروعات الصغيرة، ولا شك أن تمويل هذه المشروعات هي نقطة انطلاق عملية التنمية.

ونظرا للأهمية البالغة للبنوك الإسلامية فقد ذكرنا بعض النماذج من الدول الرائدة في هذا المجال، ألا وهي النموذج السعودي والكويتي والماليزي والنموذج الجزائري الذي يواجه صعوبة في تأدية دوره التنموي على أكمل وجه وهذا بسبب طبيعة تعامل البنوك المركزية مع المصارف الإسلامية الجزائرية.

هذا ما حاولنا توضيحه من خلال هذه المذكرة، وتوصلنا الى مجموعة من النتائج ويمكن حصرها فيما يلي:

نتائج الدراسة:

- رغم حداثة البنوك الإسلامية الا أنها استطاعت أن تحقق نجاحات كبيرة وتنافس البنوك التقليدية من خلال مراعاتها لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- تعد البنوك الإسلامية الأكثر قدرة على تحقيق التنمية مقارنة بغيرها من البنوك التقليدية، وذلك لاعتمادها على مشاريع حقيقية من خلال صيغها التمويلية المستخدمة وليس فقط الإقراض والاقتراض.
- ان تعدد وتنوع أساليب التمويل في البنوك الإسلامية له دور في توفير التمويلات لمختلف القطاعات وهذا بدوره سيحد من ظاهرة البطالة.
- اختلاف معنى التنمية في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التقليدي.
- من خلال استعراضنا للبيانات والتحليلات نجد أن النموذج المصرفي السعودي حقق نجاحات باهرة من خلال سياساته الرشيدة، فوجود بنك مركزي إسلامي ينظم القوانين والتعليمات التي تدير عملها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية يجعل هذه البنوك تؤدي دورها التنموي الى أبعد حد، إضافة الى الكفاءة العالية التي حققتها في الأداء المالي من خلال النمو الذي شهدته خلال الفترة المدروسة في مجموع أصولها وأرباحها التي من خلالها اكتسبت مكانة مرموقة في السوق المصرفية السعودية واكتسابها أيضا ثقة المودعين من خلال الزيادة التي شهدتها في حساباتهم والزيادة في مجموع مطلوباتها.

- أما النموذج الكويتي فيعتبر من تجارب الرائدة والتي حققت نجاحا باهرا في مجال البنوك الإسلامية، وهذا راجع للقوانين التشريعية الداعمة لعملها، والبيئة الملائمة الناشطة فيها، ومن خلال الدراسة للفترة الأخيرة التي شهدت فيها نمو في أصولها وخصومها وأرباحها، ودائعها وإيراداتها، تمويلات لها وهذا دليل على قدرتها على تمويل استثمارات وجذب العملاء وبذلك فهي تساهم في التنمية الاقتصادية.
- فيما يخص النموذج الماليزي فهو نموذج يحتذى به في العالم الإسلامي، ونواة ناجحة ومتوافقة مع بيئة الاقتصاد العالمي، فقد نجحت ماليزيا في الدمج بين النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي، وبهذا فقد أعطت درسا لجميع الدول الإسلامية، ويرجع نجاحها لما لقتها من دعم حكومي وأيضا للموارد البشرية التي كانت مستعدة للتغيير ومدربة ومؤهلة في مجال الصيرفة الإسلامية، واتضح من خلال الدراسة في الفترة المحددة أن المصارف المدروسة حققت معدل نمو متزايد في الموجودات والودائع والتمويلات وهذا دليل على أن هذه المصارف تجذب المودعين والمدخرين بشكل أكبر من سنة لأخرى.
- ان النموذج الجزائري للبنوك الإسلامية المتمثل في بنكين (بنك البركة، بنك السلام)، على قصر مدته وبالرغم من الأساليب الرقابية التي تحكمه والتي لا تتوافق مع خصائص البنوك الإسلامية يعد تجربة ناجحة، الا أنه لا يزال لديه غموض ونقص الشفافية والافصاح وهذا ما لمسناه في التقارير السنوية.
- ان نجاح البنوك الإسلامية في تحقيق دورها الإنمائي يتطلب توفر مناخ مناسب من خلال توفير اطار تشريعي خاص بها يقوم على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وأيضا من خلال نشر الوعي بالعقيدة خاصة في مجال الرزق (معاملات المصرفية).

أولاً : المصادر

أ) الآيات القرآنية :

- 1) سورة البقرة الآيات (28، 167، 198، 267، 275، 278، 282) .
- 2) سورة آل عمران الآية (130) .
- 3) سورة النساء الآيتين (114، 161) .
- 4) سورة المائدة الآية (08).
- 5) سورة الأعراف الآيتين (09، 31) .
- 6) سورة التوبة الآيات (34، 35، 105) .
- 7) سورة هود الآية (06) .
- 8) سورة إبراهيم الآيتين (32، 34)
- 9) سورة الإسراء الآيتين (70، 85)
- 10) سورة طه الآية (111) .
- 11) سورة الحج الآية (05) .
- 12) سورة القصص الآية (26).
- 13) سورة الروم الآية (39) .
- 14) سورة الجمعة الآية (10) ،
- 15) سورة الملك الآية (15) .
- 16) سورة المزمل الآية (20) .

ثانيا: المراجع باللغة العربية

أ - الكتب :

- (1) ابن المنظور ، لسان العرب ، الجزء الثاني .
- (2) الصديق محمد الأمين الضرير، الغرر و آثاره في القيود في الفقه الإسلامية ، الطبعة الثانية ، الخرطوم 1990 .
- (3) حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية وأدائها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العملية لنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2011 .
- (4) حربي محمد عريقات ، التنمية والتخطيط ، دار كرمل ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 1993 .
- (5) حربي محمد عريقات ، سعيد جمعة عقل ، إدارة المصاريف الإسلامية مدخل حديث، دار وائل للنشر و التوزيع الطبعة الثانية ، الأردن ، 2012 .
- (6) حسين محمد سمحان ، اقتصاديات النقود و المصارف ، دار الصفاء عمان ، الأردن ، 2011 .
- (7) حسين محمد سمحان ، موسى عمر مبارك ، محاسبة المصاريف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة و ضوابط المؤسسات المالية الإسلامية ، دار الميسرة للنشر و التوزيع والصناعة ، الطبعة الأولى الأردن ، 2009 .
- (8) محمود حسن صوان ، أساسيات الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى ، دار المنهج للنشر و التوزيع ، عمان الأردن 2004 .
- (9) وهيبه الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 2003 .
- (10) سعيد بن سعد المرطان ،تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي : النوافذ الإسلامية المصاريف التقليدية المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلام ، أم القرى، الطبعة تمهيدية.
- (11) شهاب سعيد أحمد العززي ، إدارة البنوك الإسلامية ، دار النفائس ، الطبعة الأولى ، الأردن .
- (12) صادق راشد الشميري ، الصناعة المصرفية الإسلامية : مدخل تطبيقات ، دار اليازوري العملية لنشر و التوزيع الطبعة الأولى ، الأردن ، 2014 .
- (13) علي أحمد السالوس ، الاقتصاد الإسلامي و القضايا الفقهية المعاصرة ، الجزء الأول ، مؤسسة الريان للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1998 .

قائمة المصادر و المراجع

- 14) عادل عبد الفضيل عيد ، الربح و الخسارة في المعاملات المصارف الإسلامية دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2007 .
- 15) عبادة ابراهيم ، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية ، دار النفائس ، عمان ، 2008 .
- 16) عبد المجيد سعد علي عكروت ، دور البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة .
- 17) فيصل محمود مصطفى النعيمات ، مسؤولية البنك في قبول المستندات في نظام الاعتماد المستندي، دار وائل عمان ، الأردن ، 2005 .
- 18) محمود حسين الوادي ، حسين سمحان ، المصارف الإسلامية الأسس النظرية التطبيقات العملية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الرابعة ، الأردن ، 2012.
- 19) مصطفى كمال سيد الطايل ، الصناعة المصرفية و العولمة الاقتصادية ، دار الجامعية ، الطبعة الأولى مصر 2014 .
- 20) محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليفي، التنمية الاقتصادية - مفهومها نظرياتها سياساتها - مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1996 .
- 21) محمد حسين هيكل، الفاروق عمر ، دار المعارف ، القاهرة .
- 22) محمد عثمان بشير ، المعاملات المالية المعاصرة ، دار النفائس لنشر و التوزيع ، الطبعة السادسة ، عمان الأردن 2007 .
- 23) محمد محمود العलगوني، البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها تطبيقاتها المصرفية ، دار المسيرة لنشر و التوزيع عمان .
- 24) محمد هاشم عوض ، دليل العمل في البنوك الإسلامية ، الطبعة الثانية، 2008 .
- 25) محمد عبد المنعم أبو زيد ، الضمان في الفقه الإسلامي و تطبيقاته في المصارف الإسلامية ، الطبعة الأولى القاهرة ، 1997 .
- 26) محمد الطاهر الهاشمي ، المصاريف الإسلامية و المصاريف التقليدية ، الطبعة الأولى ، منشورات جامعة 7 أكتوبر .
- 27) محمود محمد سليم خوالدة ، المصاريف الإسلامية دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن ، 2008 .

ب) المقالات :

- 1) حملات بن عاشور ، فرص وتحديات الصيرافة الإسلامية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي : التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف (الجزائر)،2019.
- 2) إيتسام ساعد رابح خوني ، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية لفترة مابين 2008-2015 ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،العدد30 ، جامعة محمد خبضر ، بسكرة (الجزائر) 2017.
- 3) بطاهر بخته ، أهمية الصيرافة الإسلامية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي لتكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف (الجزائر) 2019.
- 4) تاريخ إنشاء البنوك الإسلامية انتشارها عبر العالم، المجلة الاقتصادية، 2018.
- 5) شتاتحه هشام صلاح الدين ، الصيرافة الإسلامية في الدول الغير الإسلامية بين حادثة التجربة و صعوبة تنفيذها -دراسة تجربة المملكة المتحدة -، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية ، جامعة شلف (الجزائر) ، كلية العلوم الاقتصادية، 2019 .
- 6) سلام عبد الرزاق ، إسهامات المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية ، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الإقتصادية ، العدد3 ، 2012 .
- 7) حسن الحاج ،أدوات المصرف الإسلامي ، جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 48 2005.
- 8) سعد عبد محمد ، مي حمودي عبد الله ، عقد بيع المرابحة في المصارف الإسلامية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد31، 2012 .
- 9) شلال زهير ، جاري فاتح ، طالبي فريد ، صيغ التمويل الإسلامية في القطاع الفلاحي ، مداخل في الملتقى الوطني ، تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر ، جامعة بليدة ، 2017 .
- 10) جمال السالمي ، عبد الرزاق معايزية ، صيغ و أساليب التمويل الإسلامي وسبل تطبيقها في البنوك الجزائرية مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة أم لبواقي ، العدد9 . 2018 .
- 11) لطف محمد السرحي ، دور البنوك الإسلامية اليمنية للتمويل الزراعي ، - دراسة لواقع وتحديات التمويل الزراعي في اليمن و أفاق تطويرها- ، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 15 ، العدد 14 2018.

قائمة المصادر و المراجع

- 12) عبد المجيد عبد الفتاح المغربي ، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية ، البحث رقم 66 ، جامعة المنصور كلية التجارة .
- 13) نغم حسين نعمة ، رعد محمد نجم ، المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي - الواقع وتحديات - مجلة القادسية للعلوم الإدارية الاقتصادية ، جامعة القادسية، كلية الإدارة و الاقتصاد ، المجلد 12 ، العدد 2 ، 2010 .
- 14) محمد فرحي ، محمد قويدري ، التنمية الاقتصادية في الإسلام - مفهومها طبيعتها وأهدافها الملتقى الدولي - مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، جامعة قالمة .
- 15) داتو حنيفة أحمد ، تنظيم وإدارة هيئة الصندوق الحج وشؤون الحج لماليزيا المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب للبنك الإسلامي للتنمية ، الطبعة الثانية ، 2002 .
- 16) فارس مسدور ، الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية ، مداخلة في الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 2010 .
- 17) عبد الستار أبو غدة ، المصرفية الإسلامية - خصائصه وآلياتها وتطويرها - المؤتمر الأول المصارف و المؤسسات المالية ، سوريا ، 2006 .
- 18) محمد رافع يونس ، المغارسة في أرض الوقف - دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي - ، مجلة رافداي للحقوق مجلد 15 ، العدد 52 .
- 19) زهير بن دعاس ، عويسي أمين، صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع و المأمول ، مجلة التنمية الاقتصادية التطبيقية ، العدد 4 ، جامعة مسيلة .

ج) المذكرات:

- 1) أحمد سمير قرني رزق ، الغرر و الحط - دراسة فقهية قانونية مقارنة - ، رسالة ماجستير في الفقه وأصول.
- 2) أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية ، رسالة ماجستير ،جامعة سطيف كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2011/2012 .
- 3) بوزيد عصام، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة - دراسة حالة بنك البركة الجزائري - مذكرة شهادة ماجستير، تخصص مالية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2010 .

قائمة المصادر و المراجع

- (4) بهاء مشتهي بسام، دور المصارف الإسلامية في دفع عجلات الاستثمارات المحلية في فلسطين الفترة ما بين 1996/2008 ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهار للعلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية ،قسم الاقتصاد فلسطين، غزة ، 2011 .
- (5) جميل أحمد ، الدور التنموي للبنوك الإسلامية - دراسة نظرية تطبيقية 1980/2000 - ، رسالة دكتوراة جامعة الجزائر ، 2005/2006 .
- (6) خاطر السعيدية ، التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008 ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي مدرسة آلية الاقتصاد وإدارة الأعمال ،جامعة وهران ،2018 .
- (7) عبد الرحمان يسرى أحمد ، دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة التنمية في البلدان الإسلامية ،رسالة دكتور جامعة الإمام محمد بن مسعود لإسلامية ،كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ،2010 .
- (8) عبد الطيف حمزة ، المصارف الإسلامية النظرية والتطبيق ،1998 .
- (9) شوقي بورقبة ، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية مقارنة- ، شهادة الدكتور ، جامعة سطيف كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2010/2011 .
- (10) عروة فتيحة ، آليات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية ، مذكرة ماجستير ، فرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ،كلية الحقوق ،بن عكنون ،2007/2008 .
- (11) مطهري كمال ، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة -دراسة حالة بنك البركة - ، مذكرة ماجستير ، مالية دولية ، جامعة وهران ، 2011/2012 .
- (12) ميلود بن مسعودة ، معايير التمويل و الاستثمارات في البنوك الإسلامية ،جامعة حاج لخضر ، باتنة 2008.
- (13) منيرة بباس ، الصناعة المصرفية التقليدية و الصناعة المصرفية الإسلامية في مواجهة تحديات الأوساطة المالية و التحرر مالي -دراسة مقارنة - ، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف، 2016 .
- (14) محمد جمال الشبانه، آلية توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية الفلسطينية -دراسة حالة البنك الوطني الإسلامي ، مذكرة ماجستير للمحاسبة و التمويل ،2016 .
- (15) زوليخة بلخناشي ، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي ، رسالة دكتوراة ، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،2007 .

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1-shahrul azman bin abdrazak , islamic or islamizing banking product : reconsidering product development's approaches in the malaysian islamic banking , PHD thesis of philosophy , university of erfurt , germany , 2014.
- 2- islamic development bank , thirty-five years is the services of development , jeddah , arabia saudi, jumada awal , may , 2009.

رابعا : المواقع الإلكترونية

- 1) <http://www.alrajhibank.com>
- 2) <http://www.baj.com>
- 3) <http://www.mosoah.com>
- 4) <http://www.alinmaa.com>
- 5) <http://www.arabank.com>
- 6) <http://www.ahliunited.com>
- 7) <http://www.readopensooq.com>
- 8) <http://www.affinislamic.com>
- 9) <http://www.CIMBislamic.com>
- 10) <http://www.muamalat.com>
- 11) <http://www.maybank.com>
- 12) <http://www.BIMBholding.com>
- 13) <http://www.alsalamalgeria.com>
- 14) <http://www.aljazeera.net>
- 15) <http://www.mawdoo3.com>
- 16) <http://www.aliqtisadi.com>

المخلص:

تمكنت البنوك الإسلامية من تحقيق نجاحا كبيرا في القطاع المصرفي، وذلك من خلال أسلوب عملها المتميز القائم على مبدأ المشاركة وليس الإقراض والاقتراض.

وهدفت هذه الدراسة المتمثلة في " البنوك الإسلامية كنموذج للتنمية، دراسة مقارنة السعودية والكويت، ماليزيا والجزائر"، الى التعرف على نشأة ومفهوم المصارف الإسلامية، والوقوف على أهم الأسس التي تضبط عمل هذه الأخيرة، كما تطرقنا لمختلف صيغ تمويلها، وأثبتت النماذج المذكورة سابقا أن المصارف الإسلامية تسعى الى المساهمة في تحقيق تنمية الاقتصادية، بواسطة تعبئة المدخرات من خلال النظم التمويلية المستخدمة فيها وتوظيف الموارد التمويلية في أفضل الاستخدامات.

الكلمات المفتاحية:

البنوك الإسلامية، التنمية الاقتصادية، التنمية في الإسلام.

Summary :

Islamic banks have been able to achieve great success in the banking sector, through their distinguished method of work based on the principle of participation and not lending and borrowing.

This study of "Islamic banks as a model for development, a comparative study of Saudi Arabia and Kuwait, Malaysia and Algeria" aimed to identify the origins and concept of Islamic banks, and to find out the most important foundations that control the work of the latter, as we dealt with the various forms of their financing, and the previously mentioned models proved that banks The Islamic Corporation seeks to contribute to the achievement of economic development, by mobilizing savings through the financing systems used in them and by employing financing resources in the best use.

Key words :

Islamic Banking, Economic Development, Development in Islam.

